كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

645

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 16 آذار 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

«حتّر» يستيقظ
متأخراً..!
07

محسوبيات تطال
طلاب «الجامعية»
10

سيرتيل وMTN
في 2013
12

أزمة المرور
في دمشق
14

عندما تصبح الأساسيات مصادر للفرح العابر..!

حي الوعر، حمص ـ سانا

الافتتاحية

الكارثة لا تنتظر أحداً..!

منذ نهاية الجولة الثانية من «جنيف–2»، وما كان يوازيها من تحولات دولية وإقليمية، تجري عملية إعادة ترتيب جديدة للأوراق على المستوى العالمي، بما يعنيه ذلك من انعكاسات إقليمية. وفي هذا السياق تواصل «واشنطن» المتراجعة باضطراد محاولاتها لإشعال أكبر قدر ممكن من الخارطة العالمية ضمن عملية ربط كبرى بين جميع الملفات، عملية تلجأ إليها اضطرارياً للهروب من مواجهة كل استحقاق على حدة. وهي بذلك لاتزال تحلم بالوصول إلى «صفقة» دولية ما تنجيها من التراجع المحتوم، أو تخفف من آثاره، قدر المستطاع.

ولعل أبرز نقاط إعادة ترتيب الأوراق على المستوى العالمي تتجلى فيما يلي:

● محاولة رفع مستوى الضغط على روسيا بعد فشل تفجير الوضع عسكرياً في أوكرانيا، من أجل الإبقاء على قضية أوكرانيا وتحويلها إلى ورقة تفاوض، في مقابل إضعاف الروس للنفوذ الغربي في أوكرانيا عبر القرم بدايةً، وصولاً إلى كامل الحزام السوفياتي سابقاً، ومن ثم في كامل منطقة شرق أوروبا.

● الضغط على مصر– التي تظهر فيها إشارات لتحولات إيجابية– من جميع الجهات عبر الإمعان في تهديد أمنها القومي، بوجود الوضع المتفجر في ليبيا والسودان وسيناء، وفي الداخل المصري، لمنع تبلور الدور المصري التاريخي الوطني وتأثيراته الإيجابية الكامنة في مواجهة مخططات واشنطن وحلفائها في المنطقة.

● بداية انفراط عقد «مجلس التعاون الخليجي» الذي تأسس عام 1981 كترجمة لتوازن دولي كانت واشنطن هي الأقوى فيه حينها، وذلك ضمن إعادة تشكيل لتحالفات جديدة تتناسب مع التوازن الدولي الجديد.

● وفي السياق ذاته، يتهاوى «الخيار الإخواني» بعد انتهاء دوره الموكول وثبوت عجزه في دول عدة عن تقديم بديل مناسب من وجهة النظر الأمريكية.

بالتزامن مع هذه العملية الواسعة لإعادة توزيع النفوذ الدولي الجارية في كل من شرق أوروبا ومحيط بحر قزوين والخليج العربي وشرق المتوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يبرز على السطح تبريد تعاطي الدبلوماسية الدولية مع «ملف» الأزمة السورية وحلها سياسياً، حيث تعمل واشنطن على عرقلة انعقاد الجولة الثالثة من «جنيف–2» إلى حين تحسين أوضاعها في ملفات عدة أخرى، إلا أنها– وكما في فكرة التوجه إلى جنيف أساساً– ستجبر على الذهاب إلى الجولة المقبلة في وقت غير بعيد، وبشروط أضعف مما كانت عليه سابقاً.

فإذا كان ارتياح البعض تجاه التوازن الدولي وطريقة سير الصراع على المستوى العالمي والإقليمي أمراً محقاً ومشروعاً وله ما يدعمه من مؤشرات وحقائق اقتصادية وسياسية وعسكرية، فإنّ من غير المربح وغير المشروع إطلاقاً أن يقوم البعض الآخر بربط حلحلة الأزمة السورية ربطاً نهائياً بإنجاز التحولات الدولية، لأن آجال استقرار الموازين الدولية الجديدة هي آجال متوسطة بين «5– 10» سنوات، في حين أنّ الآجال التي يمكن لسورية الدولة والشعب أن تستمر فيها ضمن النزيف والدمار الجاري ليست بالطويلة أو حتى المتوسطة، بل هي آجال قصيرة جداً.

إنّ «جنيف–2» بوصفه الممر الوحيد نحو إيقاف التدخل الخارجي وإيقاف العنف وإطلاق عملية سياسية حقيقية تنتهي إلى تقرير السوريين مصيرهم بأنفسهم في جميع القضايا والاستحقاقات الأساسية، هو بلا شك مرتبط أشد الارتباط بالكيفية التي يجري بها الصراع الدولي، ولكن تجذير الحل السياسي في الداخل السوري هو مسؤولية وطنية لا ينبغي انتظار أي طرف دولي أو إقليمي للتصدي لها، وذلك عبر توسيع رقعة الهدنات والتسويات التي أثبتت فاعليةً كبرى وقبولاً اجتماعياً واسعاً، وعبر إيجاد حلول جذرية سريعة لقضايا المعتقلين والمخطوفين والمفقودين والحصار والإغاثة الإنسانية، وعدم السماح لائتلاف الدوحة، وأشباهه، ومن وراءه، بالسمسرة بدمائهم وبالتفاوض «دفاعاً عنهم».

إنّ تمهيد الجو الداخلي للجولة القادمة من جنيف عبر حلحلة هذه الدفعة من جملة القضايا السورية العالقة، وعلى رأسها تطويق الكارثة الإنسانية، هو واجب وطني بامتياز، ولا مبرر لدى أي طرفٍ من الأطراف في التأخر عن معالجته، أو تسييس هذه المعالجة.

9 ملايين نازح بينهم 2,5 مليون لاجئ

مع دخول الأحداث السورية سنتها الرابعة ذكر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس أن الصراع في سورية أجبر أكثر من 9 ملايين شخص على مغادرة منازلهم، وهو ما تسبب بأكبر عملية نزوح في العالم. وحسب وكالات الأنباء فقد قال غوتيريس الجمعة 14 / آذار: «مع انقضاء 3 سنوات على بدء الصراع في سورية بات من غير المعقول أن كارثة إنسانية بهذا الحجم تتكشف أمام أعيننا مع عدم وجود تقدم ملموس لوقف سفك الدماء». وتابع المفوض السامي أنه مع وجود أكثر من 2,5 مليون سوري من المسجلين حالياً أو في انتظار تسجيلهم كلاجئين في البلدان المجاورة، من المتوقع أن «تتفوق» سورية قريباً على أفغانستان من حيث أكبر عدد لاجئين في العالم، ناهيك عن تشريد أكثر من 6,5 ملايين شخص داخل البلاد. وأضاف أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا من ديارهم في سورية يتجاوز الآن 40 في المئة من سكان البلاد التي مزقتها الحرب، مؤكداً أن ما لا يقل عن نصف مجموع النازحين هم من الأطفال. وأكد غوتيريس أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لتحقيق السلام ولتخفيف «معاناة الأبرياء الذين وجدوا أنفسهم وسط هذا الصراع وأجبروا على مغادرة ديارهم ومعاملهم ومدارسهم»، ولكنه لم يتناول من سيبذل هذه الجهود، بمن فيهم المنظمة الدولية التي يتحدث باسمها.

«وجع ورق»

أنا شب سوري عمري الفعلي أقل من تلاتين سنة بس بها التلتسنين حاسس أني بالستين. محسوبكم متل كتيرين من جيلي عزّابي.. وبها الفترة شغلي غير مستقر.. مرة بحلق ومرة بقلّع ضراس.. وبنفس الوقت ما بقول عن حالي مثقف بس بحس حالي مطلع وبفهم شوي بأمور الحياة وبعتبر اني خالص من كتير عقد عندي.. بس بالشهور الماضية حسيت اني مضغوط كتير.. شي قلق بالنهار وأحلام يقظة.. وشي أرق بالليل.. وشي ما في قابلية للأكل وعصبية بطعمة وبلا طعمة. المهم قلت لحالي حميل حالك وروح راجع شي طبيب نفسي.. مو عيب هادا علم وطب.. والله بيعينك ع الفاتورة والراشيتة بس أحسن ما يجور تحت عيونك أكتر..

استدليت ع طبيب.. وأول مفاجأة صارتلي لما دفشت باب عيادتو أني شفت قدامي شي تسع مراجعين.. انبسطت بيني وبين حالي: يعني مو لحالي وجيتي لهون صح..! بعد نطرة شي أربع ساعات إجا دوري.. وبلش الطبيب يكتب المعلومات العامة والسجل الطبي وشو بتحس وشو عم بيصير معك..؟ هو يسأل وأنا كروتلوا..! لهون عادي..! واذ بيفاجئني: «بتوقف كتير ع الحواجز؟» -ايه متل كل الناس..! «ولمين تابعة الحواجز يلي بتوقف عليها؟» –نعم..؟؟! «لمين تابعة الحواجز يللي بتوقف عليها؟» –إيه وشو بعرفني أنا..! وبتتحول القصة لإني أنا أسألو: شو دخل هي بهي؟ وشو قصدك وشلون؟ وبيلش هو يفصّلي أنو الحاجز الفلاني «بيترك أثر نفسي سلبي» لأنو «الرموز والإشارات باللاوعي الجمعي المرتبطة بسمعة الجهة يللي تابع الها مو مريحة».. بينما الحاجز العلاني بالشارع الفلاني «أثره إيجابي بالعموم»..!! بيني وبينكم مو كتير فهمت هالحكي وللحظات كنت حاسو أنو عم يستدرجني ليورطني.. بس لقيت أنو هو نفسو بلحظات تانية عم يتوتر.. وشعّل سيكارة وبلش ينفّخ وصارت عيونو تجحظ أحياناً.. حتى أنا صرت قلّو طول بالك يا حكيم.. أزمة وبتمر.. ومن هالحكي! وما صدقت ايمت طلعت من عندو وما صرفت الراشيتة يلي كتبها.. وأنا لهلأ في عندي أرق ووجع ومشتقاته.. وبحسّ مشكلتي بتزيد كل ما اتذكر أنو أنا والطبيب طلعنا بالهوا سوا..!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحركة السياسية والطبقة العاملة؟

هل هناك أزمة بين الحركة العمالية والحركة السياسية ؟

المؤتمر الخامس للنقابات المنعقد في دمشق عام 1946 أعلن الإضراب العام أثناء مداولات مجلس النواب طالباً إقرار قانون عمل جديد، يتضمن إقرار ثماني ساعات عمل وحق النقابات في العمل السياسي وحق الإضراب، بديلاً لقانون الشغل العثماني، والقوانين الأخرى التي أصدرها المستعمر الفرنسي المنحازة تماماً لمصلحة الشركات الأجنبية التي استقدمها معه، ولمصلحة أرباب العمل المستفيدين من تلك القوانين الجائرة المانعة للعمال من الدفاع عن حقوقهم السياسية والاقتصادية.

لم يكن وقتها مجلس النواب يضم في عضويته أي نائب يمثل الطبقة العاملة، بل كان هناك شخصيات ديمقراطية ربما هي متعاطفة من وجهة نظر إنسانية مع حقوق العمال، دافعت عن المطالب العمالية، وخاصة حقها في إقرار قانون عمل ينظم العلاقة من حيث الحقوق والواجبات بين أرباب العمل والعمال، ما نود استنتاجه مما قلنا، أن الطبقة العاملة السورية كي تحقق مطالبها لابد من توفر عاملين أساسيين أولاً الظرف الذاتي للحركة العمالية من حيث التنظيم والاستقلالية، والظرف الموضوعي المرتبط بوجود أحزاب تقدمية متبنية ومدافعة عن حقوق الطبقة العاملة تحمل برنامجاً واضحاً في مقابل برنامج قوى الرأسمال والشرطان متداخلان لا يمكن فصلهما لأنهما في النهاية يعبران عن موازين القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا ما جعل النقابات تنجح في فرض قانون العمل رغم معارضة الكثيرين من أعضاء المجلس النيابي لإصدار مثل هذا القانون بالرغم من عدم تعبيره الكلي عن مصلحة العمال، ولكن العمال من خلاله استطاعوا انتزاع ما هو أساسي في ذلك الوقت وضمن الموازين السائدة أيضاً.

في العقود الأخيرة تبدلت اللوحة السياسية، وتبدل معها واقع الحركة النقابية والعمالية بالرغم من الذي جرى من التغيرات الحاصلة على واقع الطبقة العاملة التي زاد عددها، وتوسعت وتنوعت الصناعات والتكنولوجيا والمدن الصناعية، ولكن لم تكن هناك تبدلات نوعية في العلاقة الكفاحية معها لأسباب عدة لعبت دوراً مهماً في انكفاء الطبقة العاملة، وابتعادها عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، وأيضاً العمل النقابي، وإن كانت شكلاً منخرطة في النقابات، وهذا لا يغير من واقع الحال شيئاً لأن الجوهر في العمل السياسي، والنقابي، وجود مستوى من الحريات العامة، والاستقلالية في القرار تمكن القوى المختلفة من لعب الدور المطلوب منها، والانخراط في الدفاع عن حقوق مختلف الطبقات المظلومة بفعل قوانين السوق وقوى السوق التي تتطلب لمواجهتها برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً تقبل به الطبقة العاملة، وتقتنع بحامله قولاً وفعلاً

العمال بين الانتداب والاستقلال

شهدت سورية في عام 1930 إلى 1946 الكثير من الإضرابات العمالية التي لها طابع سياسي ومطلبي أثبت فيها العمال السوريون بأنهم قوة سياسية مناضلة ومقاتلة دفاعاً عن الوطن وعن حقوقها، ومطالبها السياسية، الاقتصادية وحرياتها النقابية، حيث وقف الشيوعيون السوريون جنباً إلى جنب مع المطالب العمالية مزوديهم ببرنامج علمي يعبر عن تلك المطالب والحقوق.

■ فادي نصري

تأسست النقابات العمالية في المدن السورية كافة وأصبح لها وجه مستقل، وقرار مستقل، وهذا ما دفع بعض القوى والأحزاب التي تتناقض برامجها مع حقوق الطبقة العاملة لاختراق صفوف النقابات بوجوه نقابية اصلاحية في مواقفها تجاه حقوق العمال الأساسية لإضعاف الحركة النقابية وجعلها تقبل ما يرمى لها من فتات للتضييق عليه، فقرر الحزب مع قوى تقدمية أخرى تنظيم أتحاد نقابي آخر يضم 17ألف شخص فتشكل مؤتمر العمال السوريين برئاسة الشيوعي المعروف إبراهيم بكري... وفي11 حزيران 1946وتحت الضغط العمالي اضطرت الحكومة البرجوازية إلى أبداء بعض التنازلات وأصدرت أول قانون للعمل في تاريخ سورية ينص على تحديد يوم العمل بـ8 ساعات، وعلى الحد الأدنى للأجور والعطل والمعونات وغيرها.

وقد لعب الحزب الشيوعي السوري دوراً هاماً في إصدار هذا القانون فقد شكل لجنة لدراسة مشروع القانون وقدم عدة ملاحظات حوله وأقام الحزب صلات مع مجموعة من النواب الديمقراطيين للتسريع في التصديق عليه ونظم مظاهرات تطالب بإصداره وتطبيقه إلا أن هذا القانون كغيره من الإجراءات التي اتخذتها البرجوازية السورية تميزت بالتأرجح فقد حدد يوم العمل بـ8 ساعات ولكنه في الوقت ذاته سمح للمؤسسات أن تتفق مع العمال على زيادة ساعات العمل حتى 10–12ساعة وسمح بكلمات عامة للعمال بحق الإضراب وإنشاء الاتحادات النقابية ولكنه حرم في الوقت نفسه النشاط السياسي على النقابيين.

لقد حدد القانون الحد الأدنى للأجور والعطل الاسبوعية المدفوعة الأجر والعطلة السنوية والمعونات، ولكنه في الوقت نفسه أشار إلى أن هذه الأمور لا تنطبق على المؤسسات التي يقل عدد العمال فيها عن عشرة ولا على العمال الزراعيين وهذا يعني أن القانون لا ينطبق على الأغلبية الساحقة من العمال ولا على العناصر نصف العمالية في المدينة والريف، وفي أب 1946عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اجتماعا لبحث الوضع السياسي في سورية ولبنان وغيرهما من البلدان العربية وصدر عن الاجتماع بيان سياسي يعلن أن تدخل الإمبريالية الأجنبية وبالدرجة الأولى الإنكليزية في الشؤون الداخلية السورية سياسياً واقتصادياً وهو السبب الرئيسي الذي يعيق الاستقلال السياسي في البلاد ويعيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السوري ويتميز الموقف الرسمي لسورية ولبنان بالنسبة للتدخل الإمبريالي بالضعف والتهاون مما يهدد بفقدان الاستقلال والمكتسبات الوطنية لقد طالب الحزب الشيوعي السوري من حكومتي سورية ولبنان توطيد النظام الجمهوري واحترام الدستور والحريات الديمقراطية وحرية نشاط النقابات والأحزاب السياسية وإزالة مخلفات الإقطاعية وإنهاض الصناعة كما طالب الحزب بنضال ضد الجهل والمرض ومكافحة الغلاء والبطالة وتخفيض الضرائب ورفع مستوى حياة الشعب..

مرة أخرى... أجور عمال الخطوط الحديدية لم تدفع

عطفاً على المقال المنشور في جريدة قاسيون الصادر بتاريخ 2014/3/8 حول تأخر صرف رواتب موظفي وعمال المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية على طول الشبكة ، فإنه حتى تاريخه لم يتم صدور أي رد من الوزارة المعنية ، وزارة النقل و وزارة المالية أو حتى المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية حول أسباب هذا التأخير . و للأسبوع الثاني على التوالي الموظفون والعمال بدون رواتب في ظل أزمة معاشية تعصف بهم ، دون أن تسأل أي جهة من هذه الجهات المعنية من أين يعيش هؤلاء !!!! من جهة أخرى صدرت عدة شكاوى منشورة على المواقع الإلكترونية كان الرد فيها «لأسباب خارجة عن إرادة المؤسسة «!! لنطرح سؤالاً حول أبعاد هذه المشكلة و أسباب هذا التأخير و لماذا لم يتم وضع الموظفين أمام أسبابها ، ليظل التكتم الشديد سيد الموقف.

العاملون في بلدية البوكمال: ثلاثة أشهر دون رواتب..؟

■ زهير مشعان

يقول المثل الشعبي الريفي في المنطقة الشرقية : فوق الحمل اعلاوة.. وهو يماثل المثل الشعبي الآخر : فوق الموتة عَصّة قَبر..وهما يعبران عن معاناة المواطنين ككل من الأزمة وتداعياتها وانعكاساتها وعلى غالبية العاملين في الدولة بعد تراجع دورها وغيابها التام وخاصة في منطقة البوكمال منذ بداية الأحداث..

تأخر الرواتب وحرمان من الحقوق

ليست المرة الأولى التي تتأخر فيها رواتب العاملين في بلدية البوكمال وخاصةً عمال النظافة والذين يتجاوز عددهم 300 عامل ..لكن في المرات السابقة تتأخر شهراً أو شهرين وفي هذه المرة ثلاثة أشْهر وربما تستمر أكثر من ذلك دون أن يهتمّ أحدٌ بذلك..كما أنهم محرومون من الحوافز وغيرها من التعويضات التي كانت تسد ولو جزءاً يسيراً من حاجاتهم.. والأنكى من ذلك أنهم منذ أربع سنوات لم يستلموا لباساً أو تعويضاً عنه وهم بحاجة ماسة لهم نتيجة طبيعة عملهم في جمع القمامة ونقلها..وكذلك من الوجبات الغذّائية المقررة لهم حيث هم معرضون للإصابة بمختلف الأمراض..

تراكم القمامة وتردي الوضع الصحي

لقد انعكس ذلك على عملهم وعلى أهالي البوكمال حيث لم يعد بقدرتهم العمل بطاقاتهم السابقة..وتحولت شوارع المدينة وأحياؤها إلى تجمعات للنفايات ومرتعاً للجراثيم والأمراض ليفاقم ذلك الوضع الصحي المتردي في المنطقة حيث تشكل بؤرةً لكثير من الأمراض السابقة كالتهاب الكبد الوبائي وعادت كثير من الأمراض السّابقة للظهور وظهرت أمراض جديدة لم تكن موجودة..

المحاسب مَقيم في دمشق..!؟

لقد تقدم العديد من هؤلاء العمال إلى حزب الإرادة الشعبية وقاسيون يناشدونهم الوقوف إلى جانبهم ونشر معاناتهم والمطالبة بحقوقهم عبر مجلس الشعب ولدى الجهات المسؤولة..

وقاسيون إذ تنشر معاناتهم تساندهم في حصولهم على حقوقهم.. ألا يكفيهم معاناتهم من الأزمة؟ كما وتطالب بمحاسبة المسؤولين عن ذلك وعدم تكراره انطلاقا من حرصها على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كلّ اعتبار..

عمال شركة الكبريت وحلم الراتب

الحديث المنطقي الذي لابد من الاعتراف به أنه لا وجود لشركات خاسرة بل مَخسرة، والمنطقي أكثر أن هناك ميلاً إلى التخسير المقصود للقطاع العام الإنتاجي، لأن أغلب الشركات الإنتاجية كان لها وضعٌ احتكاري في تجربة السنوات السابقة وبدل أن تعزز من قدرتها التنافسية، وتطوير بنيتها التحتية، وتخفيض الهدر فيها وتدريب كوادرها، عملت العكس تماماً بحجة أنها تعاني من شحٍّ في السيولة وتثقيلاتٍ على التكلفة، ومشكلات حقيقة في تمويل، إذ أن العديد من الشركات لا سيولة لديها لشراء مواد أولية، في وقت اقتطعت فيه أقساط بدل اهتلاك للآلات فاق بكثير سعر الآلة نفسها، مع تأثير غياب السلف التمويلية لتأمين مستلزمات الإنتاج بالحد الأدنى التي أغفلتها وزارة الصناعة طيلة فترة مناداتها «الخلبية» بإصلاح القطاع العام الصناعي.

■ علي نمر

الطامة الكبرى أن كل من تعاقب على وزارة الصناعة من مسؤولين اعتبروا قضية إصلاح القطاع العام قضية وطنية، وذلك لمَا قدمه من خدمات لمئات الآلاف من العمال، حيث تشكلت تحت يافطة الإصلاح المنشود منذ 10 أعوام وحتى اللحظة لجان عديدة منها اللجنة 35 واللجنة 117 واللجنة 118 دون طائل، كما يأتي مشروع قانون لإصلاح القطاع العام ويذهب دون حسم، وبقي الحفاظ على القطاع العام مجرّد «شعار» لم يرق إلى حيّز التطبيق سوى بالكلام المنمق، ومبررات تقول إن النشاط القائم لهذه الشركات لم يعد مجدياً من الناحية الاقتصادية!!.

آخر منغصات أحد معامله جاءت على لسان رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية بدمشق نبيل المفلح الذي أكد أن وزارة المالية أوقفت رواتب نحو 100 عامل في شركة الكبريت من الشهر الماضي، مما دفع الشركة للاستدانة من المؤسسة العامة للصناعات الهندسية لدفع رواتب العمال، إلا أن الشهر الحالي لم يحصل العمال على رواتبهم، حتى من المؤسسة الهندسية، رغم الظروف الصعبة التي تعيشها الطبقة العاملة السورية بمجملها، حيث اضطرت إلى رفع كتاب للوزارة حول هذا الأمر مقترحاً أن يتم فرز عمالها إلى الشركات القريبة من أماكن تواجد العمال، للاستفادة منهم حيث يوجد شركات عامة تحتاج إلى عمال، أو الاستمرار بإعطائهم رواتب وإبقائهم فيها لحين إيجاد البدائل، والسؤال هو: هل بإمكان أي مسؤول أن يعيش بلا راتب بشكل مفاجئ؟ وهل إيقاف رواتب 100 عامل ستحل قضية الشركة!؟.

يذكر أن بعض العمال مفروزون والبعض الآخر نقل إلى شركات أخرى، وحوالي 140 عاملاً وعاملة متواجدون في الشركة، وهناك عدة اقتراحات طرحت في مؤتمرات مكتب النقابة، وأرسلت إلى الجهات الوصائية بشكل اقتراحات وطلبات لإيجاد حلول لها لكنها لم تحرك ساكناً، وحتى تاريخه لم يطرأ أي جديد على وضع الشركة مما يعني أن أوضاع هؤلاء العمال نحو الأسوأ!!.

العمالة الوطنية وجشع الشركات الخليجية

تعتبر هجرة الأيدي الماهرة العاملة في الحقول النفطية من القضايا الهامة التي أثارها العمال في مؤتمراتهم واجتماعاتهم بعد صمت وزارة النفط قبل الأزمة وتشجيعها الضمني في أن نصبح دولة مصدرة للعمالة الماهرة، وكأن تلك العمالة الماهرة والخبيرة هي شيء متوفر وفائض عن الحاجة الوطنية.

■ محرر الشؤون العمالية

أنظار شركات النفط الخليجية في سورية تتجه إلى العاملين في شركات إنتاج النفط المشتركة بالمقام الأول كشركة الفرات وشركة دير الزور للنفط، كون تلك الشركات تعتمد خطط تدريب وتأهيل داخلية وخارجية على مدار السنة بمواصفات عالمية، لكل العاملين وبما يتناسب مع نوع العمل والمؤهلات وكذلك القدرات الفردية مما أدى لنشوء عمالة ماهرة، تتعامل وتتواصل مع أحدث تكنولوجيا الحفر والصيانة والإنتاج، وبالتالي فإن كلفة تدريب مشرف الحفر يكلف على مدار ثلاث أو أربع سنوات ما يتجاوز الـ 70 ألف دولار، طبعاً للمقارنة فهي أجرة عمل حفارة نفطية لمدة أسبوع، وكلفة تأهيل وتدريب مشرف في خدمات الآبار أو مشرف صيانة تتجاوز الـ 50 ألف دولار، ولكن بالمقارنة مع الفائدة العملية وأسعار النفط فهي لا شيء تقريباً، فمنذ عدة سنين تقريباً تم انتهاج سياسة إحلال العناصر الأجنبية محل الوطنية.

الحقيقة كشفها علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط الذي أكد في تصريح لـ«قاسيون»: «أن النقابة طالبت سابقاً بالاستغناء عن الخبراء الأجانب المتعاقدين مع وزارة النفط، حيث كانت تكلفة الكادر الأجنبي حتى العام الفائت أكثر من 30 مليون دولار سنوياً، 18 مليون دولار لخبراء شركة الفرات و12 مليون دولار لشركة ديرالزور، بمعدل 30 ألف دولار لكل خبير، وذلك دون حساب كلفة خدم المنازل والسائقين والطبابة والأمن الخاصين بهؤلاء الخبراء».

وبطريقة حسابية لا لبث فيها قال مرعي: إن 87,5% من كتلة رواتب الأجور في وزارة النفط كانت تذهب للخبراء، و12,5% لكافة العاملين، ورغم المطالب الكثيرة باستبدال هذا الكادر بالكادر الوطني الأكثر معرفة وعلم وذي خبرة عالية، وبشهادة الوزراء السابقين نفسهم، لكن لم يستغن عن أي منهم، في الوقت الذي أثبت فيه خبراؤنا الوطنيون في الأزمة الحالية بعد هروب معظم الخبراء الأجانب من حقول العمل أنهم قادرون على إدارة العمل، وتنفيذه بجودة عالية فاجأت الجميع.

من الأرشيف العمالي

أشكال مختلفة من الخصخصة

■ أبو فهد

كما ذكرنا سابقاً فإن الليبرالية الجديدة تواجه قضيتين أساسيتين، لابد من التعامل معهما سياسياً واقتصادياً بتناغم أدوار من أجل ذلك داخلياً وخارجياً. ويتجلى ذلك بجملة من الأمور تتعامل بها الليبرالية الجديدة.

سياسياً:

شن معركة سياسية كبيرة ضد القوى الوطنية الأساسية المعادية للتوجه الليبرالي وذلك من خلال ماينشر على صفحات الصحافة الإلكترونية والورقية من مقالات ومواقف معادية للدور السياسي الذي تقوم به اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الدعوة لندوة الوطن الأولى والثانية وأيضاً من خلال موقفها المتميز إزاء دعم المقاومة العراقية والفلسطينية، ووصفها بالداعية للإرهاب والمؤيدة له.

تحريض قوى داخل النظام متناغمة مع قوى الليبرالية في الخارج من أجل الحد من حركة هذه القوى وتحجيم دورها «أي القوى الوطنية».

اقتصادياً:

شن هجوم واسع على قطاع الدولة وضرورة الخلاص منه نهائياً عبر بيعه في سوق النخاسة بسعر بخس، عبر طرح أشكال مختلفة من الخصخصة ذات الطابع السوري، شركات للاستثمار، شركات أخرى لبيعها أسهماً، وهنا تبرز بعض الأفكار الجديدة يدعو صاحبها للأخذ بها كحل لوضع القطاع العام وذلك بتقسيم قيمة الشركات إلى أسهم وفي الطريق إلى ذلك تحل مشكلة العمال من خلال إعطائهم حصة من هذه الأسهم مقدرة نسبتها 30% حيث تحولهم إلى مالكين لهذه الأسهم وهذا البيع يكون بمثابة تعويض لهم عن خدمتهم في هذه الشركات وهذا التعويض أفضل من التعويض «التافه» الذي تقدمه لهم التأمينات الاجتماعية كما قال صاحب الاقتراح.

عملياً:

الاعتداء على مكاسب الطبقة العاملة وتحميلها مسؤولية ماوصل إليه قطاع الدولة من تدني بالإنتاج ومخازين عالية وتخلف الخطط الإنتاجية وتأخر تنفيذ خطط الصيانة.. إلخ.. من الاتهامات، ليس هذا فحسب بل إن تقرير الأمم المتحدة أدلى بدلوه في هذا الموضوع فقد توصل إلى نتيجة «أن إنتاجية العامل السوري أقل من إنتاجية العامل الأردني بثلاثة أضعاف وأقل من إنتاجية العامل اللبناني بأربعة أضعاف، وأن العامل السوري غير مؤهل للتصدي للاستحقاقات القادمة بسبب ضعف الاستثمار وخصوصاً بالجانب البشري المتمثل بالتأهيل والتدريب وغيره، وأيضاً وجود عمالة فائضة كبيرة تؤدي إلى تحميل قطاع الدولة مبالغ طائلة».

قاسيون العدد 239 كانون الثاني 2005

المؤتمرات العمالية في حماه

ازدواجية في الرؤية أمام الواقع

مع نهاية شهر شباط انهت النقابات العمالية السورية مؤتمراتها وهي بحدود 250 نقابة عمالية وقبل انعقاد المؤتمرات جاء تعميم إلى كل النقابات العمالية بتحويل المؤتمرات إلى طرح ومناقشة القضايا الوطنية والسياسية والظروف والمؤامرات التي تتعرض لها سورية وفعلا التزمت النقابات بتعميم القيادة السياسية ولكن رغم ذلك طرح البعض قضايا عمالية واقتصادية هامة إلا أنها تميزت بازدواجية الرؤية والتفكير واسباب ذلك تعميم القيادة السياسية إلى النقابات.

■ نزار عادلة

مفارقات في الطرح

نتجاوز هنا الطروحات السياسية والتي نعيشها جميعا لتناول بعض القضايا المطلبية والاقتصادية يتحدث أحد اعضاء المؤتمر عن الخدمات الهامة التي تقدمها المشافي الوطنية وعن الإنجاز الكبير في إقامة هذه المشافي في جميع المدن والبلدات ولكنه يشير إلى أن أجهزة الإيكو معطلة في أكثر المشافي والكهرباء تنقطع لساعات طويلة والمولدات استطاعتها ضعيفة جداً ويقول أيضاً إن عمال المشافي لايحصلون نهائياً على الطبابة رغم جهودهم الكبيرة وهذا مطلب هام.

ويرد مدير صحة حماة قائلاً : مديرية الصحة تقدم كل شيء وتحقق كل المطالب ولكن ما ذنبنا إذا كانت الأجهزة عاطلة ..وفي مؤتمر آخر يطالب قائد نقابي بعودة من أفرج عنهم لعملهم بعد براءتهم من التهم الموجهة إليهم..

ومفارقات أخرى

في مؤتمر الكيماويات في حماة معمل الإطارات متوقف عن العمل منذ سنوات وعليه ديون بحدود مليار ونصف ل س واستطاعت الشركة بعد أكثر من 15 عاما من الركض على المسؤولين وبعد رفع مئات المذكرات أن تحصل على قرض بمبلغ 300 مليون دولار من الصين بفائدة بسيطة لعشر سنوات من أجل تجديد وتحديث الشركة التي كان لها دور هام في حرب تشرين عام 1973 عندما كانت سورية مقاطعة من قبل الدول كانت الشركة تقدم الإطارات للجيش ولكن الجهات المسؤولة تناست ذلك لتضرب الشركة وليتم توقفها عن الإنتاج ، المهم الآن تم توقيع القرض ولكن كان في الشركة عندما كانت تعمل 1500 عامل الآن في الشركة 250 عاملاً فقط بل وفوق ذلك هناك 55 عاملاً عملون في الشركة بعقود سنوية منذ أكثر من ثلاث سنوات تم فصلهم من العمل من قبل رئاسة الوزارة وتم رميهم في الشارع مع عائلاتهم ويقول قائد نقابي أمام الجوع والتشرد سوف يلحق هؤلاء بالمنظمات الإرهابية..

ومؤتمر آخر

وفي مؤتمر الغزل والنسيج بحماة أوصى المؤتمر بما يلي:

ضرورة منح خريجي المعاهد المتوسطة بعد عام 1985 تعويض الاختصاص وهذا يعني قبل هذا العام كان يمنح الخريج التعويض ..السؤال:

لماذا قطع هذا التعويض؟

تشميل كل العمال غير المباشرين في التجمعات العمالية التابعة للنقابة بطبيعة العمل كونهم يتعرضون للظروف نفسها وهذا يعني ان قرار طبيعة العمل الذي صدر كان مبتوراً..

ومطالب أخرى عديدة كزيادة الحوافز الإنتاجية وتثبيت العمال الموسميين الذين مضى على استخدامهم مدة تزيد عن عشر سنوات في المحالج.

الغرابة هنا أن هؤلاء يعملون لدى القطاع العام وليس الخاص ومع ذلك ومنذ عشر سنوات دون تثبيت والمطلب الاقتصادي الهام هو التالي:

السعي مع الجهات المختصة بالتشجيع على زراعة الأقطان بسبب تراجع زراعته والذي أدى مؤخراً إلى خفض كمية الإنتاج في المحالج وقطاع الغزل والنسيج.

طبعاً الحكومات السابقة وخصوصاً حكومة العطري الدردري عملت وكانت تعمل على ضرب وإنهاء القطاع العام من خلال السياسة الليبرالية التي كانت تسير عليها لذلك أوقفت عشرات الشركات عن العمل وتمت تصفيتها نهائياً وكانت تسير أيضاً في اتجاه إغلاق المحالج وفتح الأبواب أمام استيراد القطن والغزول بعد أن كانت سورية تصدر وتنتج أربعة ملايين طن سنوياً.

عمال الدولة

كانت المطالب تتمثل في زيادة اعتمادات الطبابة بالدوائر وخاصة مجالس المدن والبلديات والبلدات تشميل باقي الوزارات بالضمان الصحي وخاصة وزارة الإدارة المحلية والسماح بإجراء العمليات الجراحية القلبية في مشافي محافظة حماة.

وإقامة مستوصفات عمالية مع صيدليات في المناطق وحل مشكلة الطبابة العالقة منذ وقت طويل في مديرية بريد حماة.

السؤال:

أليست هذه المطالب بسيطة وهي ليست بحاجة إلى قروض من الخارج أو استيراد، إنها أبجديات ولا نقول أكثر من ذلك، هذه مؤتمرات بعض النقابات ما زالت النقابات العمالية تعمل في ظل النقابة السياسية وتكريس النقابية السياسية رغم كل المتغيرات ورغم أفول الليبرالية التي طرحتها ونفذت الأخطر فيها ولنا وقفة أخرى.

... خطوة إلى الأمام وعشر إلى الخلف!

قطاع السكك الحديدية من أبرز القطاعات الاقتصادية في سورية هذا الشريان الحيوي كان عنوان الفساد في سورية ، وتحديداً منذ العام 2000 كانت تخصص الأموال لتحديثه وتطويره وكانت تنهب من قبل مافيا الفساد باستيراد قاطرات مستهلكة وقديمة ولم تتم محاسبة أحد بل إن بعض أساطين الفساد تمت ترقيتهم لمواقع أرفع ..ومؤتمر النقابة اكتفى بالقول «بأن قطاع السكك الحديدية مرفأ حيوي وهام وقد أخذ قسطاً كبيرا من الاهتمام ويأمل المؤتمر بأن يتطور مع الزمن ليأخذ دوراً رئيسياً في نقل البضائع والركاب مجاراة مع الدول المتقدمة.

كان على تقرير المؤتمر أن يشير إلى مئات الملايين من الدولارات التي خصصت لهذا القطاع ويقول أين صبت هذه الملايين؟ وقد اكتفى بذكر بعض المعوقات وهذه المعوقات تطرح منذ أكثر من 20 عاماً.

وهي:

نقص القاطرات من حيث العدد.

العمر الزمني لنظام الإشارات الكهربائي وأعطاله.

العمر الزمني للخط الحديدي الحالي وعدم إمكانية تأهيله لسرعات عالية.

وأخيرا العمل متوقف بسبب الأحداث الجارية

واقترح المؤتمر: السرعة في تأهيل الخط الحديدي للعودة إلى العمل وزيادة عدد القاطرات وتأمين القطع التبديلية لها.

نقابة عمال الغزل والنسيج كانت متميزة في مؤتمرها وفي تقريرها ومداخلاتها وشركة حماة للخيوط القطنية كانت من أبرز الشركات الرابحة عبر تاريخها ويعود سبب انخفاض نسبة التنفيذ في الخطة الإنتاجية حيث وصلت إلى 10% فقط يعود لعدم توفر مادة الأقطان وقد أدى ذلك إلى توقف العمل بالشركة من شهر تموز 2013 وتسعى الشركة لتأمين مادة القطن من أجل استمرار العملية الإنتاجية.

طبعا كان الفريق الاقتصادي في حكومة العطري يعمل على وقف زراعة القطن وهذا يعني ضرب القطاع الزراعي والصناعي وقال الدردري في أحد مجالس اتحاد العمال إن الاستيراد أفضل وأربح من الإنتاج لذلك تقلصت زراعة القطن بعد أن كانت سورية تصدر ما يزيد عن حاجتها.

وشركة الصوف وهي الوحيدة في سورية في إنتاجها تعاني من قضايا مزمنة منذ أكثر من 30 عاماً أبرزها:

نقص السيولة النقدية بسبب الديون الكبيرة على مؤسسة سندس والتي تزيد عن 693 مليون ل س وارتفاع تكلفة السجاد بشكل كبير نتيجة ارتفاع مستلزمات الإنتاج وانخفاض الإنتاج لخروج جزء كبير من الطاقة الإنتاجية.

ونقول في هذا الصدد إن سبب مشاكل الشركة يعود إلى فتح الأبواب أمام استيراد السجاد من مختلف دول العالم وبأسعار زهيدة ومواصفات سيئة لذلك تم ضرب الشركة في الصميم وهذا ما كان يهدف إليه فريق الليبرالية الاقتصادية.

وفي حماة أيضاً أربع محالج للأقطان ولوحظ أيضاً نقص في كمية الأقطان المسلمة والذي أدى إلى نقص الإنتاج بسبب قلة زراعة الأقطان.

أما بالنسبة للوحدات الإرشادية عددها في حماة 17 وحدة صناعية ريفية تم توقفها جميعها عن العمل ، التقرير يقول بسبب الأوضاع الأمنية في البلاد وهذا غير صحيح ، لأن وزارة الشؤون الاجتماعية اتخذت قراراً منذ أكثر من ثمان سنوات بإغلاق الوحدات الإرشادية في سورية وتسريح عاملاتها وتشريدهن في المدن والأرياف من أجل استيراد السجاد وقبض العمولات وقد أنشئت هذه الوحدات كضمان اجتماعي لأرامل وأيتام.

نقابة عمال الدولة والبلديات اكتفت بتقرير سياسي مطول مع قضايا مطلبية أبرزها:

زيادة اعتمادات الطبابة بالدوائر وخاصة مجالس المدن والبلديات.

تشميل باقي الوزارات بالضمان الصحي وخاصة وزارة الإدارة المحلية.

السماح بإجراء العمليات الجراحية القلبية في مشافي محافظة حماة.

لم تشر النقابة إلى قضايا قانونية وتشريعية ما زالت مؤسسات الدولة تعيش في ظلها وخصوصاً الإدارة المحلية ..إلى مخالفات البناء في ظل الإدارة المحلية ومجالس المدن والبلديات إلى الفساد في مؤسسات الدولة ، اكتفت بالإشارة إلى انجازات عظيمة لم نعلم ما هي !!!

د. عبدو في مجلس الشعب: الأكثرية تعيش «تحت خط الفقر»

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، عدة مداخلات في جلسات المجلس المنعقدة بتاريخ «9-10-2014/3/11»، تناولت «تراجع دور الدولة- غلاء المعيشة والتلاعب بلقمة الشعب وقانون رفع الرسوم على بيوع العقارات السكنية». جاء فيها:

تراجع الدور التدخلي للدولة سياسة كارثية

جلسة 2014/3/9 بحضور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك:

«السيد الرئيس.. بداية أوكد على ما ذكره زميل لي حول موضوع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ودراسة وضعها وإنصاف العاملين فيها وتفعيلها.

السيد الرئيس.. لابد من الإشارة إلى الغلاء الفاحش وتدهور سعر صرف الليرة السورية مما أدى إلى تراجع مستوى معيشة المواطنين بشكل كبير حتى وصلت أكثرية الشعب السوري إلى مستوى تحت خط الفقر وحاجتها إلى الدعم!!

في ظل الأزمة التي داهمت بلدنا سورية بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الغربي الجائر وعمليات التخريب والدمار والتهجير التي أدت إلى وصول أعداد كبيرة بالملايين من أبناء شعبنا ليست فقط بحاجة إلى دعم ولكنها بحاجة إلى إغاثة إنسانية من إيواء وغذاء ودواء وغيرها.

السيد الرئيس.. أكدت الظروف العصيبة التي نمر بها أن سياسة تراجع دور الدولة في التدخل في السوق تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي» وهو بحق يمكن أن يسمى غير الاجتماعي، والتي أدت فيما أدت إلى إلغاء وزارة التموين والذهاب إلى سياسات الانفتاح والتراجع عن سياسات تسعير المواد، هي سياسة كارثية وهي أحد أسباب الأزمة التي داهمتنا.

وبالتالي أؤكد على صوابية القرار الداعي لإنشاء وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتوجهاتها بالعمل على تسعير المواد الغذائية والأدوات الكهربائية وحتى الألبسة.

وحتى يتم تطابق الاسم على المسمى أي «حماية المستهلك» يجب العمل على تدارك الخلل في عمل الوزارة للأسباب الموضوعية والذاتية.

يبقى السؤال المطروح: مضى أكثر من ستة أشهر على توقيع عقد الخط الائتماني الإيراني، ومن ثم وعدونا بالخط الائتماني الروسي.

لماذا لم توضع هذه الخطوط موضع التنفيذ؟ من المسؤول؟ ما هي المعيقات؟ بل ومن المستفيد؟

بالجواب عن هذه الأسئلة نستطيع أن نشير إلى بعض الفاسدين الحقيقيين الكبار المتاجرين بلقمة الشعب وضرورة محاسبتهم!

ضرورة تفعيل قانون العقوبات الاقتصادية الجديد بشكل تنعكس على الأسواق وعلى المستهلك والمواطن مباشرة وإلا تبقى القوانين الجيدة في الأدراج وحال المواطن من سيء إلى أسوأ.

السيد الرئيس.. أطالب بالعمل على التفكير بإيجاد آلية للتعويض للمواطنين الذين يعيشون في مناطق لا يصل إليهم أي دعم من الحكومة من المواد التموينية والمشتقات النفطية وغيرها الكثير».

لا يوجد أي تخمين حقيقي لكل مناطق سورية

جلسة 2014/3/11 حول مناقشة قانون «رفع الرسوم على بيوع العقارات السكنية بنسبة 300%»:

«السيد الرئيس.. كما ذكر ممثل وزارة المالية إلى اللجنة أن القانون المطروح لا يحقق إيرادات للخزينة وليست هي الهدف، فقط هو لإنصاف الجمعيات السكنية الذين يدفعون الرسوم على السعر الحقيقي للعقار، فبناءً على هذا القانون سينخفض من الرسوم العقارية للجمعيات بحيث يتناسب مع باقي العقارات «مثلها مثل غيرها».

أي من ناحية تنقص الإيرادات بسبب تخفيضها على الجمعيات ومن جهة أخرى نرفع الرسوم على باقي العقارات بشكل أوتوماتيكي بنسبة 300% ليصبح أكثر عدلاً.

مع العلم أن نسبة الجمعيات لا تمثل إلا 2% من كل العقارات، هذا أولاً، أما المشتركين بالجمعيات حسب قانون الجمعيات السكنية «كي يؤمن سكن لمن ليس عنده سكن» وهو ليس للتجارة ثانياً. فإصدار قانون غير مكتمل فقط كي ننصف أصحاب الجمعيات أو قرار المحكمة فليس بهذه الآلية تصدر القوانين.

القانون المطلوب والذي بحاجة إلى كوادر وفترة زمنية كافية وليكن 3 سنوات، لكن يجب أن يكون التخمين هنا حقيقياً حسب الشرائح، أي في كل منطقة للمتر المربع الواحد سعر تخميني يحدد الحد الأعلى والأدنى. ويؤخذ بعين الاعتبار المناطق الشعبية الفقيرة والمناطق الأخرى التي يصل ثمن بعض العقارات فيها حتى /300,000,000/ ثلاثمائة مليون ل.س أما المشروع الحالي فلم يلحظ ذلك ولا يوجد أي تخمين حقيقي لكل مناطق سورية».

***ملاحظة: رُد مشروع القانون إلى الحكومة، تثبيتاً لإقتراح اللجنتين المالية والداخلية والإدارة المحلية كي يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الكثيرة التي وضعت على المشروع المذكور.**

إجراءات «تعسفية» تعمّق معاناة موظفي الصحة؟!

وكان الرفيق جمال الدين عبدو قد رفع كتاباً إلى السيد رئيس مجلس الشعب حول إحدى القضايا المتعلقة بوضع موظفي الصحة العامة في حلب وريفها جاء فيه:

السيد رئيس مجلس الشعب المحترم ..

المئات من موظفي الصحة العامة وممرضات وقابلات نزحوا إلى مناطقهم في ريف محافظة حلب «عفرين وحدها أكثر من 200» الذين كانوا يقطنون في المناطق الساخنة، وذلك منذ أواخر عام 2012 حيث تم فرزهم إلى نقاط طبية ضمن المحافظة بشكل مؤقت، ومن ثم تم فرز قاطني عفرين إلى منطقتهم بشكل متقطع، وبعدها تم إلغاء الفرز المؤقت وبدأ هؤلاء بالقدوم إلى محافظة حلب معرضين أنفسهم لمخاطر شديدة تصل إلى القتل بسبب الاشتباكات وأعمال القنص في الذهاب والإياب، وفي الفترة الأخيرة بعد أن أغلق معبر «بستان القصر» أصبحت المعاناة أكثر حيث يستهلك طول السفر مدة 12–13 ساعة سفر وبكلفة تصل إلى /300/ ل.س قدوم ومثلها عودة بالإضافة إلى صعوبة إيجاد مكان للإقامة.

وفي الآونة الأخيرة صدرت تعليمات بخصوص إلزام موظفي الصحة بالدوام في المشافي والمراكز ضمن مدينة حلب، ومن لا يلتزم بهذه التعليمات سوف يطبق عليه القانون /50/ أي أنه يمكن أن يسرح من العمل بحكم المستقيل بسبب الغياب عن العمل للأسباب المذكورة أعلاه.

السؤال: هل من الممكن أن نحمّل هذ الشريحة من الموظفين كل هذه الأعباء والذين نزحوا مكرهين ومجبرين إلى مناطقهم.

المقترح: إذا كان بالإمكان إعادة فرزهم إلى مناطقهم التي توجد فيها مراكز صحية يمكن أن تستوعبهم ريثما تتحسن الظروف إلى الأفضل وبعدها يمكنهم العودة إلى أماكن عملهم السابقة.

عامودا: إحياء عيد المرأة العالمي

يوم المرأة العالمي ليس طقساً وذكرى فقط.. إنما هو مناسبة لدعوة المرأة السورية للثورة على واقعها وانتزاع حقوقها والقيام بدورها في المجتمع وطنياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً لأنها تمثل نصف المجتمع على الأقل، ناهيك عن دورها الأسري.

■ مراسل قاسيون- الجزيرة

وخلافاً للعادة وشكلية الاحتفالات السابقة التي تقيمها القوى السياسية عبر ندوات محدودة المكان أو احتفالات تأخذ طابعاً رسمياً بإلقاء كلمات أو فنياً برقصات وأغانٍ، فإنّ منظمة حزب الإرادة الشعبية كانت أيضاً تتبع نهجاً ميدانياً في التواصل مع المرأة في يومها العالمي.

زيارات ميدانية

وفي هذا العام ونتيجة الظروف والأزمة التي يمر بها الوطن، ويعاني منها الشعب شكلت المنظمة وفوداً قامت بزيارات ميدانية إلى بيوت العوائل تتحدثُ لكل الأسرة عن معاناة المرأة عموماً والمرأة السورية خصوصاً سواء في المنطقة أو الأسر والمرأة السورية المهجرة التي لها معاناة مزدوجة ومضاعفة مرات والمشاكل الناجمة عن الأزمة والتهجير وعن أسباب الأزمة وسبل الخروج منها بحل سياسي شامل عبر حوار وطني، وهذا يتطلب أولاً إيقاف التدخل الخارجي وإيقاف العنف وإطلاق عملية تغيير جذري شامل لكل البنى السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية وهذا ما يكفل حل أغلب مشاكل المرأة السورية.

ورغم كل القهر والاستبداد الذي يمارس على المرأة في المجتمع، وما يفرضه واقع الأزمة فإنّ الأمل بإنهاء هذه المعاناة المركبة ينفتح بانفتاح الأفق أمام الحركة الثورية والقوى الوطنية وبداية النهاية للقهر والظلم الذي يمارس على المرأة والمجتمع.

تفاعل مباشر

وقد شملت الزيارات الميدانية حوالي 150 عائلة من الشيوعيين القدامى والأصدقاء والجيران في عامودا، حيث استمع الرفاق لهم ولمعاناتهم ومطالبهم وتخللها تقديم بطاقات تهنئة باسم حزب الإرادة الشعبية وكتب عليها أحد الشعارات الرئيسة «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار».

وقد لاقت هذه الزيارات الميدانية قبولاً حيث حققت تواصلاً مباشراً مع المواطنين والمواطنات وأسرهم ككل، والذهاب إليهم مباشرةً بدل دعوتهم وانتظار مجيئهم، كما خلصتهم من الأعباء المادية والإحراج الاجتماعي الذي يرافق الاحتفالات الشكلية.

وبدورها أسرة تحرير «قاسيون» تتقدم بالتهنئة للمرأة السورية في الجزيرة.

حزب الإرادة الشعبية

ماذا لو فتح الكيان الغاصب «معركة الجنوب»؟

دعواتٌ كثيرة أطلقتها المعارضة الوطنية السورية منذ بداية الحراك الشعبي ـ وخلال اللحظات الأولى لعملية التسليح التي جرت في سوريةـ إلى فتح معركة وطنية لاستعادة الجولان السوري المحتل. لم تلق تلك الدعوات، حتى الآن، مَن يلاقيها في مواقع صنع القرار السورية، فهل تخطأ «إسرائيل» اليوم، وتطلق النار على مصالحها؟

■ أحمد حسن الرز

عندما أطلقت المعارضة الوطنية السورية ـ حزب الإرادة الشعبية خصوصاً تلك الدعوات، فهو انطلق في رؤيته من عاملين اثنين. أولاهما، أن فتح المعركة الوطنية في لحظات يكابد فيها المجتمع السوري استقطاباً عمودياً حاداً، ضمن ضفتي ثنائية الصراع الثانوي «موالاة . معارضة»، من شأنه أن ينقل القوى الدخيلة على الحراك الشعبي، من تخفيّها وراء المطالب المحقة للحركة الشعبية، إلى بقعة الضوء التي تؤمّنها عملية الفرز على أساس «وطني . غير وطني»، وبالتالي، إعادة بوصلة الحراك إلى مسارها السليم. وثانيهما، هو الدور الذي ستلعبه المعركة الوطنية في فتح نيران الحراك الشعبي على قوى الفساد الكبير داخل جهاز الدولة والمجتمع السوري، والتي تسير مصالحها عكس المعركة الوطنية، التي يحتاج فتحها موارداً اقتصادية ستضع قوى النهب تحت مرمى الحركة الشعبية.

اليوم، تتداول وسائل الإعلام السورية، الرسمية والخاصة، فرضيةً مفادها أن الكيان الصهيوني يعدُ عتاده لفتح معركة في الجنوب السوري، تكون الأداة فيها مسلحون سوريون على شاكلة «جيش لبنان الجنوبي – لحد»، بدعم كامل من «إسرائيل». وتلعب وسائل الإعلام، اللبنانيّة بشكل خاص، دوراً في إبراز هذه الفرضية، حيث ستؤمن المعركة، «تحويل المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان من خندق مقاومة ضد الاحتلال إلى خندق عدوان ضد الجيش العربي السوري والمقاومة». ويبدو من الجيد بمكان، مناقشة مآلات هذه الفرضية، دون استبعاد حدوثها.

إذا ما انطلقنا من التراجع الحاد الذي تقاسيه الإمبريالية على الصعيد العالمي، وانعكاسات هذا التراجع على الكيان الصهيوني، كقاعدة متقدمة للإمبريالية في منطقتنا، قد يكون اتخاذ «إسرائيل» لقرار كقرار فتح «معركة الجنوب»، متأتياً من تخبطها الذي تعيشه على وقع أزمتها. غير أنه، وفي حال اتخاذ قرار من هذا النوع، فإن الكيان الصهيوني سيضع نفسه تحت نار الطلقات التي أطلقها. حيث سيكون لسيناريو كهذا نتيجتين إثنتين، فأولاً، سيتم فتح المجال واسعاً أمام المقاومة الشعبية السورية، والتي سيلعب العدوان المباشر دوراً بارزاً في تسريع عملية ظهورها وتنظيمها المقاوم بوجه العدو الصهيوني، وهو ما تخشاه «إسرائيل» القلقة، جدياً، على وجودها في ظلّ المتغيرات الدولية. وثانياً، سيؤمن هذا السيناريو توسيع عملية الفرز المطلوب بين السوريين جميعهم بما فيهم المسلحين، تبعاً للموقف والقضية الوطنية، وأي فرز سوري، يتم على أساس القضية الوطنية والموقف من الكيان الغاصب، سينعكس ناراً على «إسرائيل».

قد يكون اتخاذ «إسرائيل» لقرارٍ كقرار فتح «معركة الجنوب» متأتياً من تخبطها الذي تعيشه على وقع أزمتها

إن دخول الكيان الصهيوني، في سيناريو «معركة الجنوب» المتداول إعلامياً، سيساهم في تأمين العاملين السابقين، واللذين بمجرد تأمينهما ستنفتح آفاق دخول الأزمة السورية طوراً جديداً يقربها من الحل، حيث سيتطور الصراع ويحتد بين جبهتين واضحتين تقف في إحداهما القوى الدخيلة على الحركة الشعبية وقوى الفساد ومعهم الكيان الصهيوني، وتقف في الصف الآخر الأغلبية العظمى من الشعب السوري بغض النظر عن اصطفافاتهم الحالية بين معارض وموالٍ.. ما يبشر بتسريع حل الأزمة السورية، لصالح الوطنيين السوريين.

وهنا تبقى الفرضية قيد البحث: إذا لعبت «ضرورات» الأنظمة دوراً بارزاً في عدم إطلاق المعركة الوطنية المطلوبة والمنتظَرة، فهل تخطأ القاعدة المتقدمة للإمبريالية المأزومة، وتطلق العنان لمعركة حدّها الأدنى تسريع حل الأزمة السورية، وحدّها الأقصى تهديد وجود «إسرائيل»، ككيان، في منطقتنا التي لا يوجد بداً لحراكها الشعبي غير توسيع الفرز المطلوب في صفوفه، على أساسٍ وطني؟؟ لعلّها تخطئ..

البدائل الحقيقية والوهمية

تتميز طبيعة المرحلة التاريخية اليوم بأنّ عالماً جديداً يولد وعالماً قديماً يموت. وفي آلام المخاض التي نعيشها في حاضرنا المتأزم هذا، عالمياً ومحلياً، لعل من دروس التاريخ الهامة التي يجب الاستفادة منها أنّ البدائل الحقيقية غالباً ما كانت تتبلور في نهاية الأزمات، ولو أنّ بداءاتها قد تظهر في خضمّها.

■ أسامة دليقان

إنّ البدائل التي لا تستجيب إلى ضرورات الواقع والتاريخ هي بدائل وهمية ومحكوم عليها بالفشل. وفي الأزمة السورية تأتي محاولة فرض بدائل وهمية من أي طرف كان، داخلي أو خارجي، نظام أو معارضة أو قوى إقليمية أو دولية، ومحاولة «تجريب المجرّب» سواء بتكرار الخيارات السياسية بمعنى الإصرار على استمرار النظام القديم، بتعبيراته السياسية ومضامينه الاقتصادية–الاجتماعية، وطريقة إدارته للبلاد. أو تكرار الوسائل العسكرية المعزولة والمنفصلة عن مسار سياسي حقيقي وجدّي، والتي لجأت إليها أطراف الأزمة، هي سلوكيات تزيد مخاطر تعقيد الأزمة ومزيد من رفع تكاليفها بشرياً ومادياً على الشعب والبلاد.

يظهر الواقع المؤلم اليوم شذوذ السلوك السياسي والاقتصادي المدفوع من جانب قوى الفساد في الدولة والمجتمع، عبر مساعي شرعنة استمرار تكثيف منظومة نهبها – مشاريع استكمال الخصخصة في أكثر من قطاع سيادي كنموذج – والتي تعكس بشكل ما ذعرها من احتمال انتهاء الحرب وعودة السلام. يتجلى في هذا السلوك اغترابه وتناقضه مع المعايير الوطنية العامّة التي يفترض أن تنطلق من أنّ التغييرات السياسية والاقتصادية المتوسطة أو البعيدة المدى التي تمسّ مستقبل البلاد وإدارتها وبالتالي مستقبل الشعب السوري، يجب أن تنطلق من إرادة هذا الشعب، وهي قاعدة مثبّتة حتى في الدستور الحالي. ويزداد الأمر مفارقة وغرابة عندما نجد في ظروف الحرب والدمار، أطرافاً تحاول القفز فوق أولويات الحلّ الوطني للأزمة والمتمثلة بوقف التدخل الخارجي والعنف الداخلي، وتوسيع الإغاثة الإنسانية، باعتبارها شروطاً أولية ضرورية لأية عملية سياسية ناجحة في المستقبل.

يخطئ من يتعامل مع «جنيف2» من باب التعويل عليه أو على مكاسب قد تحرزها مغامرات المعسكر الفاشي الأمريكي وأدواته الإرهابية عبر العالم، والهارب إلى الأمام من أزمة الإمبريالية المسدودة الأفق، لصياغة بدائل جاهزة، لأنها ستكون وهمية كونها غير مستندة إلى إرادة الشعب، بحكم نقطة اللاعودة عن مستوى التدويل الذي وصلت إليه الأزمة السورية. يتعزز اليوم أكثر فأكثر المعيار الموضوعي الراهن في فرز جميع القوى بين وطنية وغير وطنية حسب قربها أو بعدها عن الجدّية في الاستفادة من التوازن الدولي من أجل إنهاء ظروف الحرب والتدخل الخارجي والعنف الداخلي، مما يوفر للشعب الحد الأدنى من الأجواء والشروط السلمية الضرورية لخلق بدائله الوطنية الخاصة عبر انطلاق حركة شعبية أوسع وأعمق نضجاً تخوض النضال السياسي السلمي وتُبلور وتُثقّف حركتها السياسية الممثلة لمصالحها الجذرية لإنجاز تغيير وطني حقيقي.

حرب كونية على سورية.. «حتّر» يستيقظ متأخراً..!

مرة أخرى يعود ناهض حتر للهجوم المبتذل على د.قدري جميل وخط حزب الإرادة الشعبية المعارض في سورية عبر صحيفة «الأخبار» اللبنانية التي تفرد له مساحات ثابتة ومتتالية لذاك الهجوم في زاويته «بهدوء» دون أن يتسع صدرها لنشر أي رد عليه تحت ذرائع واهية تتعلق بالحجوم وتبويب الصفحات، خلافاً لأي عرف صحفي..!

■ عبادة بوظو

آخر ما طالعنا به ثنائي «حتر– الأخبار» هو مقالة للأول بتاريخ الاثنين 2014/3/10 تحت عنوان «حربٌ لم تفهموها»، انطلق فيها حسب كلماته من تحول جماعات المعارضة المسلحة في سورية فعلياً وعملانياً إلى أدوات إسرائيلية في إطار مشروع جيوسياسي محلي ـ إقليمي لإنشاء جيب عميل في الجولان، معدداً مزاياه بالنسبة «للأمريكي» و«الإسرائيلي» و«المسلح السوري العميل»، ومستعرضاً مخاطره على سورية، وحتى الأردن. وبعد أن تتحول فرضية إنشاء هذا الجيب بالنسبة إلى حتر إلى واقع قائم، يستنتج الكاتب أن «عملية الجولان تتعدى ثنائية الوطنية والعمالة، إلى انكشاف تفاقم أزمة المعارضة السورية، بكل أطيافها» الخارجية والداخلية جمعاء، وأن «المعارضين الوطنيين خسروا منذ البداية فرصة التأثير في مجريات الأحداث، بامتناعهم المديد عن إدانة الإرهاب، وإصرارهم على الحوار مع العملاء والعمل على توحيد الصفوف معهم، وإلحاحهم على المساواة بين الإرهابيين والمقاومين في الحرب السورية وعجزهم عن الخروج من إسار البرنامج الليبرالي إلى بلورة برنامج وطني تقدمي «وطني: مع السيادة والدولة والجيش والمقاومة، وتقدمي: معاد للنيوليبرالية، تنموي، ديموقراطي اجتماعي»».

ويستدرك حتر «الوحيد الذي لامس برنامجاً كهذا هو قدري جميل؛ لكنه أضاع الفرصة على حضوره وحضور خطه وحزبه، وتخلى عن موقع رجل الدولة، ليحجز مقعداً «معارضاً»، جنباً إلى جنب مع الجربا وأمثاله، في القطار الوهمي لجنيف 2، قطار أوصله إلى المنفى» ليقول على نحو قاطع إن «الحرب حولت المعارضين السوريين، ويا للأسف، إلى عملاء أو بلهاء مهمّشين»..! وبعد هذا الكم من الخلط المتعمد في مواقف المعارضات السورية والمسبات المجانية لحزب الإرادة الشعبية وأحد أبرز قياداته يدرج حتّر على نحو غير مفهوم وخارج السياق كلياً قوله «إن فلاديمير بوتين لا يبدّل بشار الأسد بمليون معارض حتى من أمثال الرفيق قدري جميل!»..

في كل الأحـوال، بالتمعن قليلاً في هذا المنطق الأعوج وموجباته يبدو أن السيد حتر ومن وراءه يتوجسون تحديداً من الحضور المتزايد موضوعياً للخط السياسي والبرنامجي لحزب الإرادة الشعبية وثبوت صوابية رؤيته وتحليله للأزمة ومسبباتها وسبل الخروج منها، بما فيها ما تبناه الحزب منذ البداية باتجاه ضرورة التحول نحو الحل السياسي كمخرج لا غنى عنه وبات وحيداً عبر جنيف بحكم درجة تدويل الأزمة السورية، وكذلك التحول بناءً على جنيف وانفتاح أفق الحل السياسي باتجاه الفرز بين المسلحين لاستقطاب ما يمكن منهم من السوريين في مواجهة التكفيريين والإرهابيين الوافدين، وهو ما بدأ ميدانياً من خلال الهدن والتسويات المطلوب تحويلها إلى مصالحات حقيقية تحقن دماء السوريين، وتوفر عبر جنيف مناخ العملية السياسية السورية بعد وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، من إدخال سلاح ومسلحين وتمويل، ووقف العنف أياً كانت مصادره، بما فيها إرهاب الدولة ببعض أجهزتها وتشكيلاتها العسكرية غير القانونية، بما يفضي بمجمله إلى إحداث التغيير الجذري العميق والشامل والجذري والتدريجي والسلمي، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، الذي يستحقه الشعب السوري، وبما يحافظ على وحدة البلاد، وعلى مؤسسة الجيش العربي السوري، بوصفها الضامن للوحدة الوطنية السورية، ويحافظ على صوابية توجه البوصلة باتجاه العدو الإسرائيلي، انسجاماً مع إرادة السواد الأعظم من الشعب السوري أولاً، وأن أي نظام لا يقوم بذلك لن يستمر ساعات بسورية..!

السيد حتر ومن وراءه يتوجسون تحديداً من الحضور المتزايد موضوعياً للخط السياسي والبرنامجي لحزب الإرادة الشعبية وثبوت صوابية رؤيته وتحليله للأزمة ومسبباتها وسبل الخروج منها

ويبدو أن «الكاتب الكبير» الذي يقول ضمناً ببساطة عن نفسه إنه لم يقرأ هذا الكلام مطلقاً في وثائق وأدبيات حزب الإرادة الشعبية وتصريحات ولقاءات الرفيق قدري جميل وبقية أعضاء قياداته منذ ثلاث سنوات إلى الآن، ولم يقرأ بيانات الإدانة للعمليات الإرهابية، ولكل ما شأنه زيادة زعزعة استقرار سورية والموت المطرد لشعبها، أو أنه قرأ ولا يريد أن يفهم، إنما يبتغي الإمعان في التشويش على مواقف الحزب الذي شمّله ضمن من يلحون «على المساواة بين الإرهابيين والمقاومين»، بما يوحي أنه يشير إلى موقف الحزب من دخول حزب الله في أتون الأزمة السورية، والذي سبق للحزب أن عالجه في سياقه عشرات المرات، مشدداً على أن حزب الله تدخل لاحقاً بهدف محدد بعد دخول الإرهابيين والتكفيريين، وأنه بغض النظر عمن تدخل أولاً، فالمطلوب لإيجاد حل ناجز للأزمة خروج الجميع.. اللهم إلا إذا كان حتر ومن على شاكلته، يدعو لبقاء الحزب الله وغيره بعد حل الأزمة بالمنطق السياسي والبرنامجي لحزب الإرادة الشعبية الوارد أعلاه..!؟

كما ويبدو أن حتر المتوجس من فكرة التغيير الجذري والعميق والشامل في بنية النظام، إنما يريد أن يصطف السوريون وهمياً، إما خلف النظام، «بطل الفرص الضائعة» والذي يتحمل مسؤوليته الأساسية في مسببات الأزمة ومآلاتها، أو خلف المعارضة الخارجية التي تثبت أنها تعمل بأزرار التحكم بيد واشنطن وحلفائها، وتتحمل مسؤوليتها هي الأخرى في نزيف الدم السوري. وتراه يتعمد الحديث عن معارضة خارجية وداخلية بالمعنى الجغرافي في الوقت الذي يتطلب فيه الخروج من الأزمة وبناء دولة قوية في البلاد حدوث الفرز في صفوف المعارضة على أساس وطني أو لاوطني استناداً إلى برنامج متكامل سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، يترك للسوريين حق اختياره أو معارضته عبر صناديق الاقتراع النزيهة والشفافة حصراً، التي لم تعرفها سورية بتاريخها الحديث.

وضمن هذا الاصطفاف الوهمي الذي ينشده، من جهة، وضمن تجاهله المتعمد لحقيقة أن أمين حزب الإرادة الشعبية أقيل من الحكومة ولم يستقل، من جهة أخرى، يكرر حتّر عزفه على مقولته هو تحديداً دون غيره من «تخلي قدري جميل عن موقع رجل الدولة»..! وكأن أخذ الصور مع رؤساء الدول، كحالة، أو الوجود في الحكومة أو المشاركة فيها، كحالة ثانية، هو من يصنع رجال الدولة، وليس الاستناد إلى منظومة معرفية متسقة والنضال السياسي اليومي والالتصاق بهموم الناس والدفاع عن مصالحهم وطرح البرامج بناءً عليه! وإذا كان الوجود الوزاري هو المحدد الوحيد، فليعدد لنا السيد حتر عدد «رجال الدولة» في سورية أو في بلده الأردن التي يصنف فيها مليكه يسارياً بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي ويكتفي «بنصحه» للانتباه لمغبة تورط الأردن في التحضير «للجيب العميل» الذي انطلق من الحديث عنه..! ليتحفنا بالنهاية بإعادة اختراعه للعجلة، كهاملت المستيقظ متأخراً: إنها حرب كونية..!!!

ويبدو أن السيد حتر من خلف إطلاقه وابلًا من القنابل الدخانية «اليسارية»، وإصراره السطحي على شخصنة الأزمة السورية ومخارجها، يريد خطب ود متشددي النظام وإيهامهم أكثر فأكثر بانعدام الجدوى من جنيف، وليس تثبيته، أي إبعاد أفق الحل السياسي، وترك السوريين وجيشهم بانتظار إطار آخر غير موجود بعد، أي أنه هدف استمرار الاستنزاف نفسه الذي يسعى له كل الغرب وأجهزته الاستخباراتية منذ بداية الأزمة لليوم، وهو بهذه الحالة إنما يكرر بشكل هزلي وعلى قياسه سلوك مليكه الراحل في أيام حرب العراق، متسبباً في حينه بزيادة توريط العراق في أزماته التي أدت إلى الغزو والاحتلال.

ولكنها مهزلة فعلاً بعد كل ذلك أن يأتي من اعتبر أن خروج الأردن من اتفاقية وادي عربة المذلة مع الكيان الصهيوني ليس أولوية اليوم بالنسبة للشعب الأردني وقضايا المنطقة ليعطي الآخرين دروساً في الوطنية، ولاسيما لحزب يستند لتاريخ عريق اسمه «الإرادة الشعبية» وهو أحد مؤسسي جبهة اسمها «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»..!

■ أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية

عن موقع قاسيون

من الذاكرة

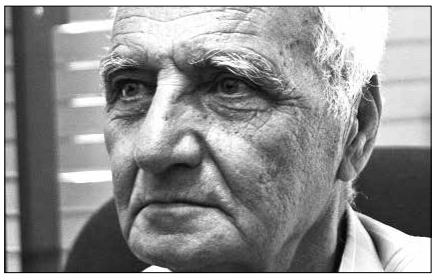

■ محمد علي طه

مزقوا ليل الدموع

في رحاب السنة التسعين لميلاد الحزب الشيوعي السوري، حري بنا أن نستعيد قراءة أحداث وحوادث ومواقف، كانت وستبقى إلى زمن بعيد شواهد على جهد إنساني متميز جسّده على أرض سورية الألوف من الناس الطيبين الذي دفعهم واقع مجتمعهم الموضوعي وطاقاتهم الذاتية إلى الانخراط الإيجابي الفاعل في نضال شعبنا الكادح ليكونوا بناة طريق فتح ولن يغلق أمام السعي بالجهد والبذل والتضحية للوصول إلى الغد الأفضل والحياة الأسعد. وستكون فاتحة الإضاءات على ما حدث خلال المراحل السابقة، إضاءة على الوثيقة الأولى التي صدرت عام 1931 في الذكرى السابعة لتأسيس الحزب، تحت عنوان «لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟» تلك الوثيقة التي صدرت بإشراف الرفيق فؤاد الشمالي بصفته الأمين العام للحزب.

وإنطلاقاً من الذاكرة التي حفظت الكثير من عناوين الأحداث ومجرياتها، عدت إلى الوثيقة لاستعادتها بنصها:

لأجل تحرير الشعب السوري العامل وتقدم البلاد وارتقائها يعلن الحزب الشيوعي السوري ضرورة النضال لتحقيق المطالب التالية:

1–الاستقلال التام والوحدة الوطنية.

2–سحب الجيوش المحتلة.

3–إلغاء الانتداب.

4–إلغاء الديون العثمانية المفروضة على الشعب السوري والديون التي تفرضها حكومة الاستعمار الحالية.

5–إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية ومصادر ممتلكاتها وموجوداتها.

6–إلغاء امتيازات الإرساليات الدينية الأجنبية وإقفال مدارسها ومصادرة ممتلكاتها وموجوداتها.

7–إلغاء الدساتير التي فرضها المستعمرون على الشعب السوري «سورية، لبنان، العلويين، الدروز، الاسكندرونة».

8–إلغاء حكومتي سورية ولبنان العاملتين عل خدمة المستعمرين الفرنسيين وتوطيد سيطرتهم وكذلك الحكومات الإفرنسية في جبل الدروز والعلويين والاسكندرونة.

9–حرية الصحافة، وعلى الأرخص صحافة الطبقة العاملة، وحرية الخطابة والنشر وتأليف الجمعيات، والاجتماعات والمظاهرات والإضراب عن العمل.

10–إطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين الذين سجنوا واعتقلوا بسبب نضالهم ضد الاستعمار والعمال المسجونين بسبب القيام بحركات العمال التحريرية.

إنها وثيقة من مئات الوثائق التي حفل بها سجل الحزب الشيوعي السوري، والتي مهرها الشيوعيون بنضالهم وتضحياتهم:

هذا التراث نما وينمو سِفره
يسمو التراث عن الشراء والمبيع
أجياله الموصول مدّ جموعهم
خبروا النضال فألهبوا عزم الجموع
سكنوا قلوب قلوبنا وتصدروا
صدر الكفاح ومزقوا ليل الدموع
كم في دروبك من مشاعل عزة
ستظل تغري شمس شعبي بالطلوع
تسعون عاماً نستعيد شبابها
يزداد ريعاناً كأزهار الربيع

محافظة الحسكة.. عكس تيار «التسويات والهدن»!؟

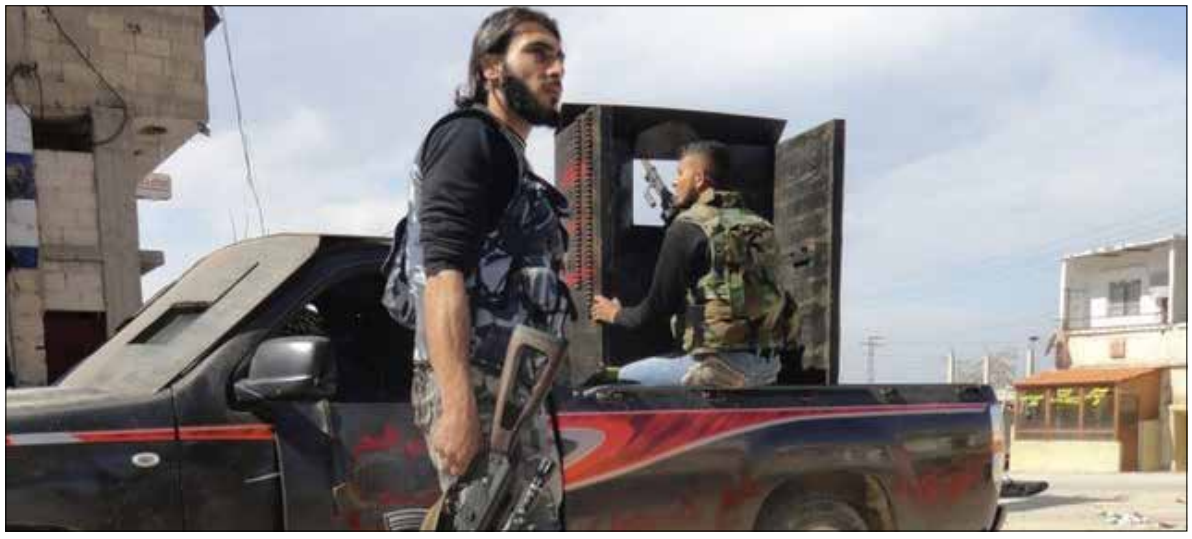

تسير محافظة الحسكة في الأسابيع القليلة الماضية باتجاه معاكس لتيار التسويات والمصالحات وتبادل الأسرى والمعتقلين الذي تتسع خارطته بشكل يومي لتشمل مناطق واسعة من البلاد. ورغم سيطرة الدولة على غالبية مدن وبلدات المحافظة إلا أن أحوالها الأمنية تزداد سوءاً يوماً بعد آخر.

■ مراسل قاسيون- القامشلي

ويندر أن يمر يوم دون وجود حوادث أمنية تزهق فيها الأرواح من دون وجود مبرر، ولاسيما في المدن الرئيسية للمحافظة، كالحسكة والقامشلي، حيث يتسبب إطلاق النار العشوائي والاشتباكات المتقطعة في خسائر بالأرواح وتوقف لعجلة الحياة.

اشتباكات متنقلة...

بعض الاشتباكات التي تقع أحياناً بين قوى، تلجأ للسلاح لحل أي سوء تفاهم قد يقع مع الطرف الآخر، كقوات الدفاع الوطني، واللجان الشعبية، وغيرها من القوى التي تحمل السلاح في المحافظة. وتسهم تركيبة هذه القوى القومية والطائفية في تأجيج مشاعر الناس، وتهدد بحدوث فتنة أهلية بين أبناء المحافظة متعددة القوميات والأعراق في حال استمرارها.

وشهد فجر يوم الخميس الماضي 2014/3/13 اشتباكات عنيفة بين هذه القوى، استخدمت فيها أسلحة خفيفة ومتوسطة، وخلفت قتلى وجرحى، وأدخلت الرعب إلى قلوب الناس الذين استيقظوا على أصوات إطلاق نار كثيف أشبه بحرب طاحنة.

وأحداث يوم الخميس بدأت تتكرر بين فترة وأخرى وتنتقل من مدينة لأخرى، وتشهد مدينة الحسكة الكثير من الاشتباكات المماثلة، وما تتسبب به من توقف لعجلة التعليم والعمل، حيث تغلق كليات جامعة الفرات أبوابها، ويلتزم الناس بيوتهم بانتظار انتهاء خلاف الأصدقاء الدموي.

واقع الحال يشي بغير ذلك

والأسبوع الماضي، قال محافظ الحسكة للتلفزيون الرسمي إن الدولة تسيطر على محافظة الحسكة بشكل شبه كامل، وتعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، لكن واقع الحال يشي بغير ذلك، مالم تلجم هذه القوى الجديدة، ويعاد النظر في آلية تشكيلها.

وتعكس مشاجرة بسيطة جرت في سوق مدينة القامشلي الشهر الماضي بين شخصين واقعاً غريباً للحال التي وصلت لها المحافظة، حيث تتدخل جهتان من اللجان الشعبية تتكفل كل واحدة منها بالتحقيق مع أحد طرفي المشاجرة في تصنيف يعتمد على الدين والقومية.

كما قادت مشاجرة أخرى في وقت سابق، لاشتباك بين القوى المسلحة الناشئة الصديقة، تسبب في سقوط قتيل وإصابة آخر، قيل إنها كانت سبباً لاشتباك آخر جرى لاحقاً وتسبب في مقتل وجرح العشرات.

ورغم رسوخ جو عام من التفاؤل بعد انفتاح الأفق للحل السياسي الذي أرساه مناخ مؤتمر جينيف2، وما تبعه من هدنات محلية في العديد من مناطق ريف دمشق، فإن صراعات جانبية بين القوى الجديدة الناشئة تهدد هذا التفاؤل وقد تقود لمفاجآت لا تحمد عقباها.

المطلوب حلول حقيقية

وللمحافظة التي عانت سنوات من التهميش الحكومي، وضع خاص يميزها عن جاراتها، بعد أن أصبحت ملاذاً وملجأً لآلاف العائلات النازحة من المحافظات الساخنة ولاسيما دير الزور وحلب، بسبب الأمان الذي تمتعت به بشكل عام طوال سنوات الأزمة الثلاث.

ويريد الناس حلولاً لأزمات انقطاع الكهرباء شبه الكلي، وارتفاع الأسعار الجنوني للغذاء والدواء والمواصلات، وانتشار الجريمة بشكل مخيف، لكن التوتر الأمني المتزايد الذي تعيشه المحافظة ربما يستهدف تحويل البوصلة نحو مطلب واحد هو الأمان.

إن مهمة كل القوى الشريفة تكمن في المحافظة على وحدة النسيج الاجتماعي والوقوف معاً ضد محاولات الفتنة وضد قوى التكفير والإقصاء أينما كانت.

مهجرون ورحيل متكرر.. وتهديد بالطرد..!؟

أنّى اتجه المواطنون فالمصائب تلاحقهم.. فبالإضافة لمعاناتهم السابقة من التهميش والقمع والغلاء وارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة قبل الأزمة إلى مصائب القتل والخطف والاعتقال والتدمير والتهجير خلال الأزمة والتي تتزايد وتتضاعف في متوالية هندسية لا تُبقي ولا تذر.

■ مراسل قاسيون- دمشق

من غالبية المحافظات، ومن المناطق المتوترة كافة.. تهجير ورحيل. بسبب قسوة العنف والقصف والبحث عن مأوى وشيء من الأمان للأسرة والأطفال رغم الفقر والجوع..

إدارة الفندق: إمّا رفع الآجار أو الطرد!

هكذا حال المهجرين بعد أن استشهد بعض أحبتهم أو أصيبوا وشوهوا، ودمرت منازلهم ومدارس أطفالهم. ومنهم من تشرّد وهُجّر عدة مرات.. وبعضهم حطت الرّحال بهم وأناخوا إبلهم في فندق «خزامى» في شارع الثورة في دمشق وكان من المقرر أن يكون برعاية وزارة الشؤون لكن الحديث عن ذلك له شجونه..!

فندق خزامى تابع للدولة وتحديداً لوزارة السياحة ويديره مستثمر ويقيم فيه حوالي 21 عائلة غالبتها مهجرة من حمص وأجار الغرفة في الطابقين 6 و7 ومنافعها 15 ألف ليرة سورية وبعضهم مضى عليهم أكثر من عام. ومنذ فترة تحاول إدارة الفندق رفع الآجار، وآخرها منذ أيام تطالب الأسر المهجرة بدفع 45 ألفَ ليرة شهرياً وإلا ستطرد ولا يهم إلى أين تذهب..!؟

وزارة الشؤون الاجتماعية غير مكترسة!

والشيء الذي يثير الغضب أن الأسر المهجرة تخاف أن تشتكي حتى لا يزداد الطينُ بِلّةً وبعضها عاد إلى حمص رغم التوتر السائد في مناطقهم ولو أدّى ذلك إلى موتهم أفضل من أن يلقى بهم في الشارع لأنّه لا أحد يكترث بهم ووزارة الشؤون لديها علم بذلك وهي غير مكترثة، علماً أن فندق «الخزامى» لا يبتعد عن بناء وزارة الشؤون الاجتماعية إلا بحدود 20 متراً.؟!

لا شكّ أن ما يجري للمهجرين عموماً هو مسؤولية الدولة ووزاراتها المختصة والمسؤولة وما تتعرض له الأسر في فندق «خزامى» هو مسؤولية مباشرة لها يجب حلّها ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

إن الأولوية في مثل هذه الحالات يجب أن تكون لتأمين السكن الأمن للمهجرين وذلك واجب الحكومة والجهات المختصة التابعة لها.

مدينة السلمية.. لا بدّ من المحاسبة!!

في السلمية ومنذ أكثر من عام توقفت المظاهرات السلمية التي كانت تخرج بشكل شبه يومي تطالب بإصلاحات ديمقراطية وتدعو إلى الحريات العامة وذلك بعد حملة اعتقالات واسعة، ورغم أنه لا وجود لما يسمى «جبهة النصرة» أو «داعش» أو فصائل مسلحة أصولية، إلا أن المدينة ومنذ أكثر من عامين تعيش مأساة حقيقية.

■ خاص قاسيون- حماة

وتتمثل هذه المعاناة في الخطف وطلب الفدية والقتل والحجز والاعتقال وإطلاق العيارات النارية من مختلف الأسلحة، حيث تجوب شوارع المدينة على مرأى ومسمع الجميع سيارات رباعية الدفع تحمل مسلحين وتنشر الرعب في أحياء المدينة بكاملها، ويرافق كل ذلك قطع الاتصالات يومياً ولساعات طويلة إضافة إلى قطع التيار الكهربائي والمياه عن المدينة ولأشهر عديدة.

سيارات الموت تجوب المدينة!

تسود في المدينة أجواء رعب حقيقي، وخصوصاً في الليل تبدو كمدينة أشباح إلا من سيارات «مفيمة» تجوب أرجاءها.

في بداية شهر شباط الحالي وجد في بناء مهجور جثة لشاب من آل «حمود» كان قد خطف قبل أكثر من شهر.. طلب الخاطفون بداية الأمر فدية بقيمة 600 ألف ل.س وقد اضطر أهل الفقيد للاستدانة لدفع مبلغ الفدية للخاطفين، وبعد يومين من وضع المبلغ وجد مقتولاً وآثار التعذيب واضحة على جسده.

وبعد ثلاثة أيام توقفت سيارة أمام محل لبيع الموبايلات يملكه شاب من آل «القصير»، حيث طلب سائق السيارة إعادة موبايل كان قد اشتراه قبل عشرة أيام ورفض صاحب المحل إعادته بسبب طول الفترة الزمنية، فما كان من السائق إلا أن سحب سلاحه الحربي وأطلق النار وحطم كل محتويات المحل وأصيب صاحبه بجروح بليغة.

الاعتصام السلمي يطاله الرصاص

في اليوم التالي اتخذ قرار من قبل شعبة حزب «البعث» وفعاليات اجتماعية بالدعوة إلى اعتصام سلمي وسط المدينة تنديداً بالممارسات التي تجري في البلدة مع التأكيد على أن يكون اعتصاماً لعائلات السلمية دون مشاركة القوى السياسية المعارضة وقد جرى هذا الاعتصام بالفعل وأطلقت شعارات تطالب بإخراج العناصر المسلحة من البلدة.. كانت النتيجة أن جوبه المتظاهرون بإطلاق نار كثيف من مختلف صنوف الأسلحة من عناصر معروفة وغير معروفة وعاشت المدينة رعباً لا سابق له..

وفي اليوم الثاني شكل وفد من شعبة الحزب وفعاليات في المدينة وتوجهوا إلى دمشق للقاء أصحاب القرار، وبعد يوم من رجوع الوفد من دمشق انتشرت الأجهزة الرسمية المختصة في أسواق المدينة، وتمت مصادرة بعض السيارات «المفيمة» ومصادرة أسلحة أشخاص يجوبون المدينة بأسلحتهم وهم بلباس مدني، وتم إرجاع التيار الكهربائي وتوقف إطلاق النار العبثي.

استجابة غير مكتملة..

وفي هذا السياق عقد اجتماع في البلدة مع الفعاليات المختلفة بحضور محافظ حماة وأكد المحافظ على وضع حد لمن يسيء بعد أن عاثت تلك «العصابات الخفية» في المدينة الخطف والقتل والرعب.

ارتياح عام في البلدة بعد تجاوب الجهات المسؤولة مع مطالب سكان السلمية ويأمل سكان البلدة إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن الجهات التي مارست الخطف والقتل ومحاسبتهم. وهذا ما لم يتم حتى الآن.

التّعدّي على «الأملاك العامة» في مساكن برزة؟

■ مراسل قاسيون- دمشق

إذا كان التّعدي على الأملاك العامة وحتى الخاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة قد أصبح أمراً سهلاً وشائعاً بقوة السلاح ولا يستطيع أحد محاسبة من يقوم بذلك، فإنّ التعدي عليها قائماً في المناطق التي تحت سيطرتها أيضاً يتم بقوة النفوذ والمال والفساد وذلك أحد أسباب الأزمة وتفاعلاتها الحالية وأيضاً لا أحد حاسبهم سابقاً قبل الأزمة ولا أحد يحاسبهم حالياً. فمن المسؤول عن ذلك..؟

الحديقة وأشجارها التي تقع في حي مساكن برزة بجوار مول وكازية «قاسيون» للمحروقات جرى التعدي عليها في السنة الماضية واقتطاع جزء منها وتحويله إلى مقهى.. ومنذ أيامٍ جرى تجريف حوالي 100 متراً مربعاً لتوسيع المقهى دون الاهتمام بما تحويه من أشجار وهي متنفس طبيعي للمواطنين الذين لا قدرة لهم في تحصيل لقمة عيشهم فكيف في ارتياد المقاهي وأسعارها المرتفعة.. وبالتالي حُرِمُوا من هذا المتنفس.

وقد تلقت «قاسيون» اتصالات متعددة وشكاوى وتابعت ذلك.. ولا شكّ أنّه يشكل حلقةً من حلقات الفساد، فهو تعدٍّ سافر وفي وضح النهار على حقوق الوطن والمواطن.

ونحن إذ ننشر ذلك نتوجه إلى السيد محافظ مدينة دمشق لإيقاف ذلك التعدي ومنعه حالياً ومستقبلاً ومحاسبة المسؤولين عن ذلك وخاصةً في هذه الظروف الحالية التي أصبح فيها المواطن بحاجة ولو إلى نسمةٍ بسيطةٍ نقيةٍ من الهواء ليشعر بحياته ووجوده حيّاً على الأقل.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

حجية الحكم الجزائي

إن الجريمة هي سبب الدعوى الجنائية، وهي في الوقت ذاته أساس الدعوى المدنية التابعة باعتبارها منشأ للضرر المرتب للتعويض المدني، وكان الأصل أن تطرح هذه أمام المحاكم المدنية بيد أنه استثناء أجيز طرحها أمام المحاكم الجنائية وفقاً لقانون أصول المحاكمات السوري.

على أنه إذا رُفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها وفق القاعدة الشهيرة «الجزائي يعقل المدني» وهو ما يتعين على المحكمة المدنية أن تترقب صدور الحكم الجنائي من المحكمة المختصة لتحكم بالتعويض أو ترفض وبذلك يكون الحكم الجنائي له حجية أمام القضاء المدني، أي أن يلتزم القاضي المدني عند طرح الدعوى المدنية وجوداً وعدماً مع الحكم الجنائي، وهو ما أكدته النصوص القانونية التي قررت قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه طالما اتحدتا من ناحية الخصوم والسبب والموضوع، فالمضرور في الدعوى المدنية تمثله النيابة العامة في الدعوى الجنائية فهي تقوم مقام جميع من تمسهم الجريمة بما فيهم المجني عليه. والسبب في كلا الدعويين منشؤه الفعل الضار الذي استوجب العقاب والتعويض، وهناك وحدة في الموضوع حتى ولو أن الدعوى الجنائية موضوعها العقوبة والدعوى المدنية موضوعها التعويض، إلا أننا نجد أن الدعوى الجنائية تعتبر مسألة أولية بالنسبة إلى الدعوى المدنية ولذا يصبح موضوعها واحداً في نظر القانون.

ومن ناحية أخرى فإن النظام العام يوجب على القاضي المدني عدم البحث في ما بحثه القاضي الجنائي لكون القضاء الجنائي معترفاً به من الجميع باعتباره حقيقة، وهو عنوان للحقيقة بمرور الدعوى الجنائية بمراحل مختلفة وإجراءات معقدة مما يجعل الحكم الصادر جنائياً ممثلاً للحد الأقصى من الضمانات بالنسبة إلى المتهم والنيابة ويكون تعبيراً صحيحاً وحجة بالنسبة إلى جميع المحاكم خصوصاً أنه من غير المستساغ ولاعتبارات النظام العام أن يصدر الحكم الجنائي بإدانة متهم جنائياً وبعدها يأتي القاضي المدني ويحكم برفض الدعوى المدنية، والعكس بالعكس إذا قُضي ببراءة المتهم جنائياً فوجب على المحكمة المدنية القضاء برفض الدعوى المدنية لكونها لا تستطيع إسناد الجريمة والتعويض عنها لشخص برأته المحكمة الجنائية.

وأخيراً إن جميع القضايا المحكوم فيها جنائياً بالبراءة أصبح لزاماً على المحاكم المدنية عند نظر شق التعويض القضاء برفض الدعوى، والعكس المحكوم فيها جنائياً بالإدانة أصبح لزاماً على المحاكم المدنية عند نظر شق التعويض القضاء بالأحقية في التعويض المدني.

مدينة «الإيواء» الجامعية..
السمسرة والمحسوبيات.. والتبريرات غير مقنعة

«تأجير لغرف الطلاب، ضعف بالتجهيزات، أعداد كبيرة في غرفة واحدة، محسوبيات، نقص الفرشات والأسرّة، ومشاكل في الخدمات، وتصرفات لا أخلاقية»، هذه الشكاوى لم تكن صادرة من إحدى مراكز إيواء للنازحين، بل كانت من طلاب في المدينة الجامعية بدمشق، ووصف وضعهم هناك بأنه «كمراكز الإيواء».

■ جيفارا الصفدي

أحد طلاب الدراسات العليا «ماجستير» اشتكى لصحيفة «قاسيون» من «عدم توفير غرفة له في سكن الدراسات على طريق المزة بدمشق بحجة عدم وجود شواغر، وطُلب منه الذهاب إلى المدينة الجامعية في برزة التي تبعد مسافة كبيرة عن جامعته»، مضيفاً إن «الطلبة الأجانب في سكن الدراسات لهم امتيازات كثيرة على حساب الطلاب السوريين، فعلى الرغم من عدم قبولي في السكن لعدم توفر الشواغر، كان لكل طالب أو طالبين من الطلبة الأجانب غرفة مجهزة بكل شيء، مخصصين بجناح كامل»، وتابع حديثه «لسنا ضد وجود الطلبة الأجانب واستكمال دراستهم في سورية وتخصيصهم بامتيازات السكن الجامعي، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب الطلبة السوريين».

وأضاف الطالب «خلال محاولاتي الفاشلة للتسجيل في سكن دراسات المزة، عُرض علي استئجار غرفة من قبل أحد الطلاب السماسرة، مقابل مبلغ 20 ألف ليرة سورية» على حد تعبيره.

تأجير غرف الطلاب!

قضية تأجير الغرف لم تكن محصورة في سكن الدراسات الجامعي، حيث اشتكى طالب آخر في مدينة الباسل الجامعية، من وجود طلاب حصلوا على غرف رغم عدم حاجتهم لها لوجود منزل مشترك لهم خارج المدينة أو بعض الأقارب يقطنون عندهم، ويقوم هؤلاء بحسب المشتكين بتأجير غرف المدينة لطلاب مضطرين «بمبالغ كبيرة».

وتابع «هناك أبنية تابعة للسكن الجامعي مازالت لم تفتتح بعد، يتم تأجير الغرف فيها للطلاب وغير الطلاب».

سوريون في المحشر!

مدينة الباسل الجامعية بدمشق، طالتها العديد من الشكاوى خلال السنوات السابقة، وعادت هذه الشكاوى لتطفو على السطح مجدداً خلال الأزمة الحالية، وبحسب إحدى الطالبات القاطنات في الوحدة 14، فإن «بعض الغرف تحوي 12 طالبة في مساحة ضيقة، بينما ينعم البعض الآخر بغرف لا تضم سوى طالبين أو ثلاثة».

ومن جهة أخرى، اشتكت الطالبة من أنه «حتى الفصل الثاني من العام الدراسي الحالي، لم يحصل الجميع على فرش للنوم أو خزن أو أسرة، في حين ينعم الطلبة العرب وأعضاء هيئات اتحاد الطلبة بالنوم الرغيد داخل غرف لا تحوي أكثر من شخصين أو ثلاثة».

تصرفات لا أخلاقية

الشكاوى ذهبت أبعد من ذلك، حيث أجمع المشتكون على وجود تصرفات «لا أخلاقية علنية داخل المدينة دون وجود حسيب أو رقيب»، مشيرين إلى أن «هذه التصرفات اللا أخلاقية تنشط عند انقطاع التيار الكهربائي، واتحاد الطلبة وإدارة المدينة يعرفون ذلك دون أن يردعوها».

تصرفات بعض طلاب اتحاد طلبة سورية، كانت فحوى إحدى أهم الشكاوى، حيث قالت إحدى الطالبات إن «بعض طالبات في هيئات الإتحاد يمارسن دوراً يشبه الأمني في الوحدات، حيث تستطيع واحدة منهن أن تحجز الحمام لها بأمر واحد، عدا عن قيامهن بجولات تفتيشية لمصادرة السخانات على سبيل المثال، في حين تجد غرفهن مزودة بكل الممنوعات».

ومن الشكاوى أيضاً «الكثرة في تقنين الكهرباء حتى في أوقات الإمتحانات، وانقطاع المياه الساخنة، وعدم صيانة المصاعد في بعض الوحدات، إضافة إلى إهمال النظافة».

25 ألف طالب والاستيعاب محدود

بدوره برر مدير السكن الجامعي بدمشق إبراهيم جمعة وجود أعداد كبيرة من الطلاب في الغرفة الواحدة بـ«عدد الطلاب الكبير الذي بلغ حوالي 25 ألف طالب وطالبة هذا العام، والذي نجم عن عدة أسباب منها الطلاب الذين استفادوا من قرار نقل الجامعة إضافةً إلى قرارات أخرى ساهمت بزيادة العدد».

وتابع إن «العدد الكبير دفعنا إلى زيادة عدد الطلاب في الغرفة الواحدة كون الطاقة الاستيعابية التي لدينا محدودة».

وعن الشكاوى حول وجود طالب أو طالبين في بعض الغرف، ناشد جمعة طلاب المدينة «بتقديم شكاوى للإدارة في حال وجود غرف تحوي طالباً واحداً»، مشيراً إلى أنه «من الصعب حالياً ضبط هذا الموضوع من قبل الإدارة وحدها».

ويأتي حديث المدير هذا على الرغم من وجود مسؤولين مخصصين لكل وحدة مهمتهم مراقبة احتياجات وشكاوى الطلبة، إلا أن بعض الطلاب اتهموا هؤلاء «بالتستر عن بعض المستفيدين».

وأكد جمعة أنه سيتم تشكيل لجان تقوم بالتحقق من عدد الطلاب المقيمين في الغرف، منوهاً إلى «ضبط عدة حالات بهذا الصدد وفصل الطلاب المعنيين من السكن».

طلاب المدينة الجامعية: لسنا ضد وجود الطلبة الأجانب واستكمال دراستهم في سورية وتخصيصهم بامتيازات السكن الجامعي ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب الطلبة السوريين

التبرير: خلل في العقود!

ورغم تأكيد الطلاب على عدم توزيع كل مستلزمات الغرف منذ بداية العام، مشيرين إلى أنهم «شاهدوا وصول الفرشات إلى المستودعات»، قال جمعة إن «المشكلة تكمن بعدد الطلاب المتزايد، فحتى اليوم لم تنته اجراءات التوزيع نتيجة التحقق من عملية الاستلام والتسليم، فرئاسة المدينة لا يمكن لها أن توزع الفرشات حتى التأكد من مواصفاتها».

وأقر جمعة خلال حديثه «بوجود تقصير من قبل بعض المدراء الموجودين في المدينة الجامعية إضافةً إلى حصول خلل في بعض بنود العقد الموقع مع الشركة المنتجة للفرشات، وسط ازدياد عدد الطلاب الذي بلغ 25 ألف طالب وطالبة وهذا ما سبب التأخير» على حد تعبيره.

وعن تجاوزات بعض أعضاء هيئات اتحاد الطلبة في المدينة الجامعية، قال إن «هذه الحالات تبقى فردية، وأية شكوى تتم معالجتها فوراً» مشيراً إلى سبب تفضيل غرف طلاب الإتحاد بأنه «يتم تخصيص غرفة واحدة لمشرف أو مشرفة الوحدة التي هي بمثابة مكتب لاستقبال شكاوى الطلاب».

انقطاع التيار الكهربائي في المدينة الجامعية، سبب ازدياداً في التصرفات «اللاأخلاقية» بحسب المشتكين، وعلى ذلك قال جمعة إنه «تم رفع كتاب إلى وزارة الكهرباء طلب فيه أن يكون التقنين خلال الفترة الصباحية وحتى في وقت انقطاع الكهرباء يتم تشغيل كافة المولدات مباشرة» مضيفاً أنه «في حال حدوث أي مخالفة أخلاقية تتم المحاسبة فوراً وهي حالات محدودة جداً».

ميزات الطلاب العرب والأجانب

الطلاب الأجانب والعرب، يحظون بمعاملة متميزة عن الطلاب السوريين، من عدد الطلاب في الغرف إلى تجهيزات الغرف وما إلى ذلك، وعلى هذا قال جمعة إن «عدد الطلاب العرب قليل جداً مقارنة مع طلابنا السوريين ولا يشكلون أي مشكلة» مشيراً إلى أنه «هناك طلاب سوريين في جامعات عربية وأجنبية، لذا فلابد لنا من معاملتهم معاملة جيدة وإن كان هناك ميزات فهي فقط بأعداد الطلاب في الغرفة الواحدة».

ضبط مؤجرين للغرف

وعن قيام البعض بتأجير غرفهم، نفى جمعة أن يكون ذلك قد حدث فعلاً في الأبنية الجديدة التي سترفد بها المدينة الجامعية كونها «ليست تحت تصرف المدينة الجامعية حالياً وإنما بعهدة الشركة المستثمرة التي لم تقم بتسليمهما حتى الآن».

وتابع «إن وجدت أي حالة من تأجير الغرف داخل المدينة الجامعية فذلك يكون من قبل الطلاب أنفسهم مع العلم انه تم ضبط بعض الحالات من هذا النوع ومعاقبة مرتكبيها».

وعود لم تنفذ

وتعاني المدينة الجامعية بدمشق منذ سنوات من ضيقها وعدم اتساعها لعدد الطلاب المتزايد، ومنذ 5 سنوات، لم تستلم المدينة الوحدتين الجديدتين الموعودة بهما، حيث كان جمعة قد صرح سابقاً «بأن إدارة المدينة الجامعية بصدد استلام وحدتين جديدتين في سكن الطبالة وستكون داخل حيز الخدمة قبل بدء الامتحانات الفصلية للفصل الأول» ما لم يتم.

وعاد جمعة في تصريحه الأخير، ليبرر ذلك بقوله إنه «هناك ثلاثة أبنية مجاورة لكلية الهندسة الكهربائية تم استثمارهما منذ خمس سنوات ولكن الشركة المنتجة المسؤولة عن أعمال الصيانة فيها، قامت بتسليمنا مبنى واحداً وتأخرت بالباقي، ومنذ قرابة الشهرين قمنا بإرسال كتاب عن طريق الجامعة إلى وزارة التعليم العالي التي بدورها سترسله إلى وزارة الأشغال العامة لتخاطب الشركة المنفذة لمتابعة الموضوع والإسراع بتسليم باقي الأبنية».

طالب: خلال محاولاتي الفاشلة للتسجيل في السكن الجامعي عُرض علي استئجار غرفة من قبل أحد السماسرة مقابل مبلغ 20 ألف ليرة سورية

أرقام اقتصادية- اجتماعية

تفضح ادعاءات الحرص على تحسين معيشة السوري

لا تفوت رئيس الحكومة مناسبة إلا ويتحدث فيها عن إجراءات جديدة لتحسين الواقع المعيشي للسوريين، أو القول بأن الحكومة «حريصة» و«تعمل على تحسين هذا الواقع»، وسبقه إلى ذلك رؤساء حكومات سابقون في أيام الأزمة وقبلها، إلا أن مثل تلك الادعاءات تتطلب إثباتاً يدعمها ويؤكدها، فهل واقع حال السوريين اقتصادياً في تحسن فعلاً؟! أم أن كل ما يقال عن التفكير بتحسين الواقع المعيشي لا يتعدى كونه فقاعة إعلامية ومجرد «ضحك على اللحى» ليس إلا؟!..

■ حسان منجه

أظهر تقرير عرضه عدد من الباحثين خلال ورشة عمل الهيئة العامة للبحث العلمي، أنّ ثلث سكان سورية على الأقل، قاموا بحركة نزوح أو أكثر من مكان إقامتهم الاعتيادي إلى مكان آخر، وأن ربع السكان تقريباً، أي نحو 5 ملايين نسمة خارج مناطق سكنهم أو سكن عائلاتهم الاعتيادي، وذلك بين عامي 2011 – 2013، والحكومة في اجتماعاتها تصرّ على مقولة بحث الآليات الكفيلة بتحسين الواقع المعيشي للسوريين.

إثبات دامغ

العديد من الدراسات الحكومية تشير إلى ارتفاع أسعار السلع في البلاد بنسب تتراوح بين 100 و300% منذ بداية الأزمة التي تعيشها البلاد حتى الآن، بينما تتحدث مثيلاتها غير الرسمية عن ارتفاع بالأسعار وصلت نسبته إلى 500%، ورئيس الحكومة يتابع حديثه عن تحسين الواقع المعيشي للمواطن السوري!!

لم ترتفع رواتب العاملين في سورية إلا بنسبة 30%، ولمرة واحدة خلال السنوات الثلاث الماضية في مطلع شهر نيسان من عام 2011، بينما فاقتها زيادة الأسعار بعشرة أضعاف، والمسؤولون الاقتصاديون يصرّون على حديث تحسين المستوى المعيشي للسوريين..

60% نسبة البطالة

بينما كانت نسبة البطالة في البلاد عند الـ 8,4 في المائة في عام 2010، حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، لتتحدث الأرقام غير الرسمية في حينها عن نسبة تتراوح بين الـ 15 – 20%، فإن تقريراً صادراً عن مجلة الإيكونوميست البريطانية في عام 2013، كشف أن معدل البطالة في سورية ارتفع إلى 60%، وأرقام تسريح العاملين في القطاع الخاص وحده، والذين يعدون بمئات الآلاف، إن لم نقل أكثر من ذلك بكثير، تدعم فرضية ارتفاع معدل البطالة بهذه النسب في البلاد، إلا أن الحكومة تتابع حديث تحسين المستوى المعيشي للسوريين..

8 ملايين تحت خط الفقر

كشفت دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الأسكوا» في عام 2013 أن عدد السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى ازداد من 5 إلى 18 مليون خلال العامين الماضيين، وأن هناك 4 ملايين تحت خط الفقر الغذائي مقارنة بـ200 ألف في عام 2010، بالإضافة إلى زيادة عدد السوريين الذين يرزحون تحت خط الفقر الأدنى «دخلهم يعادل 2 دولار في اليوم» من 2 ملايين إلى 8 ملايين، مشيرةً إلى أن – ولأول مرة – سيكون 300 ألف موظف عام في عداد من هم تحت خط الفقر الغذائي..

وفي المقابل، كان المركز السوري لبحوث السياسات قال في تقرير له في حزيران من عام 2012، قد كشف أن نسبة من دخلوا دائرة الفقر بسبب الأزمة يقدرون بنصف سكان سورية، موضحاً أن 6,7 ملايين دخلوا ضمن دائرة الفقر عام 2012، منهم 3,6 ملايين ضمن دائرة الفقر الشديد، ليرتفع بذلك عدد الفقراء في سورية الى نحو 12 مليوناً تقريباً، حيث بلغ عدد الفقراء قبل الازمة 5,5 ملايين، ورغم ذلك يزيد الحديث الحكومي عن سعي حثيث لتحسين الواقع المعيشي..

4,25 ملايين بحاجة لمساعدات غذائية

أعلن برنامج الغذاء العالمي أن نحو 4,25 ملايين سوري بحاجة إلى مساعدات غذائية في الربع الاخير من عام 2013، بينما كانت تتحدث الأمم المتحدة عن وجود أكثر من مليون شخص في سورية بحاجة لمساعدات غذائية قبل أكثر عام، أي أن اعداد السوريين الذين يعدون في قائمة من هم بأمس الحاجة لمساعدات غذائية وإنسانية في ازدياد دائم، وأخبار تحسين المستوى المعيشي للسوريين تملأ المواقع والجرائد الرسمية وشبه الرسمية في سورية..

أرشيف القرارات يفضح الادعاءات

كل واحدة من تلك المعطيات تدق مسمارها الموجع في نعش معيشة السوريين، ويثبت بشكل قاطع أن التردي هو حليف معيشة السوري وحياته الاقتصادية، وأن كل حديث حكومي عن سعي لتحسين الواقع المعيشي على امتداد ثلاثة أعوام سابقة، لا يتعدى كونه مجرد ادعاء كان يتطلب خطوات جدية يشعر من خلالها المواطنون بتحسن واقعهم هذا، لتثبتوا فرضية السعي تلك، إن لم نقل إن أرشيف القرارات الحكومية منذ ثلاثة أعوام على الأقل يدحض هذا الادعاء.

الفقر.. بالراتب والليرة

الأمم المتحدة تضع عدد الدولارات التي يحصل عليها الشخص في اليوم، معياراً لقياس الفقر، وإذا ما أخذنا معياراً محلياً يعتمد على كم الليرات التي يأخذها العامل ومعيل أسرة من خمسة أشخاص في آخر الشهر، حيث إن معيل الأسرة العامل بأجر متوسط 20 ألف ل.س غير قادر على تأمين الغذاء وفق تكلفة سلة الغذاء الضرورية للأسرة السورية التي تفوق اليوم 30 ألف ليرة. يعيل العامل وسطياً أربعة أشخاص ليصبح الخمسة وهم متوسط العائلة السورية غير قادرين على تأمين الغذاء الضروري، أما إذا قيس الفقر بتأمين الحاجات الرئيسية فإن صاحب الأجر بسورية يحتاج إلى حوالي 70 ألف ليرة إضافية على متوسط راتبه ليغطي حاجات أسرته من غذاء وتعليم وصحة ونقل واتصالات وسكن، وغيرها.. بالتالي فإن أغلب من «يقبض» بالأجور بسورية وهم غالبية لا يستطيع بأجر واحد أن يعيل غذاء أسرته فقط، ويحتاج إلى ثلاثة أجور إضافية ليؤمن الحاجات الرئيسية، وهنا تنشأ ظواهر عمالة الأطفال والبحث واللجوء إلى مصادر الدخل غير الشرعية وغيرها من ظواهر التردي الاقتصادي–الاجتماعي..

زائد ناقص

70% من العاملين صرفوا لأسباب لا ترتبط بالفساد

استمرت الحكومات السابقة والحالية بتطبيق الصرف من الخدمة بناء على تقارير وشكاوى وشبهة دون أن يكون للقضاء دور فاعل في ذلك، والأخطر من ذلك اليوم أن الحكومة تعلل كل قرار جديد تتخذها بحق موظفين أن أسبابه متعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، لكن وتبعاً لتقديرات مصادر خاصة فإن ما بين 60–70% من العاملين الذين شملتهم تلك القرارات صرفوا من الخدمة لأسباب تتعلق بالأزمة..

■■■

«حبر على الورق»

أكد مدير «المؤسسة العامة للدواجن» سراج خضر، إن ارتفاع أسعار الفروج حالياً وقتي وطارئ، «حيث ستعود أسعاره إلى الانخفاض بعد نحو أربعين يوما».

ولفت إلى أن الهدوء لسوق الدواجن سوف يعود في غضون أربعين يوماً على الأكثر بعد دخول قطعان كافية من الأميات الخاصة بالفروج والبياض.

■■■

100 عامل دون رواتب

أوضح رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية بدمشق نبيل المفلح أن «وزارة المالية» أوقفت رواتب نحو 100 عامل في «شركة الكبريت» الشهر الماضي، مما دفع الشركة للاستدانة من «المؤسسة العامة للصناعات الهندسية» لدفع رواتب العمال، إلا أن العمال لم يحصلوا على رواتبهم الشهر الحالي حتى من «المؤسسة الهندسية».

ولفت إلى أن «شركة الكبريت» متوقفة عن العمل منذ عام 2000 والعمال يأخذون رواتبهم من «وزارة المالية» منذ ذلك التاريخ، مشيرا إلى أن النقابة رفعت كتابا إلى «وزارة الصناعة» حول هذا الأمر.

■■■

«عقود ظالمة»

تدفع شركة النقل الداخلي الخاصة مستثمرة لخط ما مبلغ 150 ليرة سورية عن كل باص في اليوم للشركة العامة للنقل الداخلي، بالإضافة إلى أن الشركات تحصل على الوقود بسعر مدعوم من الحكومة، مع وجود أحاديث عن تورط بعض الشركات ببيع الوقود بسعر سوق السوداء، وهذا ما جعل منها عقوداً تستنفذ موارد الدولة من خلال الغبن بالخزينة العامة..

■■■

«الدقيق على الابواب»

كُشف النقاب عن وجود 5 عقود جديدة لاستيراد كميات أكبر من الدقيق عبر الخط الائتماني الإيراني وغيره من المواد الغذائية، بالإضافة إلى وجود عقود جديدة مع أوكرانيا وروسيا الاتحادية لاستيراد الدقيق والسكر والمعلبات وغيرها..

«سيرتيل و MTN»

في عام 2013..

■ عشتار محمود

نشرنا في عدد قاسيون السابق رقم «643» الجزء تنشر القوائم والإفصاحات المالية لشركتي الاتصالات الخليوية العاملة في سورية سيرتيل/ MTN في نهاية كل عام، وتفيد قراءة أرقام وبيانات عام 2013 في طرح تساؤلات وتوضيح بضع نقاط، فالهوة كبيرة بين الإيرادات المعلنة وأي تقدير بسيط للإيرادات، والشركات تعلن أرباحها من تغيرات سعر الصرف بينما تتذرع بارتفاع سعر الصرف لترفع الأسعار، والحكومة تخفف توقعات إيراداتها من الشركتين بلا مبرر وهو ما سنوضحه بالتفاصيل.

مجمل الإيرادات.. فرضية وتقديرات

تعرّف استمارة الإفصاح لعام 2013 لشركة سيرتيل صافي الإيرادات بأنه «يمثل إجمالي إيرادات الخدمات والمنتجات مطروحاً منها الحسومات والخصومات الممنوحة للمشتركين»، ولا تنشر البيانات التفصيلية لمصادر الإيرادات، أو إحصائيات حول شرائح الاستهلاك، لذلك سنعتمد في تقدير الإيرادات السنوية حدوداً وسطية دنيا، لخدمتين فقط هما: عدد مشتركي الخليوي وعدد المشتركين في خدمة الجيل الثالث 3G للانترنت.

معلومات

- عدد المشتركين في خدمة الخليوي: 12 مليون مشترك لعام 2013 في كلا الشركتين، والتوقعات بأن يصل العدد إلى 12,5 مليون في عام 2014.
- عدد المشتركين في خدمة 3G: 700 ألف مشترك لعام 2013 في كلا الشركتين، والتوقعات بأن يصل العدد إلى 850 ألف مشترك في عام 2014.
- رفعت الشركتان بعد موافقة الحكومة أسعار الخدمات بوسطي 45%، منذ بداية شهر أيلول 2013.

فرضيات

- 2000 ل.س: وسطي فاتورة مشترك الخليوي الواحد في عام 2013، ترتفع إلى 2400 ل.س في الأشهر الأربعة الأخيرة بعد رفع أسعار دقيقة الخليوي 20%.
- 2000 ل.س: وسطي فاتورة مشترك 3G الواحد في عام 2013، ترتفع إلى 4000 ل.س في الأشهر الأربعة الأخيرة بعد رفع أسعار الواحد في عام 2013، ترتفع إلى 4000 ل.س في الأشهر الأربعة الأخيرة بعد رفع

الحجز على أموال شركة MTN..

«أصدر وزير الاتصالات والتقانة عماد الصابوني، بلاغاً عام للجهات العامة يطلب به إعلام الشركة السورية للاتصالات على أية استحقاقات وممتلكات وأموال منقولة وغير منقولة عائدة لشركة MTN ووضع الإشارة اللازمة عليها ضماناً لتحصيل المال العام.» وصدر قبله «إعلان حكم لقرار الحجز الاحتياطي الصادر عن محكمة القضاء الإداري بدمشق والمتضمن إلقاء الحجز الاحتياطي على أموال الجهة المدعى عليها MTNلضمان مبلغ 045 ، 148 ، 12 ليرة سورية والمقترن بصيغة تنفيذية» وذلك وفق ما تداولته وسائل الإعلام المحلية.

صدور هذا الخبر اليوم يستحق التساؤل، ليس دفاعاً عن الشركة، بل على العكس، فمستحقات الشركة هي أكبر من مبلغ 12 مليون ل.س بكثير! ولكن المستغرب هو توقيت هذا القرار اليوم، فالشركة التي تعتبر استثماراً أجنبياً مباشراً في سورية، تشير في بياناتها وإفصاحاتها إلى مبلغ يوضع تحت بند «المستحق إلى المؤسسة العامة للاتصالات» والتي تزيد في عام 2013 عن 3,8 مليار ل.س! بينما المبالغ المستحقة على الشركة يفترض أن تكون بناء على بياناتها المعلنة وعلى القوانين، أكبر من المبالغ المستحقة التي تعلنها الشركة، والتي لا تطالب فيها وزارة الاتصالات والجهات المسؤولة، وتختصر الموضوع بادعاء للمطالبة بمبلغ 12 مليون ل.س فقط!

في أربع سنوات 5 مليارات من المستحقات..!

MTN لا تدفع منذ أربع سنوات على الأقل حصة الشركة السورية للاتصالات كاملة، والتي من المفترض أن تصل إلى نصف الإيرادات الإجمالية وفق نسبة 50% التي نص عليها عقد BOT:

- 2010 إيرادات MTN 43,4 مليار ل.س/ الحصة المدفوعة للدولة 20,4/ المستحق: 1,3 مليار ل.س.
- 2011 إيرادات MTN 43,5 مليار ل.س/ الحصة المدفوعة للدولة 20,7/ المستحق: 1 مليار ل.س.
- 2012 إيرادات MTN 44,9 مليار ل.س/ الحصة المدفوعة للدولة 21,3/ المستحق: 1,1 مليار ل.س.
- 2013 إيرادات MTN 43,1 مليار ل.س/ الحصة المدفوعة للدولة 19,8/ المستحق: 1,6 مليار ل.س

مجموع مستحقات MTN للدولة والتي لم تدفع من حصتها خلال 4 سنوات: 5 مليار ل.س

مجموع مستحقات MTN للدولة والتي لم تدفع من حصتها خلال سنوات الأزمة الثلاث: 3,7 مليار ل.س

يضاف إلى ذلك أن المبالغ التي تدفعها MTN كضريبة دخل عن الأرباح هي أقل من النسب المطلوبة، حيث وفق تعديلا قانون الضريبة رقم 51 لعام 2006 فإن الشركات المساهمة ضريبة أرباحها ليست تصاعدية، وإنما هي نسبة إجمالية من الأرباح الصافية تبلغ 22%، وللشركات المساهمة التي شكلت أكثر من نصف رأسمالها عن طريق الاكتتاب، فإنها تدفع ضريبة بنسبة 14 % فقط من إجمالي إيراداتها، حيث دفعت MTN في عام 2013 مبلغ: 341 مليون ل.س ضريبة أرباح بينما من المفترض أن تبلغ 671 مليون ل.س في حال احتساب ضريبتها بنسبة 22%، وفي حال احتساب ضرائب

«ترخيص الخليوي».. عون حكومي لمستهلكي دخل السوريين!

■ محرر الشؤون الاقتصادية

تنوي الحكومة أن ترخص شركتي الاتصالات الخليوية العاملة في سورية، وأن تبحث عن صيغة عقدية أمثل للشركتين، وكما ذكرنا سابقاً فهي قد أعلنت بتاريخ 23-2-2014 خلال الاجتماع الأسبوعي لرئاسة مجلس الوزراء، بأنها شكلت لجنة مصغرة لتبحث في هذا «الشكل الأمثل» ويبدو أن قرار هذه اللجنة متخذ مسبقاً، بعد أن أشار البيان الصحفي الصادر عن مجلس الوزراء إلى أن العقد سيكون عقد ترخيص أي خصخصة!! ليقتصر عمل اللجنة على التفاصيل، أي المبلغ الذي ستقدمه الشركتان مقابل الترخيص، وهل ستحصل الدولة على نسبة سنوية ثابتة من الإيرادات، أم لا، وإذا ما حصلت فكم ستكون النسبة وإلى آخره من تفاصيل إضافية..

لم تعلن الحكومة ما مصير عمل اللجنة، ومر الخبر على جميع الصحف والوسائل الإعلامية دون أن يثير أدنى مستوى من الجلبة، وتجاهل الجميع أن الخصخصة هي خسارة «موارد مليارية» في كل عام، بالوقت الذي تصدح الحكومة بالصوت العالي «نعاني من نقص الموارد»، وترفع أسعار خدماتها بناء عليه، وتجاهلت المليارات المحتكرة من قلة من أعضاء مجلس الإدارة، قدرها واحتسبها أغلب المواطنين والمستهلكين السوريين في قطاع الاتصالات الخليوية مع كل فاتورة تفوق مدة المكالمات، ومع أسعار الانترنت المرتفعة جداً قياساً بتدني مستوى الخدمة، ومع كل تغيير في طرق الدفع للشركتين من «وحدات» إلى «ثواني» إلى «ليرات» وغيرها والتي كانت بأحسن الأحوال لا تغير سوى بطريقة الدفع خلال ثلاثة عشر عاماً من عمل الشركات دون أي تخفيض لأسعار خدماتها، بينما ملأت الشركتان الساحات السورية والشوارع بالإعلانات والشعارات التي تصور «مستهلكين مهفهفين» وبغاية السعادة بمستوى أسعار ونوع خدمات الشركتين التي «تجعل حياة السوريين وأوقاتهم أجمل»!!

تقرأ قاسيون في ملفها أرقام البيانات المالية والإفصاحات التي قدمتها الشركتان عن العام المالي 2013، والتي توضح ان الشركتين لا تحتاجان إلى «عون الحكومة» حيث أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن السعي نحو الترخيص هدفه «حرص الحكومة على الوقوف إلى جانب شركتي الاتصالات الخلوية ومساعدتهما على الاستمرارية من خلال إيجاد صيغة عقدية جديدة تحقق استثمارات إضافية تعزز الاستمرارية وتحقيق أفضل الخدمات للمواطنين وعدم تحميلهما أعباء مالية جديدة.»!! بل الاقتصاد السوري هو من يحتاج عون الحكومة وتوقفها عن التخلي عن موارد كبرى السوريون بأمس الحاجة لها..

أسعار 3G بنسبة 100%.

● نسبة الحسومات والخصومات للمشتركين في الشركتين تبلغ: 30%.

تقديرات صافي الإيرادات بناء على ما يدفعه المستهلكون عن خدمتين فقط لشركات الاتصالات الخليوية في عام 2013 {الجدول رقم «1»}

مقارنة مع البيانات التي تقدمها الشركتان

100 مليار ل.س فقط!! : مجموع إيرادات MTN وسيرتيل معاً في عام 2013: «سيرتيل 58 مليار + MTN: 43 مليار» ينبغي الإشارة إلى أن خدمات الشركة تتعدى الخدمتين المذكورتين حيث ارتفعت أيضاً أسعار خدمة انترنت GPRS، وخدمة الاتصالات الدولية، ولم نقدر سوى خدمتين وبوسطي استهلك وتكلفة منخفضة.

عكس المزعوم: ربح للشركتين من تغيرات سعر الصرف!

أتت استجابة الحكومة لرفع أسعار خدمات شركتي الخليوي، بناء على طلب الشركتين المشغلتين، وكانت ذريعة طلب الرفع هي زيادة التكاليف التي تتحملها الشركتان من جراء ارتفاع سعر الصرف كما ورد في صحيفة «الوطن» بتاريخ 18–8–2013 : «ارتفاع التكلفة المرتبطة أساساً بالنفقات التشغيلية الناجمة عن ارتفاع أسعار المدخلات، وخاصة حوامل الطاقة، وبالعقود الاستثمارية الخارجية المبرمة بالقطع الأجنبي..». بينما البيانات المالية تثبت أن تغيرات سعر الصرف مكسب وربح للشركتين!!

الشركات تصرح!

تنشر البيانات المالية صافي الإيرادات الذي تؤخذ منه حصة الدولة، وصافي الأرباح التشغيلية أي حصة الشركة بعد طرح المصاريف التشغيلية، كما تنشر إجمالي الموجودات، يضاف إلى هذه البيانات بند يعبر عن أثر تغيرات سعر الصرف، ويسمى في بيانات سيرتيل: «أرباح القطع غير المحققة الناتجة عن تقييم النقد الأجنبي» والذي من المفترض أن يعبر عن قيمة النقد الأجنبي الذي تملكه الشركة أو الأصول مقيمة بالنقد الأجنبي، وتغيرات قيمتها والتي حققت ربحاً للشركة في عام 2013 مقداره: 9,5 مليار ل.س، بينما بلغت في عام 2012 مقدار: 1,2 مليار ل.س!! لترتفع أرباح الشركة من تغير سعر الصرف بنسبة 671 % تقريباً.

أما في بيانات MTN فيرد باسم صافي الزيادة في النقد وما في حكمه نتيجة تأثير تغيرات سعر الصرف والوارد في تقرير مدققي الحسابات، حيث يرد في القوائم المالية لـ MTN بند يشير إلى الزيادة في النقد وما في حكمه بنتيجة تأثيرات تغير أسعار الصرف، حيث بلغ النقد وما في حكمه في 1 كانون الثاني 2013: 7,9 مليار ل.س، وتضاعف تقريباً خلال هذا العام حيث ازدادت قيمته بمقدار 6,5 مليار ل.س، أي أن تأثير تغيرات سعر الصرف زاد من قيمة النقد وما في حكمه لدى شركة MTN بمقدار 6,5 مليار ل.س..

	الأشهر الثمانية الأولى «قبل رفع الأسعار»	الأشهر الأربعة الأخيرة «بعد رفع الأسعار»	المجموع
المكالمات الخليوية	12×2000 مليون×8 = 192 مليار ل.س	12×2400 مليون×4 = 115 مليار ل.س	307 مليار ل.س
خدمة انترنت الجيل الثالث 3G	700×2000 ألف×8 = 11,2 مليار ل.س	700×4000 ألف×4 = 11,2 مليار ل.س	22,4 مليار ل.س
مجموع إيرادات الشركتين خلال عام 2013 من خدمتين فقط وفق وفرضيات استهلاك متوسط أدنى			329,4 مليار ل.س
الحسومات والخصومات للمشتركين بنسبة 30%			«98 مليار ل.س»
صافي الإيرادات وفق تقديراتنا			231 مليار ل.س

الجدول رقم «1» تقدير صافي إيرادات الشركتين لعام 2013

	سيرتيل	MTN
صافي الأرباح التشغيلية	6 مليار ل.س	3 مليار ل.س
«ضريبة الدخل على الأرباح»	1,5 مليار ل.س	341 مليون ل.س
أرباح من تغيرات سعر الصرف	9,5 مليار ل.س	6,5 مليار ل.س
صافي الأرباح المباشرة وغير المباشرة	14 مليار ل.س	9,1 مليار ل.س

الجدول رقم «2» أرباح الشركتين المباشرة والناجمة عن تغيز سعر الصرف

أرباح سعر الصرف أكبر من أرباح التشغيل

وتشير البيانات المنشورة إلى أن أرباح الشركتين من تغيرات سعر الصرف، أكبر من أرباحهما التشغيلية، ولتقدير الربح المباشر وغير المباشر سنعتمد طريقة بسيطة بأن نأخذ صافي الأرباح التشغيلية ونطرح منه الضريبة المدفوعة للدولة ونضيف إليه أرباح الشركتين من تغيرات قيمة النقد الأجنبي وفق الجدول رقم «2» المرفق.

تسقط بيانات القوائم المالية والإفصاحات لكلا الشركتين «سيرتيل و MTN»، مقولة خسائر الشركتين بنتيجة ارتفاع سعر الصرف، لتكون الحكومة قد قدمت خدمة مجانية للشركتين بموافقتها على رفع الأسعار، التي سيدفعها المستهلكون السوريون، والانخفاض في الأرباح التشغيلية للشركتين بين عامي 2013–2012 هو نتيجة طبيعية لعدم قدرة المستهلك السوري على مواكبة الأسعار المرتفعة لخدمة الاتصالات ذات الأسعار الاحتكارية في سورية.

أرقام الحكومة.. «قص لصق»!

يرد في بيان الموازنة الحكومي لعام 2013 بأن إيرادات الدولة من عقود الخدمة في قطاع الاتصالات «أي عقود بي او تي مع شركتي الخليوي» تبلغ 40 مليار ل.س فقط!!، وهذا الإيراد غير الدقيق الذي من المفترض أن يتجاوز 50 مليار ل.س، ينقل بسياسة «قص ..لصق» إلى خانة إيراد الدولة من عقود الاتصالات لعام 2014، في توقعات عام 2014..

من المفترض أن تدون الحكومة في موازنة عام 2013 حصولها على مجموع:

21,5 مليار ل.س من شركة MTN + 29,25 مليار ل.س من شركة سيرتيل = 50,7 مليار ل.س.

والأسوأ أن الحكومة تثبت في موازنة عام 2014 المبلغ وتبقي توقعاتها 40 مليار ل.س!! ولعل الرقم المثبت يشير إلى عدم جدية في وضع التقديرات الحكومية للإيرادات من عقود الاتصالات نتيجة الميل إلى تغيير في العقود، والسعي للترخيص أي الخصخصة!

خبر الساعة أم فقاعة!

أرباح MTN وفق نسبة 14% فإن الضريبة التي يجب أن تدفعها الشركة هي 427 مليون ل.س. وبكلا الحالتين فإن الدولة يفترض أن تنتظر من الشركة مبالغ تفوق 100 مليون ل.س وتصل إلى 330 مليون ل.س في عام 2013 فقط..

12 مليون «قسمت ظهر البعير»!

مستحقات شركة MTN تفوق الرقم المعلن لدى الشركة، وتفوق بكثير مبلغ 12 مليون ل.س الذي تطالب به الحكومة وتحجز الأموال على أساسه، بينما من المفترض أن يبدأ الحجز منذ وقت طويل مع تراكم المستحقات خلال السنوات، وعدم دفع الحصة كاملة، ولماذا تعاملت الدولة مع حصتها بهذا التهاون خلال المرحلة الماضية بأكملها، وشدت عزيمتها اليوم..

«أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً» ولكن أن تأتي متأخراً وبطريقة خاطئة ومنتقصة، متجاهلاً موارد حكومية ومالاً عاماً يصل مليارات الليرات في كل عام، فستصبح قرارات الحجز المفاجئة موضع تساؤل مشروع، وغير مطمئن، إذا لم تأخذ سياق تقييم أعمال الشركات ككل ومستوى أدائها ليساهم باتخاذ قرار يحافظ على المال العام، ويعيد للدولة حقوقها التي يعتبر تجاهلها خطوة نحو التخلي عنها، والدليل السعي نحو خصخصة الشركات.

حصص «أكبر» أعضاء مجلس الإدارة في MTN وسيرتل

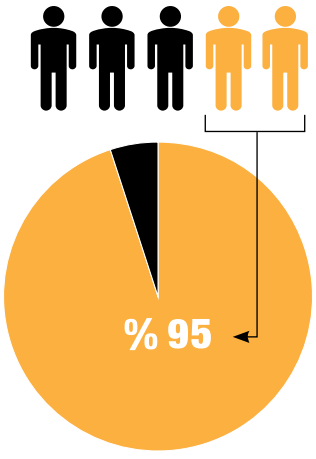

67 مليار من موجودات MTN عام 2013
2,5 مليار ليرة من الأرباح الصافية عام 2013

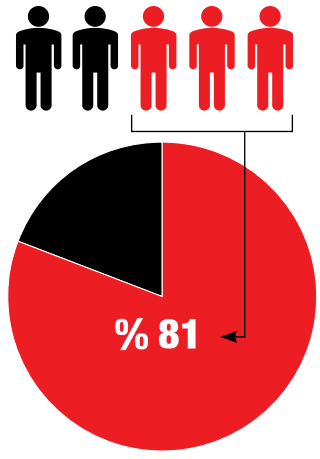

57 مليار من موجودات سيرتيل عام 2013
3,8 مليار ليرة من الأرباح الصافية عام 2013

عشرة أعضاء وملكية المليارات

على الرغم من أن الشركتين تعتبران شركتين مساهمتين، إلا أن البيانات تشير إلى أن الشركتين من أعلى الشركات السورية تمركزاً كما ورد في تقرير هيئة الأسواق والأوراق المالي:

وفق استمارة الإفصاح المالي لعام 2013 للشركتين، فإن عشرة أشخاص هم أعضاء مجلس الإدارة في الشركتين معاً يمتلكون الحصص الغالبة في ملكية الشركتين، ويبقى لباقي المساهمين نسب ضئيلة:

● سيرتيل: 5 أعضاء مجلس إدارة حصتهم من الملكية: 82,7%، وهي تبلغ مقدار 59 مليار ل.س في عام 2013 من إجمالي الموجودات/ حصتهم من الربح الصافي بعد اقتطاع الضريبة: 3,9 مليار ل.س.

● MTN: 5 أعضاء مجلس إدارة حصتهم من الملكية: 97,9%، وهي تبلغ مقدار 69 مليار ل.س في عام 2013 من إجمالي الموجودات/ حصتهم من الربح الصافي بعد اقتطاع الضريبة: 2,6 مليار ل.س.

يمتلك عشرة أشخاص «أفراد وشركات اعتبارية» إيرادات أكثر القطاعات الاقتصادية ربحاً، والتي تنوي الحكومة خصخصتها اليوم، من بينهم مالكين لـ 95% من شركة MTN، وثلاثة يملكون 81% من شركة سيرتيل، وهذا ما يعني عملياً نقل النسب نفسها من الموجودات والايرادات إلى هؤلاء، بعد الخصخصة وبيع حصة الدولة.

المرحلة الحالية وصعوباتها الاقتصادية التي يفترض أن تعطي الجميع الحق بمناقشة الحكومة بقراراتها الاقتصادية، بل تجعل أي مهتم ومراقب مسؤولاً أمام هذه القرارات، من حق كل سوري تحمل عبء تراجع الموارد أن يسأل الحكومة عن المبالغ التي لم تدفعها الشركتان من حصة الدولة، وأن يطالب بتقييم جدي لأدائهما انطلاقاً من مستوى أسعار الخدمات بالقياس إلى نوعيتها من جهة، وبالقياس إلى مستوى دخل السوريين من جهة ثانية، وتقييم حجم الأرباح الاحتكارية التي يحصل عليها قلة قليلة، وهل يتلاءم هذا مع وصول عدد الفقراء في سورية إلى 18 مليون! ومع بلاد تمر بأزمة مخاض وطنية..

إن قرار خصخصة قطاع كقطاع الاتصالات وخسارة الدولة لموارد كبرى وتحويلها إلى قلة، ليس قراراً يتخذ في الأروقة المغلقة من قبل لجنة مصغرة! بل هو قرار يمس المواطنين السوريين كافة، والتريث فيه هو «أضعف الإيمان» بينما نسفه والاتجاه نحو بديل تأميم هذه الموارد الكبرى هو الحالة المثلى..

«الحركة» في مدينة دمشق!.. أزمة المواصلات اليومية

■ قاسيون

لم تكن دمشق قبل الأزمة الحالية بمنأى عن أزمات المواصلات والنقل، ولكن الكثافة السكانية الناجمة عن مدينة لجأ إليها أغلب سكان ريفها، وشهدت موجات من التدفق السكاني مع كل تدهور للوضع الأمني في محافظة من محافظات سورية خلال الأزمة، مع تراجع عدد وسائط النقل المختلفة والعاملين عليها، بالإضافة إلى تضييق مساحة الحركة التي تعرقلها الحواجز للضرورات الأمنية، كل هذا فاقم المشكلة إلى حدود غير مسبوقة لتتحول إلى مشكلة يومية. في ظرف كهذا لا يمكن ولا يفكر أي طرف حكومي أن يبحث عن حلول نهائية، ولكن الحلول البسيطة تطرح وتتداول إعلامياً ولكنها لم تأخذ أبعاداً جدية، وبقي للسوريين القاطنين في عاصمتهم أن يسيروا على الأقدام، ويتخلوا عن هدر المال والوقت الذي أصبح سمة وسائل المواصلات..

الحكومة تقترح إما حلولاً «استراتيجية» وبعيدة المدى كتوجيه رئاسة مجلس الوزراء للمحافظات بأن تحل أزمة النقل العام ضمن المخططات التنظيمية للمناطق المتضررة، وتضع مسارات للدراجات الهوائية، ومسارات «للمشي»!! أو تطرح الحكومة حلولاً جزئية كتشكيل لجنة تراقب أسعار السرافيس! أو بحث «قضية» المنع أو السماح للدراجات الهوائية بالسير! أو مسألة قوننة ركوب جماعي في التكاسي!

الحلول الاستراتيجية مطلوبة بالتأكيد، وأزمة النقل في سورية بحاجة حلول جذرية، إلا أنها تتحول اليوم إلى واحدة من الأعباء اليومية الكبرى، بالتالي فإن إجراءات عملية حقيقية، أمر ملح وممكن، ابتداءاً من اختصار إغلاق شوارع رئيسية، وتخفيف الحواجز المتتالية والتي تتراجع جدواها الأمنية ودواعيها الملحة! وإعادة باصات النقل الداخلي الحكومية إلى عملها الرئيسي كواسطة نقل عامة! مروراً بمحاسبة جدية لشركات النقل المستثمرة التي تسعر بأعلى من التكلفة، وتحمّل بأكثر من الطاقة، بالإضافة إلى ضمان حصول سائقي السرافيس على المازوت بشكل دوري بحيث لا تتوقف، وبسعر يناسب تعرفة نقل أخفض..

سلسلة الإجراءات العملية الممكنة كثيرة، ولكن سلوك الحكومة في معالجة أزمة النقل، هو كسلوكها في معالجة كل الضغوطات اليومية الناجمة عن الأزمة الوطنية العامة، فالحكومة ترفع شعاراً ضمنياً «صبر المواطن واسع.. أجلوا الحلول»..!

محافظة دمشق.. تعالج: رقابة- تكسي سرفيس- مازوت للشركات!

■ أروى المصفي

تتردد مؤخراً العديد من الأفكار والطروحات المتعلقة بمشكلة النقل وخاصة داخل مدينة دمشق، فحالة الازدحام والفوضى المرورية باتت أصعب من أن يحتملها المواطن السوري، يضاف إليها فلتان قضية تحديد تعرفة النقل سواء في الميكرو باصات أو باصات النقل الداخلي والتكاسي، التي أصبحت تخضع لأهواء السائقين أو أصحاب شركات النقل الداخلي.

التسعيرة يحددها مزاج السائق

في ظل غياب الرقابة على وسائل النقل، تختلف تعرفة النقل في باصات النقل الداخلي حسب الشركة المالكة للباص، ورغم تحديدها بـ20 ليرة لكل الخطوط، فإن بعض الباصات تتقاضى أجرة زائدة «25 ليرة سورية»، وبات من المعروف أن أجرة التنقل باستخدام التاكسي في دمشق مهما قصرت المسافة لا تقل عن 150 ليرة، وتصل إلى 300 ليرة عند الذهاب من شارع الثورة إلى ركن الدين على سبيل المثال، فضلاً عن رفض سائقي التكاسي لكثير من طلبات المواطنين، وتحديد مسارهم بشوارع واتجاهات معينة، ومن اللافت أيضاً أن هذه المشكلة أصبحت تشكل عبئاً مادياً إضافياً على المواطن السوري، الذي يضطر في كثير من الأحيان إلى ركوب أكثر من باص أو ميكرو باص للوصول إلى غايته، وذلك بسبب الازدحام، حيث يدفع الأجرة مرات متضاعفة.

ويستغل سائقو التاكسي عدم وجود تعرفة واضحة للنقل، لطلب السعر الذي يريدون، وخاصة بعد أن طرأ على سعر ليتر البنزين عدة ارتفاعات، وسمحت المحافظة لهم بوضع لصاقة تفيد بأن «الأجرة ضعف ما يظهر على العداد» لكن المواطن يجهل الرقم الذي يجب أن يظهر على العداد منذ بداية ركوبه، وبالتالي ثغرة جديدة تتيح كسب مزيد من المال ومزيد من الاستغلال.

ولم يتسن لـ«قاسيون» الحصول على أي رد رسمي من محافظة دمشق بهذا الخصوص، لعدم تواجد مسؤول المكتب الصحفي لأيام متتالية، ورفض عضو المكتب التنفيذي المعني بالموضوع التصريح دون المرور بإجراءات الروتين المعتادة.

تكسي سرفيس.. منظومة وليس شركة

قدمت مجموعة من المقترحات البسيطة لحل أزمة النقل والمواصلات في دمشق، ومن ضمنها تأسيس منظومة تكسي سرفيس، وهي قوننة لحالة أصبحت معتادة في العاصمة، بحيث تتحول سيارات التاكسي العاملة ضمن دمشق إلى العمل وفق مبدأ السرفيس، لتقل أكثر من راكب معاً وفق تعرفة محددة بشكل رسمي.

ومن المقرر أن يتم إطلاق هذه المنظومة في الشهر القادم، مع ضرورة أن يقوم سائق التاكسي الراغب بالانضمام للمنظومة بالتسجيل لدى الجهة المعنية، دون وجود نية لدى محافظة دمشق لتأسيس شركة متخصصة بذلك.

وحذر عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني مؤخراً، المواطنين من لجوئهم إلى "التكسي سرفيس" قبل قوننتها!! ماقد يعرضهم للمساءلة القانونية، وقال «إن قانون السير يمنع تحميل الركاب بالأجرة في السيارة الخاصة والقوانين متشددة في هذا الموضوع ولقد وصلتنا العديد من المخالفات بهذا الخصوص، لذلك نحاول إعداد دراسة تحدد نوع السيارة وعدد الركاب التي ممكن للسيارة أن تنقلهم إضافة إلى عدد السيارات التي ممكن أن تدخل في الدراسة.»

معلومات غير دقيقة

وفي سياق ثان، تناقلت وسائل الإعلام عن ميداني قوله إنه سيتم السماح بدخول الدراجات النارية إلى مدينة دمشق في نيسان القادم، كما تم تشكيل لجنة لوضع الصيغة الملائمة للوحة التي يجب وضعها على الدراجة، ومن المفترض أن تنهي عملها خلال 15 يوماً، إلا أن عدم وضوح تفاصيل الموضوع، أدت إلى قيام شرطة المرور في دمشق بحملة لمصادرة الدراجات النارية، بعد أن قام عدد من المواطنين بقيادة دراجاتهم في شوارع المدنية، بسبب اللبس في المنشور، في الوقت الذي نفت فيه إدارة المرور علمها بصدور أو التحضير لإصدار قرار يسمح بعودة الدراجات لدمشق.

المازوت للشركات المستثمرة!

وحول مشكلة النقل الداخلي في المدينة، لفت ميداني إنّه ستتم معالجة الترهل في الشركة العامة للنقل الداخلي، من خلال إعادة تأهيل الباصات لتخديم المواطنين، بعد توفير الوقود لشركات الاستثمار للتقيد بالتعرفة، ما سيخفف الضغط على محطات الوقود. وبخصوص الموضوع، بين محافظ دمشق بشر الصبان مؤخراً، إنه تم توزيع خزانات مازوت في جميع كراجات الانطلاق إضافة إلى قرار بتعبئة سيارات الشركات الخاصة من مديرية النقل الداخلي.

ارتفاعات متتالية بب التعرفة التقديرية

أما تعديل عدادات التاكسي، فكان آخرها على أساس سعر ليتر البنزين بـ50 ل.س، وكما العادة، يمنح السائقون مدة خمسة أشهر لتعديل عداداتهم على أن يضعوا لصاقة تبيّن مقدار الزيادة المقررة على تعرفة الركوب، إلا أنه وخلال الخمسة أشهر الممنوحة لتعديل العدادات على أساس سعر البنزين 50 ل.س، طرأت عدة ارتفاعات متتالية لسعر الليتر الواحد، ما دفع المعنيين لإصدار قرار بتعديل التعرفة إلى ضعف ما يظهر على الشاشة في حال لم يكن العداد معدلاً.

النقل الداخلي.. أعلى حد 20 ل.س

وفيما يخص تعرفة النقل الداخلي، أوضح مصدر لقاسيون بأن أعلى تسعيرة وسيلة نقل جماعي في دمشق هي 20 ليرة سورية لكامل الخط، وفي الأجزاء هي 15 ليرة، وجاء قرار محافظة دمشق بتعديل أجور النقل، بعد ارتفاع أسعار المازوت بحسب المصدر، بناء على الجداول الموجودة لدى المحافظة التي تبيّن مسارات كافة الخطوط وأجزاءها، حيث تم تحديد أعلى سعر للنقل داخل مدينة دمشق للسرافيس والباصات بـ20 ل.س، وكل ما هو أعلى من ذلك يعتبر مخالفة تستوجب العقاب..!

المقاعد أقل من الثلث.. السكان أكثر من النصف!

خرج في الفترة الماضية عدد كبير من وسائل النقل الجماعية عن الخدمة وتوقفت خطوط نقل كاملة، مما قلل عدد الحافلات التي كانت تقل المواطنين من وإلى مركز العاصمة، سبب أزمة نقل خانقة في معظم ساعات النهار ولم تعد تقتصر هذه الأزمة على ساعات الذروة، لذلك كان لابد من اختراع وسائل جديدة للوصول إلى مكان العمل أو الكلية.

- 3000 ميكرو باص «سرفيس»، وحوالي 700 باص نقل داخلي فقط في محافظة دمشق.
- عدد مقاعد النقل ما بين باصات وتاكسي وسرافيس في عام 2011 كانت 249000 مقعد، انخفضت إلى الثلث أي بحدود 94000 مقعد، بالمقابل تزايد عدد سكان دمشق بحدود 60%.

بين الحلول الحكومية غير المجدية والأمر الواقع..

السوريون يعيشون «واقعاً مرورياً مزرياً»

ترسم القطع الإسمنتية خطوط السير التي عليك إتباعها أثناء تجوالك في شوارع مدينة دمشق التي تغيّرت خارطتها المرورية منذ أكثر من عامين بسبب التشديدات الأمنية وكذلك هي حال معظم المدن المركزية في المحافظات السورية، ولكن يبقى لدمشق العاصمة النصيب الأكبر من هذا الازدحام الذي فرض على المواطنين واقعاً مرورياً جديداً.

■ نسرين علاء الدين

الازدحـــام وتناقص عـدد وسـائـل النقل الجماعية وارتفاع أجرة وسائط النقل دفع بالكثيرين للإحجام عن زيارة المدينة إلا في الحالات القصوى ويبقى الموظف والطالب هما المتضرر الأكبر من هذه الأزمة اليومية، التي لم تجد الحكومة الحالية حلاً ناجعاً لها بعد.

«قاسيون» قصدت أرض الواقع وعادت بهذه العينة من آراء الناس.

وسائل النقل خارج الخدمة

«زياد.ل»، موظف في إحدى الوزارات يقطن في ريف دمشق، يقول «أخرج من منزلي عند الساعة السادسة صباحاً كي أصل في الوقت المحدد إلى مكان عملي وأستقل حافلتين وكذلك عند العودة، أي أنه يتوجب علي دفع من 150 إلى 200 ل.س يومياً، وهذا يشكل عبئاً مادياً لا يتحمله الراتب الذي أتقاضاه».

طالبنا ولكن دون «جدوى»

وبدورها السيدة «منيرة.ج»، موظفة في إحدى الجهات العامة، تقول «كي تصل إلى الدوام في الوقت المناسب عليك أن تتمتع بالقدرة على السير لمسافات طويلة إلى جانب الجري وعليك أن تجيد فن التدفيش والركل والقفز كي تحصل على مقعد في السرفيس»، وتضيف «أخرج من منزلي يومياً تمام الساعة السادسة والنصف صباحاً، وأعود إليه في الخامسة مساءً، وأمشي مع زملائي ما يقارب نصف ساعة سيراً على الأقدام لأنه في حال بقينا راكبين في السرفيس لن نصل إلى الدوام وبالتالي سيتم الخصم من الراتب».

وتابعت «منيرة.ج» حديثها قائلة «تقدمنا بأكثر من طلب إلى الإدارة كي نعيد المبيت ولو لنصف المسافة لكن دون جدوى كما طالبنا بتعويض عن الخسارة المادية التي تلحق بنا نتيجة دفع أجار المواصلات لكن أيضاً دون جدوى».

السائقون يفرضون تسعيرة الركوب!

في حين تحمل «لينا» حقيبة ظهرها وتمشي يومياً من بداية المزة إلى كلية الآداب وتقول «إذا كنا نريد أن نصل في الوقت المحدد إلى الكلية علينا أن نمشي كي نصل في الوقت المحدد»، وتتابع «لينا» حديثها لنا «إلى جانب الازدحام هناك تحكم سائقي السرفيس بتسعيرة الركوب فهم يفرضون التسعيرة التي تعجبهم والحجج دائماً موجودة فمثلاً «المازوت مفقود- تغيير الخط- ارتفع سعر الـدولار- وكلشي بالبلد صار نـار»، وإذا احتججنا أو رفضنا دفع أكثر من التسعيرة فإن السائق سيقوم بالوقوف إلى جانب الطريق وإنزال المحتجين».

أما «مجد.ز» فقد حسم أمره بأن يستقل مع عدد من الطلاب والموظفين دراجاتهم إلى كلياتهم أو أماكن عملهم، ويقول « إن الدراجة الهوائية اقتصادية ومفيدة للصحة وللبيئة ولا تتطلب عناية كبيرة، كما أنها توفر الوقت فهي أكثر وسيلة نقل مفيدة في وقتنا الحالي، فهي أسرع من السيارة أو السرفيس الذي يضطر إلى الوقوف لوقت طويل على الحواجز، كما أنها أسرع من السير على الأقدام، وهناك إقبال شديد عليها من شريحة الشباب لكن طمع التجار أدى إلى ارتفاع سعر الدراجة حيث بات سعر الدارجة الواحدة يتراوح بين 5000 إلى 20000 ل.س».

وفي هذا السياق فإن الحل بحسب المحافظة، هـو تشكيل لـجـنـة إداريـــة، لـدراسـة عمل الميكروباصات، تضم لجان إشراف ومراقبين، في بداية كل خط ونهايته، وذلك لعدم السماح لهم بتغيير الخط، علماً أن أياً من المواطنين لم ير هذه اللجان أو يلمس نتائجها حتى اللحظة!!.

«النقل الجماعي» حلول عملية

قام بعض الأشخاص بتحويل سياراتهم الخاصة لوسيلة نقل جماعية حيث يشارك الجميع في دفع ثمن الوقود وتكاليف الصيانة.

ويقول «راغب» صاحب سيارة خصوصية «أقطن أنا وعدد من زملائي بالعمل في أماكن سكن قريبة من بعضنا لذلك قررنا أن نحول سيارتي إلى سيارة تقلنا من وإلى العمل وذلك لتفادي الازدحام وقلة الحافلات التي تنقلنا إلى أماكن عملنا، وكذلك فعل عدد من زملائنا».

للتكسي خصوصية

بدوره يقول ماهر «ينبغي على كل شخص تضطره ظروفه أن يستقل سيارة أجرة «تكسي» أن يخوض مفاوضات عقيمة مع السائق كي يتفقا على الأجرة»، ويتابع ماهر «سائقو سيارات الأجرة في دمشق لا يلتزمون بالعدد الذي وضعته شرطة المرور ولا يلتزمون بالتسعيرة المفروضة حتى بعد الزيادة فقبل أن تضع قدمك داخل السيارة يبدأ السائق بالتفاوض على المكان والأجرة فهناك أماكن كثيرة يرفض السائقون الذهاب إليها، وإذا كان المكان المقصود خارج دمشق عليك أن تدفع أجرة ونصف. وبعد الاتفاق على الأجرة يبدأ الموشح الذي بات يحفظه المواطن عن ظهر قلب من شح مادة البنزين والإشاعات التي تتنبأ بارتفاعها».

وأضاف «الغلاء والأزمة وكل هذا على المواطن أن يتحمله، وإذا خطر للراكب أن يهدد بالشكوى إلى دورية المرور فإن السائق لن يتوانى عن إنزاله عند أقرب مكان ولا يخشى أية عقوبة كانت».

غياب العقوبات الرادعة

في حين تحدث «جمال.س» قائلاً «إن غياب دوريات شرطة المرور من الشوارع والفوضى التي نعيشها في هذه الأيام أدت إلى تمادي سائقي سيارات الأجرة والسرافيس، والمواطن هو من يدفع الثمن لذلك على الحكومة أن تعيد دوريات المرور إلى الشارع لوضع حد لجشع وطمع السائقين».

الازدحام وتناقص عدد وسائل النقل وارتفاع الأجرة دفع بالكثيرين للإحجام عن الحركة إلا في الحالات القصوى ويبقى الموظف والطالب هما المتضرر الأكبر من هذه الأزمة اليومية التي لم تجد الحكومة الحالية حلاً ناجعاً لها بعد

الدراجات الآلية.. «خطر أمني»! و«الهوائية» فكرة ممنوعة!

منعت وزارة الداخلية عام 2011 استخدام الدراجات الآلية بكلّ أنواعها داخل مراكز مدن المحافظات، والتجوال فيها، وأمرت بحجز كلّ دراجة مخالفة، وتوقيف صاحبها ضمن الأنظمة والقوانين، وذلك لأسباب أمنية.

كما منع فرع مرور دمشق استخدام الدراجات الهوائية داخل مدينة دمشق لأسباب أمنية، وأكّد أنه في حال تمّ ضبط دراجة هوائية داخل المدينة من عناصر شرطة المرور، يتمّ تنظيم مخالفة بحقّ راكبها بقيمة 260 ليرة سورية، أو يتمّ حجزها حتى يدفع المخالفة، حيث تبرر الجهات المعنية قرار المنع قائلة أن «الدراجة الهوائية مصدر خطر لأنها تسير عكس السير، وتتجاوز إشارات المرور، إضافة إلى أنّها أسهمت في حدوث حوادث إجرامية».

وفي الأرياف سمحت الوزارة حينها بتجوال الدراجات الآلية النظامية فقط على أن يتمّ حجز أيّ دراجة غير نظامية، وتوقيف صاحبها ضمن الأنظمة والقوانين، وإيقاف استخدام الدراجات النارية د اخل مدينة دمشق يعود إلى أسباب أمنية.

بينما أوضح عضو المكتب التنفيذي للنقل في محافظة دمشق، هيثم ميداني في حديث صحفي «أن المحافظة وبعد انتشار استخدام المواطنين للدراجة الهوائية عملت على تشكيل لجنة للبحث في السماح بالموضوع، لكن ضمن شروط معينة، وفي حال تمت الموافقة على هذه الشروط، سيتم السماح بدخول الدراجات الهوائية إلى شوارع المدينة، مشيراً إلى أنّ الفكرة ممنوعة حالياً، وسيتم مخالفة كلّ من يستخدم الدراجة الهوائية مهما كانت الأسباب، ريثما تتم الموافقة على ذلك..!

صواريخ كسر الصمت

جاء الرد الصاروخي لـ«سرايا القدس»، الذراع المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، على الاعتداءات الوحشية لقوات المستعمرين الصهاينة، تجاه شعبنا ومقاتلينا في الضفة الغربية وغزة، ليعيد تصويب وجهة الصراع وبوصلته- التي لم تهتز لدى القابضين على جمر قضية التحرر الوطني والقومي — نحو العدو الرئيسي المستعمر لأرض فلسطين. وليقوم بعملية إنعاش للعقل والوعي، لـ«بعض» من ذهب بعيداً في تجهيز «ورقة نعي» المقاومة العربية المسلحة ضد الغزاة.

■ محمد العبد الله

كما أن تجديد عمليات الكفاح الثوري المسلح لقوى المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة الدقيقة والاستثنائية التي تعيشها عدة أقطار/ أقاليم عربية، ستعمل على تفكيك وتعرية كل الخطوات والسياسات والمناخات التي ينتهجها أكثر من طرف عربي من أجل «شيطنة» الفلسطيني، وتحويله إلى «هدف ملاحق»! وستدفع بشكل مباشر وواقعي، لتعود قضية الصراع العربي/ الصهيوني لتحتل الخبر الأول على المواقع الإعلامية، باستثناء فضائية «فلسطين» الناطقة بلسان سلطة المقاطعة في رام الله المحتلة، التي غيبت النقل المباشر والحي لما يحصل.

ضربات منسقة للمقاومة

أدت عمليات الاغتيال الوحشية لعدد من أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، ولثلاثة من مقاتلي السرايا في قطاع غزة، لتضع قوى المقاومة المسلحة أمام مسؤوليتها الوطنية والأخلاقية في حماية شعبها، وفي إفهام عدوها- كما قال الأمين العام لحركة الجهاد في مقابلته لإحدى الفضائيات- «لقد وقعنا على اتفاق تهدئة ولم نوقع على وثيقة استسلام». إنطلاقاً من تلك الرؤية السياسية في فهم تداعيات التهدئة، التي تم توقيعها برعاية مصرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 على إثر عدوان «عامود السحاب»، أطلقت السرايا عشرات الصواريخ في رشقات متتالية وهادفة، مع عدد آخر من قذائف الهاون، الأمر الذي دفع بالعسكريين الغزاة للاعتراف: «كانت ضربات الصواريخ منسقة جداً». وقد كشفت الأهداف «المستعمرات» التي استهدفها القصف، داخل الغلاف المحيط بغزة، أن محدود3ية المناطق المستهدفة، تتعلق بتوجيه رسالة لقادة حكومة المستعمرين الصهاينة، بأن استباحة الدم العربي الفلسطيني بلغت ذروتها، وبأن قدرة التحمل على 1400 خرق للتهدئة، لم تعد قائمة، وبأن حماية التهدئة واستمرارها، لم يعد، حكراً على الفلسطينيين، بل على القوة العسكرية المحتلة والموغلة بالدم الفلسطيني كل يوم، وبأن أي رد عدواني مباشر من العدو، سيوسع مساحة المناطق المستهدفة بالضربات، مما يعني، إدخال صواريخ بعيدة المدى وبقدرات تفجيرية/ تدميرة، أكبر بكثير.

عنتريات واهية

قوى الائتلاف الحاكمة وقادة جيش العدو، فهموا معنى الرد الصاروخي «المحدود»، على الرغم من «عنتريات» المجرم السفيه «أفيغدور ليبرمان» الذي يدير ويشرف على مواخير، وعلب ليل كريهة، وإسطبلات- الصفة الأخيرة أطلقها ذلك المجرم على حركات المقاومة- عن «ضرورة العودة لاحتلال القطاع»، التي رأى فيها بعض سياسييهم وكتابهم «دعوة غير واقعية، لما ستحمله من خسائر للطرفين». الموقف الحكومي/ العسكري في هذا الاتجاه، جاء على لسان مصادر سياسية أكدت: «إن «إسرائيل» غير معنية بالتصعيد»، وهو ما عبّر عنه نتنياهو «هدوء مقابل هدوء». كما أن الكاتب/ المعلق «يوآف ليمور» في صحيفة «إسرائيل اليوم» كتب عن ضرورة استمرار التهدئة: «بالرغم من الغضب «الإسرائيلي» على الهجوم الصاروخي الواسع والمفاجئ، كان من الصعب تشخيص حماسة «إسرائيلية» لخوض مغامرة في غزة، فالآليات لم تتحطم بعد، والوضع الأمني في النقب أفضل مما كان عليه في السابق، والشرعية الداخلية والدولية لعملية كهذه ستكون محدودة، وباستثناء ذلك، هناك القيود الموضوعية: الطقس وعيد المساخر وفعالياته». بهذه الرؤية، جاء الرد على أكثر من 130 صاروخاً وقذيفة، بهجمات لم تتعد الثلاثين، نفذها طيران العدو على أهداف مختارة «مناطق غير مأهولة... ؟!» لم توقع أي شهيد.

مع إعادة تثبيت التهدئة من خلال دور مصري، وسيط، بين حركة الجهاد وحكومة العدو، تكون الحكومة المصرية قد فتحت باب العلاقة مجدداً مع قوى المقاومة.

رداً على المفاوضات

توقيت عملية كسر الصمت كما أرادتها حركة الجهاد- بما تسمح به الاستخلاصات السريعة- جاءت في وقت يزداد فيه صخب حركة جون كيري وخطورة مايحمله داخل إتفاقية الإطار، التي ستكون أكثر كارثية مما ألحقه اتفاق أوسلو بقضيتنا. خاصة، وأن رئيس سلطة رام الله سيكون في واشنطن خلال اليومين القادمين. من هنا، جاء تأكيد الدكتور «رمضان عبد الله شلح» في لقائه التلفزيوني على أن «خيمة التفاوض يجب ألا تبدد خيمة اللاجئ» لكن رئيس السلطة الذي أدان عمليات جيش الاحتلال، لم ينس وهو بجوار رئيس الوزراء البريطاني، الزائر، خلال المؤتمر الصحفي المشترك عن «إدانة الصواريخ» وقد فاته أن يضيف عليها، صفتها المحببة له «العبثية».

مع إعادة تثبيت التهدئة من خلال دور مصري، وسيط، بين حركة الجهاد وحكومة العدو، تكون الحكومة المصرية قد فتحت باب العلاقة مجدداً مع قوى المقاومة، وهنا بالتحديد، مع الحركة المقاتلة، في تهميش واضح لوجود حكومة حماس في القطاع، التي أكد المتحدث الرسمي باسمها على أن «الحكومة أجرت اتصالات مع جهات مختلفة، وعلى رأسها مصر». لكن وكالة «معاً» الفلسطينية نقلت عن مصدر مصري موثوق، أنّ الأمن القومي المصري أجرى اتصالات عدة «لكنه لم يتواصل بخصوص التهدئة مع حماس».

إن العقول والأيدي التي حركت الصواريخ تجاه الهدف الموضوعي والمباشر «العدو المستعمر»، والتي كسرت صمت العالم حول مايتعرض له شعب فلسطين من مذابح مستمرة، مطالبة بأن تبقي الأصابع على الزناد، فالمطلوب كسر وتحطيم الكيان الاستعماري وأدواته، من حيث هو، اشتباك دائم.

«الشعبية لتحرير فلسطين»: لإعادة الاعتبار لدور المقاومة

أصدرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» تصريحاً صحافياً، في 2014/3/11، حول الاغتيالات التي شهدتها كلٌّ من الضفة وغزة، دعت من خلاله للرد على التصعيد الصهيوني الأخير بمواجهة سياسية وعسكرية شاملة، وجاء فيه:

شهد اليومان الأخيران تصعيداً «إسرائيلياً» في سياسة الاغتيالات التي يمارسها جيش الاحتلال ضد المناضلين الفلسطينيين، كان آخرها اليوم باغتيال ثلاثة مناضلين من «سرايا القدس» جنوب شرق خانيونس، وآخر غرب طولكرم، بعد أن اغتالت بالأمس الرفيق الشهيد ساجي درويش شرق رام الله، والشهيد القاضي رائد زعيتر أثناء توجهه من الأردن إلى فلسطين.

وترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذا التصعيد، وفي شموله كل من الضفة والقطاع، استمراراً لسياسة متواصلة وثابتة للعدو الصهيوني، باعتماد العنف والقتل وسيلةً وحيدة في التعامل مع الشعب الفلسطيني، مستفيداً من حالة الانقسام والإرباك التي يعيشها الوضع الفلسطيني، كما الحالة العربية، لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها التأثير على القيادة الفلسطينية، وبشكل خاص الرئيس أبو مازن، لتقديم التنازلات المطلوبة عند لقائه الرئيس أوباما في السابع عشر من الشهر الجاري، أو على الأقل الاستمرار في المفاوضات القائمة على ذات الأسس والشروط، وبدون أي التزامات إسرائيلية.

وكذلك، ترسيخ التهدئة بالمفهوم «الإسرائيلي» الذي يعني قطع الطريق على المقاومة، بل ووقفها كلياً ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، وفي ذات الوقت، تأكيد «حقه المطلق» في استمرار العدوان والاغتيال والاستيطان، وغير ذلك من أشكال العدوان على الشعب والأرض الفلسطينية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو إلى الرد على هذا التصعيد الصهيوني بمواجهة سياسية وعسكرية شاملة، تستند إلى إستراتيجية وطنية، ويأتي في مقدمة ذلك الآن وقف التنسيق الأمني، والانسحاب من المفاوضات وعدم تمديد فترتها الزمنية، ومقاومة الضغوطات والتهديدات المتوقعة من قبل الإدارة الأمريكية والعدو الصهيوني، والتوجه إلى الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها في حماية الشعب الفلسطيني، وفي العمل على إنهاء الاحتلال، وتنفيذ قراراتها ذات الصلة بحقوقه، وخاصة في العودة، وتقرير المصير والدولة المستقلة على أرضه بعاصمتها القدس.

كما تدعو الجبهة الشعبية الأطراف الموقعة على التهدئة لإعادة النظر في موقفها وسياستها هذه، وإلى تبني تشكيل جبهة المقاومة الموحدة بديلاً، لتتولى مقاومة الاحتلال وعدوانه من خلال خطط، وتكتيكات موحدة من شأنها إعادة الاعتبار لدور المقاومة، وقدرتها في إيذاء العدو، وفي تحقيق مكتسبات على طريق دحره كاملاً عن الأراضي الفلسطينية وتحقيق الحرية والاستقلال لشعبنا.

■ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
2014/3/11

القوى الظلامية: حلولٌ جاهلية بلبوسٍ «إسلامي»!

قامت القوى الطائفية الحاكمة والمعارضة معاً، والمدعومة من الإمبريالية الأمريكية والدول الإقليمية، باغتصاب إرادة المجتمع العراقي، في محاولة منها لإعادة عجلة التأريخ إلى الوراء، عن طريق التلطي خلف شعار «الإسلام هو الحل».

■ صباح الموسوي*

هذا الشعار الذي ترجم بأعمالٍ وحشية، من الذبح والاغتصاب والتفجير والتهجيرِ والخطف والاعتقال والقمع والتكفير، ناهيكم عن التشريعات المخالفة لحقوق الإنسان، ابتداءً بمحاولة عبد العزيز الحكيم إلغاء قانون الأحوال الشخصية التقدمي «188» لسنة 1959، وإعادة العمل بقانون العشائر الاستعماري، المناهض لسلطة الدولة وحقوق المواطنة والمساواة أمام القانون، مروراً بفتاوى أتباع «بن لادن» الإرهابية، وأعمالهم الإجرامية الوحشية لمصلحة الأمريكي، وانتهاءً بمشروع القانون الجعفري، الذي يشرع اغتصاب الفتيات الصغيرات! ويلغي وطنية ومدنية قانون الأحوال الشخصية، لمصلحة قوانين دينية وطائفية متعددة تمزّق الوحدة الوطنية العراقية.

إن ترجمة القوى الظلامية لشعار «الإسلام هو الحل» ، ما هي على أرض الواقع إلا ردة سوداء تهدف إلى ليّ عنق التاريخ، وهي محاولة مهزومة موضوعياً، فالتاريخ يسير إلى الأمام، ولعلّ برامجها وأساليبها وممارساتها تعبّر عن مشهد العصر الجاهلي في نزاعاته القبلية، واستعباد الإنسان واحتقار المرأة ووأد البنات وكنز الذهب والفضة. «فالإسلام وضع الإنسان في القمة بين الكائنات.. وقد جعل القرآن خلق آدم من مادة الحياة رمزاً لظهور الإنسان على الأرض ورفعه فوق الملائكة.. إنسان الطين الأرضي، مجبولاً من مادة هذه الأرض، ورغم ذلك هو جدير أن تسجد له «الملائكة» وهي الكائنات الروحانية في أدب القرآن.... وبأن على كل إنسان أن يتحمل مسؤولية عمله، إن خيراً وإن شراً، صغيراً كان أم كبيراً «فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ». سورة الكهف، الآية 29»

إن القوى الإسلامية الظلامية الحاكمة والمعارضة تمارس على حد سواء، كل أنواع الفساد والاحتكار وسرقة الأموال وكنزها في البنوك الغربية ، وتؤمل الفقراء بالجنة وترهبهم بالنار...وتتحالف مع «الشيطان الأكبر– أمريكا وكيانها الصهيوني في فلسطين»، و«الشيطان الأصغر – الدول الإقليمية» لمنع الشعب العراقي من تحقيق حريته، وإقامة دولته الوطنية الديمقراطية.... هذا هو «الحل الإسلامي» المزعوم!

إن الدولة الإسلامية التي انتصرت، ونقلت مجتمع الجزيرة العربية من حياة القبلية الجاهلية إلى رحاب الدولة، التي تساوي بين الأجناس وتحرم الربا وكنز الذهب والفضة، قد بدأت بالانهيار، كدولة إسلامية، إثر وفاة مؤسسها النبي محمد بن عبد الله، عام 632م، ومقتل ثلاثة من الخلفاء الراشدين، آخرهم الإمام علي بن أبي طالب عام 661م. وظهرت بذور المذهبية الإسلامية، خصوصاً بعد استشهاد الإمام الحسين، وتحولت إلى إمبراطورية عائلية وراثية، علماً «أن حركة الفتح التي استمرت أكثر من سبعين عاماً، حتى شملت دولة العرب مساحات شاسعة من ثلاث قارات..» كانت دوافعها «اجتماعية أكثر منها دينية.. وإن للظروف الموضوعية في البلدان المفتوحة، وللظروف الذاتية لدى الفاتحين تأثيراً فعالاً في تحقيق هذه الانتصارات.. ضعف دولتي بيزنطة وفارس حينذاك بعد الحروب الطويلة بينهما، وإثقال السكان في سورية وفلسطين ومصر والعراق بالضرائب الباهظة، والاضطهاد الديني من جانب الكنيسة البيزنطية سورية..».

«الحل الإسلامي» الذي تتاجر فيه القوى الظلامية، لا يتعدى سوى قناع تتستر به، لتمرير سياسات طبقية استغلالية تضطهد، بموجبها، الطبقات العمالية والفلاحية وعموم الشعب. وما الصراع المذهبي، المشتعل على مدى قرون، والمنافي لأسس الدين الإسلامي، إلا الغطاء لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والمستثمر من قبل القوى الاستعمارية «القديمة والجديدة»، للحفاظ على مصالحها الاستغلالية، ومصالح الطبقة التابعة لها، مشعلةً الفتن والحروب المذهبية والطائفية. معتمدةً الأساليب القمعية الدموية الإرهابية ضد القوى التحررية في المجتمع، الطامحة لتأسيس الدولة الوطنية الديمقراطية القادرة على النهوض بطاقات الناس الإنتاجية والإبداعية، واستثمار الثروات الوطنية، قبل نضوبها، لبناء بنية اقتصادية تفضي، موضوعياً، إلى تحقيق العدالة الاجتماعي.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي

تنويه: تعود الاقتباسات الواردة في المقال أعلاه، إلى المفكّر الشيوعي، الشهيد حسين مروة، في كتابه «النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية».

نازيو أوروبا الجدد و«إسرائيل»: مصالح مشتركة

■ بقلم: آسا وينستانلي*

ترجمة: بطرس شنيص

القطاع اليميني هو عصابة فاشية مسلّحة «البعض يقول إنها من النازية الجديدة»، والتي كانت في طليعة المقاتلين في الشارع الأوكراني أثناء الانتفاضة الحالية.

كانت أسئلة المقدّم ضعيفة للغاية، ورغم ذلك، لم يستطع أن يتجنب سؤال: «ماذا تقولون لمن يتهمكم بأنكم نازيون جدد ومعادون للساميّة، كالحكومة الروسيّة؟»، أجاب «ياروش»: «لا، طبعاً لا. في الأيام الماضية التقيت السفير «الإسرائيلي»، وبدأنا علاقة وديّة».

يعتلي «ياروش» اليوم منصب نائب الأمين العام للأمن القومي، حلفاؤه في «سفودوبا»، وهو حزب سياسي فاشي، يُحكمون قبضتهم على وزارة الدفاع، ومناصب حكوميّةَ أخرى تصل إلى نائب رئيس الوزراء. بهكذا حصة ضخمة من السلطة في أوكرانيا «الجديدة» الناشئة، لا عجب أن «الإسرائيليين» سيريدون لقاء فاشي بغيض ك «ياروش».

ورد في أحد التقارير أيضاً أن جندياً سابقاً في الجيش «الإسرائيلي» «يهوديٌ أوكرانيّ عاش هناك لعدة سنوات» كان يقود إحدى عصابات الشارع التي أطاحت بالرئيس الأوكراني. ادّعى هذا الرجل عدم انتمائه إلى «سفودوبا» رغم دفاعه عنهم. ولكنه اعترف، «أنا أتلقى الأوامر من فريقهم». هذا الجندي الأوكراني السابق في الجيش «الإسرائيلي» اعترف على التلفاز في العام الماضي «حسب تقرير للكاتبة الفلسطينية عبير قبطي» بإطلاقه النار على أطفال فلسطينيين، مدّعياً أن أمهاتهم أرسلتهم ليُقتلوا، وأنه بالنسبة للعرب فإنه أمر «اعتيادي» بأن يموتوا بهذه الطريقة. هذا العنصري صرّح بعدها، كمواطن أوكراني، بأنه مازال يعمل في القوات الخاصة «الإسرائيليّة».

توق السفير الإسرائيلي الواضح للقاء عصابة القطاع اليميني الفاشيّة، وزعيم حركة سفودوبا له سوابق أيضاً.

النازيون الجدد والفاشيون الآخرون يريدون اليهود خارج بلادهم ليتقاطعوا مع الصهيونيّة التي تريد من اليهود، أيضاً، أن يغادروا بلادهم الأصليّة ليصبحوا مستوطنين في فلسطين المحتلة. ذلك أن الولاية العنصريّة تحتاج إلى أكبر قدر من القوى العاملة.

رابطة الدفاع الإنكليزيّة مشهورة برفع العلم «الإسرائيلي» في مظاهراتها. زعيمها، «نيك غريفين»، غازل الصهيونيّة في مقابلة له على الـ«BBC»، في عام 2009، بقوله إن حزبه كان «الحزب السياسي الوحيد الذي وقف، بأمانة تامة، مع حق «إسرائيل» أثناء معارك غزة بالتعامل مع إرهابيي حماس».

إن نسقاً محدداً قد توضّح، من «الجبهة الوطنيّة» في فرنسا إلى «أندريه بريفيك» في النرويج، وصولاً إلى النازيين الجدد في أوكرانيا، هناك تزاوج في المصالح بين الفاشيين الجدد الأوروبيين والصهاينة يلوح في الأفق. وقد فاحت رائحته العفنة بشدّة.

■ عن «غلوبال ريسيرتش».. بتصرف

*آسا وينستانلي: محرر في «الانتفاضة الالكترونيّة»، محقق صحفي يعيش في لندن.

جيوسياسة

السلفادور

أعلنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني اليسارية في السلفادور يوم 10 آذار 2014، فوز مرشحها سلفادور سانشيز سيرين في الانتخابات الرئاسية. وحصل مرشح الجبهة اليسارية على 50,15% من الأصوات.

■■■

إيران

أعلن المكتب الإعلامي للوكالة الروسية للطاقة الذرية «روس آتوم» في 12 آذار أن محادثات بين روسيا وإيران حول بناء مفاعلات جديدة لتوليد الطاقة متواصلة وكانت مصادر إيرانية أعلنت سابقاً أن الجانبين الروسي والإيراني توصلا إلى اتفاق مبدئي بشأن بناء ما لا يقل عن مفاعلين جديدين لتوليد الطاقة في إيران تبلغ قدرة كل منهما 1000ميغاواط.

■■■

جمهورية القرم

قال النائب الأول لرئيس مجلس وزراء جمهورية القرم رستم تيميرغالييف، إن المجلس الأعلى لجمهورية القرم سيقرر قريبا تأميم العديد من شركات الدولة الأوكرانية على أراضي شبه الجزيرة لتصبح ملكاً لجمهورية القرم.

■■■

تركيا

اتسعت رقعة الاحتجاجات في تركيا مساء 12 آذار لتشمل 32 مدينة وبلدة تركية على الأقل، وتحولت المظاهرات في العديد من الأماكن الى اشتباكات مع الشرطة.

أوروبا

سجل حجم الناتج الصناعي لمنطقة اليورو، تراجعاً مفاجئاً خلال شهر كانون الثاني الماضي وذلك للشهر الثاني على التوالي لينكمش بنسبة 0,2% بعدما تراجع بنسبة 0,4% في كانون الأول الماضي وذلك بعدما تراجع إنتاج الطاقة.

■■■

الولايات المتحدة

أفادت وكالة اسوشيتد برس يوم 10 آذار أن الهيئات الأمنية الأمريكية تعمل على إنتاج نظام إلكتروني لمراقبة موظفي الحكومة الفيدرالية ممن لديهم خاصية العمل في الملفات السرية. وأوضحت الوكالة أن المنظومة الإلكترونية ستسمح للجهات الأمنية بالدخول إلى المواقع المالية الحكومية وغيرها. كما أن المنظومة ستراقب نشاط 5 ملايين موظف.

■ وكالات

«التيبت».. وتاريخ الدم والعبودية«2/2»..

تستعرض «قاسيون»، في الجزء الثاني من مقالة ««التيبت».. وتاريخ الدم والعبودية»، جملة النتائج التي توصل لها الكاتب «مايكل بارنتي»، في مقالته «الإقطاعية المسالمة: خرافة التيبت»..

■ إعداد: فيصل يعسوب

ظلَّ «التيبت» تابعاً للصين حتى الاحتلال الياباني للصين، وما تبعه من فترة أمراء الحرب والفوضى التي عمَّت البلاد. كانت تلك الفرصة لإعلان «التيبت» مستقلاً عن الحكومة المركزية للصين.

يقسَّم المجتمع التيبيتي إلى كبار الأغنياء وكبار رجال الدين «السلطة الروحية والسياسية للمجتمع»، تحتهم يأتي حكماء الرهبان وقادة الجيش، ويتبعهم مباشرة المزارعون والتجار والحرفيون، وهم التابعون للسلطة العليا كلياً، وبعدهم يأتي خدم المعابد «أو عبيد السخرة» الذين يعملون كل حياتهم في خدمة المعابد وقصور الحكام دون مقابل، حياتهم ملك لـ«دالاي لاما»، وهناك المتسولون والمعدمون، الخزّان البشري الدائم لخدم المعابد والقصور..

في التيبت النظام الإقطاعي هو المسيطر، فالفلاحون يعملون في أراضي الحكام والأغنياء والـ«دالاي لامات»..الخ، لا يملكون شيئاً من نتاجهم. والملاّك غير مسؤولين بشيء عن معيشتهم.. يبرر هذا التقسيم بأن من ولد في عائلة فلاّح، فهو يعاقب على أفعال شائنة ارتكبها في أجيال سابقة، أمّا من ولد بين الأغنياء أو من بين الـ«لامات» الدينية فهو يكافأ على أفعاله الخيّرية في أجيال سابقة، وهذا دليل روحانيته. طبعاً «الكارما» الخيّرة هي من تكافئ وتعاقب، ولا اعتراض على أحكامها..!

الجيش صغير العدد نسبياً، لكنه محترف وقتالي وعنيف، مهمته حماية مصالح الأخيار المنتقين وفق حكمة الـ«كارما»، وقادة الجيش الذي يورثون مناصبهم يكافؤون أيضاً على إخلاصهم، مثل قائد جيش التيبت الأكبر، والعضو في مجلس حكماء الـ«دالاي لاما»، الذي مات وهو يملك 4000 كيلومتر مربّع من الأراضي الزراعية والمعابد، و3500 خادم ومزارع يعملون لخدمته و«تأمين معيشته المتواضعة»..

الدرك المخلص يحرص جيداً على منع أي تنغيص لحياة السلام والسعادة التي يعيشها أهل التيبت، ولهذا نجد في أدوات الشرطة والحكّام الإقطاعيين سلاسل بمقاسات مختلفة منها للأطفال، أدوات لقطع الأنوف والأذن، أدوات أخرى مختصة بقلع الأعين وكسر الأيدي وقطع الأرجل، وأيضاً السياط وعصي المسامير وأدوات اقتلاع الأحشاء.. هذا كله ما ذكرته الرحّالة «آنا لويس سترونغ»، عمّا رأته في معرض عام 1959.

الأقنان، أو خدّام المعابد، يدفعون ضريبة عند الزواج، وضريبة عن كل ولادة وعن كل وفاة، وضريبة إذا زرعوا شجرة في قرب بيتهم أو اقتنوا حيواناً لنفسهم. يدفعون ضريبة في كل احتفال ديني وفي كل احتفال شعبي، وهناك ضريبة للرقص في الشوارع وقرع الطبول. الأقنان يدفعون ضريبة عند إرسالهم إلى السجن وعند الإفراج عنهم، ومن لا يجد عملاً عليه دفع ضريبة، ومن يسافر من قرية لأخرى عليه دفع ضريبة سفر، ويمكن للأقنان الاستدانة من المعابد، بفائدة بين الـ20 والـ50 بالمائة، والدَّين يورّث من الأب إلى الابن والحفيد، ومن لايدفع يصبح خادماً في المعبد، أي من عبيد السخرة. اليوم هناك بعض تلك الضرائب ألغيت، لكن بقي العديد منها وفرض الجديد..

يطول الحديث عن «إقطاعية التيبت»، ومأسي الأقنان في ظل حكم الـ«دالاي لاما»، كل هذا طبعاً مغيَّب تماماً عن الضخ الإعلامي الكبير، يومياً، عن التيبت الصوفية الـ«دالاي لاما». الرجل الروحاني الإنساني المنفي من قصره الصيفي ذي الـ1000 غرفة و14 طابقاً.. ولماذا كل هذا الدعم لـ«قضية استقلال التيبت» من الغرب، وتحديداً أمريكا؟ يمكن لجواب أحد المزارعين الذي تمكَّن من الهرب من سلطة التيبت، ولجأ إلى أوربا مؤخراً، أن يعطي صورة فكرة جيدة عن السبب:

«أرضنا هي الأعلى في العالم، والصين كلها تحتنا، وأراضينا هي خط كبير من حدود الصين، وشعبنا فقير متخلّف يعيش قبل التاريخ بـ500 سنة، تخيّل لو تسيطر على هذا الشعب، وتقنعه بالهجوم على الدول المجاورة، وأولها الصين والهند، ومعه مدفعية ثقيلة وطائرات.. تخيّل فقط..!».

في التيبت يوجد قوات الدرك التي تستخدم أدوات لقطع الأنوف والأذن، أدوات أخرى مختصة بقلع الأعين وكسر الأيدي وقطع الأرجل، وأيضاً السياط وعصي المسامير وأدوات اقتلاع الأحشاء!!

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ قاسيون

1910/3/10 إلغاء الرق والعبودية في الصين.

1970/3/11 التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد، بين الحكومة العراقية والمقاتلين الأكراد، وهو الاتفاق الذي عرف باتفاق «11 آذار».

2009/3/12 محكمة عراقية تحكم على الصحفي الشيوعي، منتظر الزيدي بالسجن ثلاث سنوات، بتهمة إهانة رئيس دولة أجنبي، حيث إنه كان قد رمى فردتي حذائه على الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش، بآخر زيارة له للعراق قبل أن تنتهي فترته الرئاسية.

2008/3/13 أسعار الذهب في بورصة نيويورك التجارية بلغت 1000 دولار للأونصة الواحدة للمرة الأولى، بعد انفجار الأزمة الاقتصادية للرأسمالية.

1958/3/14 حكومة «الأبارتيد» العنصرية في جنوب أفريقيا تحظر حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» الذي يقوده، المناضل العالمي نيلسون مانديلا.

1978/3/14 الاجتياح الصهيوني الأول لجنوب لبنان.

2002/3/15 توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين بدمشق، والذي كان نقطة انطلاق نحو استعادة الدور الوظيفي للشيوعيين، وإعلان حزب الإرادة الشعبية في المؤتمر التاسع الاستثنائي عام 2011.

1968/3/16 قيام الجنود الأمريكيين بمذبحة قرية «ماي لاي»، في فييتنام ذهب ضحيتها أكثر من 500 قروي وحرقت منازلهم.

السيسي: «مصر لن تتقدم بالكلام فقط»

تطرح قضية حماية الأمن القومي المصري كمهمة عاجلة، يستدعي حلَّها التركيز على متطلبات النهوض بالاقتصاد المصري، ورسم النهج الاقتصادي الجديد، الكفيل بملاقاة الحركة الشعبية المصرية، والقطع التام مع النموذج الاقتصادي السابق المولِّد للأزمات.

■ عماد بيضون

خلال ندوة للأطباء الشباب نظمتها القوات المصرية المسلحة في القاهرة، طرح المشير عبد الفتاح السيسي، المرشَّح الأقوى للانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة، مجموعة من المشكلات التي تواجهها الدولة المصرية، ومنها مسألة التمويل، حيث لفت السيسي في كلمته إلى أن ما تنفقه الدولة المصرية على تسعين مليون مواطن مصري، سنوياً، هو «24 مليار دولار تقريباً»، بينما من الواجب أن يتم إيصال المبلغ إلى «430 مليار دولار».

مضاعفة الإنفاق الحكومي 17 مرة!

يبدو من الواضح هنا، أن المشير السيسي قد طرح مهمة ثورية تكمن في النهوض بالاقتصاد المصري إلى مستويات تسمح بالوصول إلى حياة كريمة يتمتع فيها تسعون مليون مواطن، في بلد وصلت فيه اللبرلة الاقتصادية إلى أعلى مستوياتها خلال العقود الماضية. ولم يأت السيسي على ذكر الاستدانة من الخارج، كمورد لإنجاز المهمة الثورية «رفع ما تنفقه الدولة المصرية على المواطنين إلى 17 ضعفاً»، بل استبدلها بتجنيد طاقات الشباب المصري، لعقدين من الزمن، من أجل الوصول إلى هذه الغاية، بالإضافة إلى طرحه لفكرة العمل التطوعي، والطلب من المصريين المقيمين خارج البلاد دعم الاقتصاد المصري.

في المقابل، يتطلب تحقيق هذه المهمة الثورية القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية السابقة، وصياغة النموذج الاقتصادي البديل لمصر، ولاسيما أن هذا الهدف يستحيل تحقيقه عبر الاقتراض من الغرب أو دول الخليج «التي عاجلاً أم آجلاً ستضطر إلى إيقاف الدعم المقدم لمصر، تحت ضغط أمريكا، بالتوازي مع العلاقات الجيدة بين السيسي والروس». وإن مجرد طرح القضية، بهذا المستوى من الوضوح من قبل رأس هرم المؤسسة العسكرية، يعني أن قضية التمويل ستشكّل حجر الزاوية في التغيير الجذري للاتجاهات الاقتصادية لمصر.

غير أنه، وفي الظروف المصرية الحالية، لا يمكن الحديث عن نهوض الاقتصاد، أو إنجاز المهمة الثورية المطروحة، بمعزل عن فتح المعركة مع قوى الفساد والنهب المصرية داخل جهاز الدولة وخارجه. فهذه القوى ترعرعت في ظل نموذج «كامب ديفيد» القائم على المعونات والمساعدات الخارجية، وقروض «صندوق النقد الدولي» لأجل التمويل، والتبعية، والذي يستدعي تغييره أعلى مستوى من الحريات والديمقراطية الشعبية، وعدم السماح بانزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية.

قناصة مجهولون و«تغيير الأنظمة» وفق مصالح الغرب 2/1

لعب القناصة المجهولون دوراً محورياً خلال ما يسمى «ثورات الربيع العربي» حتى الآن، وعلى الرغم من تواجدهم في التقارير المنشورة في وسائل الإعلام، فمن المستغرب ألا نولي إلا القليل من الاهتمام فقط لدورهم وأهدافهم.

■ بقلم: جيروبد أو كولماين
ترجمة: جيهان الذياب

ألّف الباحث الصحفي الروسي نيكولاي ستاريكوف كتاباً يناقش فيه دور القناصة المجهولين في زعزعة استقرار البلدان التي تستهدفها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتغيير أنظمتها. يحاول المقال التالي توضيح بعض الأمثلة التاريخية التي أستخدمت فيها هذه التقنية لتوفير الخلفية التي نفهم من خلالها الحرب الخفية الحالية على الشعب السوري التي تقوم بها فرق الموت لخدمة الاستخبارات الغربية .

رومانيا عام 1989

في الفيلم الوثائقي «كش ملك : استراتيجية الثورة» لـ سوزان براندستاتر الذي بثته محطة تلفزيون «آرتي» قبل بضع سنوات، كشف مسؤولو الاستخبارات الغربية كيف استُخدمت فرق الموت لزعزعة الاستقرار في رومانيا وتحويل شعبها ضد رئيس الدولة «نيكولاي تشاوشيسكو» .

يجدر بأي شخص مهتم بكيفية عمل وكالات الاستخبارات الغربية وجماعات حقوق الإنسان وإعلام الشركات وتواطؤها للقيام بتدمير منهجي للبلدان التي تتصارع قياداتها مع مصالح رأس المال الكبير والامبراطورية الرأسمالية، أن يشاهد فيلم «براند ستاتر» .

تحدث «دومينيك فونفيل»، العميل السري السابق في جهاز المخابرات الفرنسي، صراحةً عن دور عملاء المخابرات الغربية في زعزعة استقرار السكان في رومانيا .

«كيف يمكنك تنظيم الثورة؟ أعتقد أن الخطوة الأولى هي تحديد موقع قوات المعارضة في بلد معين. ويكفي أن يكون هناك جهاز استخبارات متطور جداً لكي يحدد أي من الناس من ذوي المصداقية الكافية ولديهم التأثير الكافي لإثارة الناس ضد النظام الحاكم».

وقد بررت الرعاية الغربية للإرهاب هذا الاعتراف الصريح والنادر على أساس أنه " الخير الأعظم» الذي جلبته رأسمالية السوق الحرة إلى رومانيا . وقد كان لابد من موت بعض الناس، وفقاً لمنظري «الثورة» في رومانيا!!.

رغم أن رومانيا اليوم هي إحدى أفقر البلدان في أوروبا. وينص تقرير قدمه موقع يوراكتيف الإخباري على ما يلي:

«ترتبط حياة معظم الرومانيين في العقدين الماضيين مع عملية مستمرة من الإفقار وتدهور مستويات المعيشة، وذلك وفقاً لمعهد بحوث مستوى الحياة في رومانيا، ونقلته صحيفة فايننشيارول اليومية». كما كشف مسؤولون في المخابرات الغربية تمت مقابلتهم في البرنامج الوثائقي أيضا كيف لعبت الصحافة الغربية دوراً محورياً في التضليل. فعلى سبيل المثال، تم تصوير ضحايا القناصة المدعومين من الغرب وتقديمهم إعلامياً للعالم كدليل على وجود دكتاتور مجنون «يقتل شعبه».

وحتى يومنا هذا، هناك متحف في الشوارع الخلفية من «تيميشوارا» في رومانيا يعزز أسطورة «الثورة الرومانية». أما فيلم آرتي الوثائقي فهو أحد المناسبات النادرة التي كشفت فيها الصحافة السائدة بعضاً من الأسرار السوداء للديمقراطية الليبرالية الغربية. وقد تسبب هذا الفيلم بفضيحة عندما تم بثه في فرنسا، مع مناقشة صحيفة لوموند ديبلوماتيك المرموقة للمعضلة الأخلاقية في دعم الغرب للإرهاب من خلال رغبته في نشر "الديمقراطية»!

روسيا 1993

أدى قصف البرلمان الروسي إلى مقتل الآلاف من الناس أثناء ثورة «بوريس يلتسين» المضادة في روسيا عام 1993. ووفقاً للعديد من تقارير شهود العيان آنذاك، استخدم «ثوار» يلتسين القناصة بشكل مكثف. وشوهدوا وهم يطلقون النار على المدنيين من المبنى المقابل للسفارة الأمريكية في موسكو، ونسبت وسائل الإعلام الدولية القناصة إلى الحكومة.

فنزويلا 2002

في الحادي عشر من نيسان 2002، أثناء محاولة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الإطاحة بهوغو تشافيز بانقلاب عسكري، نظمت المعارضة الفنزويلية المدعومة من الولايات المتحدة مظاهرةً، اتجهت نحو القصر الرئاسي. وهناك فتح القناصون المختبؤن في المباني القريبة من القصر النار على المتظاهرين مما أسفر عن مقتل ثمانية عشر شخصاً. وادعت وسائل الإعلام الدولية و الفنزويلية المعارضة أن تشافيز «قتل شعبه»، الأمر الذي يبرر الانقلاب العسكري واقتراح التدخل «الإنساني». وثبت لاحقاً أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هي من نظم هذا الانقلاب ولكن لم يتم تحديد هوية القناصين أبداً.

تايلاند أبريل 2010

في الثاني عشر من نيسان 2010، نشرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» تقريراً مفصلاً عن أعمال شغب دارت بين نشطاء «القمصان الحمراء» والحكومة التايلاندية. عنونت الصحيفة المادة كما يلي: «القناصة المجهولون يلقون بظلالهم على القميص الأحمر المعارض في تايلاند، موكب النعوش».

تطالب حركة «القمصان الحمراء» في تايلاند باستقالة رئيس الوزراء التايلاندي. وأشار تقرير الصحيفة إلى الرد العنيف من قبل قوات الأمن التايلاندية ضد المتظاهرين، بينما أفادت الحكومة من جهتها بشأن هذه الأحداث بالقول:

«استخدم السيد ابهيسيت عناوين التلفزيون الرسمي ليروي قصته، فقد ألقى باللوم على مسلحين مارقين، أو «إرهابيين»، في أعمال العنف الشديدة التي كانت حصيلتها وفاة 21 شخصاً على الأقل وإصابة 800 آخرين، وشدد على الحاجة إلى إجراء تحقيق كامل في مقتل الجنود والمتظاهرين. كما بث التلفزيون الحكومي صوراً متكررة لجنود تعرضوا لإطلاق نار من الرصاص والمتفجرات".

تابع تقرير الصحيفة، على حد تعبير مسؤولين عسكريين تايلنديين ودبلوماسيين غربيين لم يكشف عن أسمائهم:

«يقول مراقبون عسكريون إن القوات التايلاندية وقعت في فخ نصبه عملاء محرضون من ذوي الخبرة العسكرية، فقد تكفل مسلحون مجهولون بشل حركة الجنود بعد حلول الظلام ونشر معارك فوضوية مع معارضين عزل، وكبدوا الطرفين خسائر فادحة. وبناءً على صور الكاميرات وشهادات الصحفيين، صرح دبلوماسيون غربيون وبعد إطلاعهم عليها من قبل المسؤولين التايلنديين عن وجود قناصين استهدفوا القادة العسكريين الميدانيين، مما يدل على درجة من التخطيط المسبق ومعرفة بتحركات الجيش. ولكن بعدما أعلن قادة المظاهرات أنهم لا يملكون جناحاً عسكرياً وأن تحركهم سلمي، فمن غير الواضح إن كان المتطرفين في هذه الحركة على علم بهذا الفخ. ويقول ديبلوماسي غربي على اتصال منظم مع قادة المعارضة:»لا يمكن الادعاء بأن الحركة السياسية سلمية وهي تمتلك ترسانة من الأسلحة للاستخدام عند الحاجة».

يستكشف مقال الصحيفة أيضاً إمكانية أن يكون القناصة عناصر مارقة في الجيش التايلاندي، يستخدمهم عملاء محرضون لتبرير القمع ضد المعارضة الديمقراطية. وتخضع النخبة الحاكمة في تايلاند حالياً تحت ضغط وجود المجموعة التي تسمى القمصان الحمر.

بررت الرعاية الغربية للإرهاب هذا الاعتراف الصريح والنادر على أساس أنه " الخير الأعظم» الذي جلبته رأسمالية السوق الحرة إلى رومانيا فقد كان لابد من موت بعض الناس، وفقاً لمنظري «الثورة» في رومانيا!!

قرغيزستان يونيو 2010

اندلعت أعمال العنف العرقي في جمهورية قرغيزستان في آسيا الوسطى في يونيو 2010. وأفادت التقارير، على نطاق واسع، أن قناصة مجهولين فتحوا النار على أفراد الأقلية الأوزبكية في قيرغيزستان.

وحسب موقع يوراسيا دوت نت أن: «كثير من الناس مقتنعون بأنهم يرون المرتزقة الأجانب بوصفهم قناصة. ويتميز هؤلاء المقاتلون المزعومون الأجانب بمظهرهم. فقد أبلغ السكان رؤيتهم قناصة سود وطوال القامة، وقناصة إناث شقر من دول البلطيق. وسادت فكرة أن القناصة الإنجليز يجوبون شوارع أوش ويطلقون النارعلى الأوزبك. ولكن لا وجود لأي إثباتات مستقلة لهذه الشهادات من قبل الصحفيين الأجانب أو ممثلي المنظمات الدولية».

وقع العنف العرقي ضد المواطنين الأوزبك في قرغيزستان بالتزامن مع ثورة شعبية ضد النظام المدعوم من الولايات المتحدة، والتي نسبها العديد من المحللين إلى مكائد موسكو. وجاء نظام باكييف إلى السلطة في الانقلاب الشعبي المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمعروف في العالم باسم «ثورة الزنبق» في عام 2005.

لم يجر أي تحقيق ملائم حتى الآن في مصادر العنف العرقي الذي انتشر في أنحاء جنوب قرغيزستان عام 2010، ولا التعرف على عصابات النهب من القناصة المجهولة أو القبض عليها. ذكرت صحيفة كوميرسانت الروسية في السادس من آب 2008 نبأ العثور على مخبأ للسلاح الأمريكي في منزل في العاصمة القرغيزية بيشكيك، وهو مستأجر من قبل اثنين من المواطنين الأميركيين. ادعت السفارة الأمريكية آنذاك أنها تستخدم الأسلحة لتدريبات «مكافحة الإرهاب». ولم تؤكد السلطات القرغيزية ذلك.

ترتبط سياسة استخدام التوتر العرقي وخلق بيئة من الخوف تساعد في دعم ديكتاتورية غير مقبولة لدى الشعب، واستخدام «الجهادية الإسلامية» كأداة سياسية لخلق ما دعاه زبيغنيو بريجينسكي، مستشارالأمن القومي السابق للولايات المتحدة « قوس الأزمات»، ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تورط الولايات المتحدة في آسيا الوسطى منذ إنشاء تنظيم القاعدة في أفغانستان في عام 1978 إلى وقتنا الحاضر .

■ *نُشرت هذه المقالة سابقاً في نوفمبر 2011، ويعاد نشرها لارتباطها بما يحدث في أوكرانيا

المحميات نظرة حالية ومستقبلية

لا تشكل غالبية المحميات في سورية أنظمة بيئية معقدة فقط وإنما هي نظم اجتماعية وبيئية معقدة تَظهر درجة عالية من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ عندما يتعلق الأمر بإدارتها. من الواضح أن الغرض من نظام المحميات هو أن يكفل عدم فقدان أي من مكونات النظام البيئي بسبب عملية بشرية أو أحداث عشوائية. مع ذلك، فإن النظم البيئية، بحكم طبيعتها، تعدّ بدرجة عالية أنظمة ديناميكية وبالتالي فمن المهم إيضاح أهداف نظام المحميات لتجنب محاولة عرقلة هذا النظام عند نقطة معينة أو محاولة العودة إلى نقطة ما في الماضي.

■ع.م

قوة المحميات

تتوزع عوامل قوة المناطق المحمية على عدة مجالات منها طبيعة تركيبها وإدارتها والتشريعات المتعلقة فيها ومشاريع المحميات الرائدة.

فنجد أن معظم المحميات تقع تحت سلطة وإشراف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التي تعتبر أقوى الوزارات في سورية من حيث ميزانيتها الضخمة وكوادرها البشرية المؤهلة والعديدة، ومراكز البحوث التابعة لها والمنتشرة على الأراضي السورية كافة، إن الحماية والرعاية والإشراف الذي تؤمنه الوزارة يعتبر عامل أمان رئيسياً للمحميات ولا غنى عنه في هيكلية إدارتها.

وهي تغطي جزءاً هاماً من التنوع الحيوي الطبيعي والتنوع الحيوي الزراعي. كما يعتبر تنوع طبيعة المحميات بين رعوية وطبيعية وبحرية وغيره عاملاً هاماً.

تعتبر المشاريع الرائدة في دراسة المحميات ووضع الخطط الإدارية لها كما في محميات الفرنلق وأبو قبيس وجبل عبد العزيز ضمن مشروع إدارة المحميات والذي تبعته لاحقاً محمية اللجاة كملحق للمشروع، ومن قبلها محمية الأرز والشوح، من النقاط الهامة والأساسية التي تستند إليها الخبرة السورية في دراسة وإدارة المحميات.

إن الدراسات الناتجة عن المشاريع الرائدة تعد من الوثائق المفتاحية التي يمكن استخدامها كنموذج مبدئي للدراسات اللاحقة في المحميات وخاصة منها الطبيعية، ويرفدها العديد من الدراسات التي أجريت في الجامعات وخاصة في كليات الزراعة والعلوم، بالإضافة إلى جميع الأبحاث التي أجريت في مجال التنوع الحيوي في سورية على اختلاف مجالات البحث.

أجريت دراسة للمناطق الهامة للنبات في سورية في العام 2010 ويمكن الاستفادة منها في زيادة عدد المواقع المحمية بناء على أسس علمية.

وضع قانون البيئة الأساس الذي يمكن الاستفادة منه من أجل تطوير تشريعات خاصة بالمحميات، وتعتبر الاشتراطات الخاصة بالمحميات أولى الخطوات على طريق تنظيمها.

نظام الحمى

يوجد ضمن التقاليد والعادات المحلية في مختلف مناطق سورية ما هو هام جداً لدراسته، كونه قادراً على دعم استدامة المحميات بعلاقة سليمة مع المجتمع المحلي، وقد جرت دراسات أولية تتعلق بنظام الحمى كتجربة مماثلة لما جرى في الدول العربية المجاورة.

توجد في الجامعات السورية ومراكز الأبحاث على اختلاف نوعيتها وتبعيتها كوادر عديدة يمكن الاستفادة من خبراتها، بالإضافة إلى الخبراء المستقلين. إن معظم العاملين في المحميات هم من أبناء المنطقة المحيطة بموقع المحمية، وهذه التجربة بحاجة إلى تثبيت وتعزيز، من خلال قوننتها، وتشجيع ممارستها.

عوامل ضعف المحميات

تعاني المحميات من مشاكل في:

طريقة اختيارها ومنطقه: حيث يجري الاختيار بطريقة استنسابية، لا تعتمد لا على أسس التمثيل للنظم البيئية ولا على هشاشة الموقع أو حساسيته لنوع من الأنواع الهامة على المستوى الوطني أو المهددة بالانقراض، أو فرادة الموقع محلياً أو أهميته للأنواع المهاجرة، وقد جرت هذه الحالات في عدد قليل من المحميات التي تمت تسميتها مؤخراً كمحمية طائر أبو منجل الذي يعتبر نوعاً مهددا بالانقراض بشكل شديد، وقد جرى ذلك على أرض الواقع بتأثير الرأي العام العلمي العالمي وليس من خلال نظام تقييم وطني للمواقع، وكذلك لا يجري الاختيار وفق معايير المناطق المهمة للنبات أو الحيوان، وقد شهدت هذه القضية تحديداً تجاذبات سياسية، تمخض عنها عدم إشراك أي من الباحثين السوريين في اختيار المناطق الهامة للحيوان في سورية وتم توكيل هذه المهمة للباحثين الأتراك، الذين قاموا بإجراء الإختيار بناء على الدراسات المرجعية السابقة وتم تدارك هذا الوضع بالنسبة للنبات، فجرت دراسة شارك فيها عدد من الباحثين السوريين لاختيار المناطق الهامة للنبات على أسس علمية وهي 33 منطقة في كل سورية في العام 2010، وللأسف لم يؤخذ بنتائج هذه الدراسة حتى الآن. كما لم تجر أي دراسة للمواقع بناء على أسس اتفاقية التراث الطبيعي والحضاري العالمي، الذي يقيم المواقع بشكل رئيسي بناء على فرادتها بالنسبة للعالم رغم أن هناك العديد من المواقع المرشحة ضمن هذه الفئة، مع أنه تم اختيار محمية التليلة بمنطق الإرث الطبيعي في العام 1992، كما لم تجر أي دراسة في مجال اختيار المواقع الفريدة على المستوى الجيولوجي، لتكون حدائق وطنية من نمط الحدائق الجيولوجية رغم محاولات لترشيح موقع الصفا كمنطقة رائدة لهذا النوع من المحميات.

إدارتها: التي تعاني من العديد من القضايا أهمها، علاقة الإدارة بالسكان المحليين التي تعاني من نقص في الخطط التي تشجع على تقاسم المنافع و تعزز الارتباط العضوي بالمحمية وإدارتها.

آخذين بعين الاعتبار العلاقة غير الودية بين العاملين والسكان، للأسباب التاريخية التي تجعل السوريين يرتبطون بعلاقات غير ودية مع السلطات المحلية عموماً، لارتباط ذلك في الذهني ببقايا الاحتلال العثماني ومن بعده الفرنسي الذي اغتصب الأراضي ودمر الأرزاق ودام لفترة حوالي 450 عاماً، مما يجعل الأمر بحاجة إلى إعادة برمجة الوعي الشعبي تجاه نوع جديد من العلاقات الأكثر ودية وصحية.

ارتباط المحمية بالنساء: ارتباط العمل الزراعي والجمع للنباتات البرية والاحتطاب وغيره من نشاط المحميات بالنساء عموماً وإمكانية جهلهن شريكات في أعمال المحمية بدلاً من تعليمهن النشاطات غير الأصيلة وغير المرتبطة بالمحمية كالأشغال اليدوية والصوف وغيره من الطرق التقليدية المرتبطة بمنطق تفكير المدينة وليس الريف.

استمرارية واستقرار العاملين فيها: وارتباطهم بالمحمية ذاك الذي يمكن تعزيزه من خلال إجراء الدراسات العليا عليها من قبلهم، واستمرارية الأبحاث على أيديهم، وتسهيلات النشر التي يمكن تقديمها لهم من خلال نشرات خاصة بالمحميات والتنوع الحيوي السوري، بالاضافة إلى تحسين أوضاعهم المادية من خلال نظام حوافز مشجع للعمل في المحميات.

تعزيز البنية التعليمية والتوعوية: في المناطق المحيطة بالمحمية من خلال البنى التعليمية التقليدية أولاً، ومن خلال جعل المحمية منارة للعلم في المنطقة تؤسس لارتباط أبناء المناطق المحيطة بالمحمية بها ارتباطاً عضوياً وتأهيلهم ليكونوا رعاتها وحماتها في المستقبل القريب.

دراستها: حيث أن الدراسات التي أجريت على الجزء اليسير منها كانت سريعة جداً لا تتمتع بالاستمرارية، حتى أن التوصيات والخطط الموضوعة بنتيجتها لا تنفذ ولا تؤخذ بعين الاعتبار رغم الأموال الكبيرة المصروفة عليها.

وتعبّر هذه التهديدات عن نفسها اليوم على النحو التالي :

- أدى التحوّل من النظم البيئية الطبيعية والموائل إلى الزراعة المكثفة، والبيئة المصطنعة إلى استبدال الموائل الطبيعية، وتقطّع طرق الهجرة وتفتيت الموائل الطبيعية.
- تسبب الصناعات الاستخراجية كالتعدين والمقالع أضراراً لمكونات النظم البيئية والعمليات الطبيعية التي تعتمد عليه.
- يؤثر التلوث الناجم عن الصناعة، النقل، الزراعة، الملوثات المنزلية ذات المصادر المحلية على النظام البيئي ويسبب ضعفا كبيرا فيه.
- تضرّ عملية تطوير البنية التحتية مثل الطرق، السدود، الموانئ بالنظم البيئية الطبيعية.
- يؤثر تغيّر المناخ على النظم البيئية الطبيعية، مما يجعل الأراضي القاحلة والرطبة والنظم البيئية الجبلية بشكل خاص أكثر هشاشة.
- يسبب الإفراط في استغلال الموارد المائية ضرراً كبيراً للنظم البيئية، وبخاصة الأراضي الرطبة.
- يمكن أن يقلّل الاستغلال الجائر للموارد البرية مثل حيوانات الصيد، موارد الرعي، الأخشاب، الأسماك وغيرها، من أعداد الأنواع ويجعلها عرضة لفقدان القيم الاقتصادية أو حتى للانقراض.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

محميات في ظل الليبرالية

جرت في سورية منذ فترة بعض الإجـــراءات الجذرية اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً كجزء من عملية تحول وانتقال مخطط له إلى اقتصاد السوق العالمي، تركت أثرها السلبي على واقع المحميات. وعادة ما تكون النظم البيئية «والمحميات» شديدة الحساسية تجاه متغيرات كهذه لأنه من المهم أن نفهم هذه التغييرات، كمحركات ستشكّل النظم البيئية في المستقبل. إن فهم تأثير هذه المحركات «الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية» أمر بالغ الأهمية لأنها ستسهل استجابة السياسات والإجراءات المناسبة من قبل الإدارة والتي يجب دعمها بإطار قانوني ملائم. إن علاقة الارتباط بين السبب والنتيجة ضمن المتغيرات على نطاق واسع وعلى مستويات مختلفة «عالمية، إقليمية، وطنية ومحلية » هي في أغلب الأحيان من الأسباب الجذرية للتهديدات التي تؤدي إلى الإضرار بالإرث الطبيعي وفقدان التنوع الحيوي من النظم البيئية.a

جرت دراسات في مجموعة المحميات التي شملها مشروع التنوع الحيوي في الفرنلق وأبو قبيس وجبل عبد العزيز واللجاة وخلصت الدراسات في تلك المحميات إلى أن أهم المهددات التي تتعرض لها هي:

– الصيد من داخل المحمية وخارجها وقطع الأشجار «للتجارة» والتحطيب «للتدفئة» والسياحة والحرائق المتعمدة وغير المتعمدة والتغير المناخي وجمع النباتات الطبية وأساليب الرعي، وخاصة من قبل أصحاب المواشي من خارج المحمية في موسم الربيع، وتنازع وتضارب القرارات والاتجاه الواحد في الإدارة واتخاذ القرارات وغياب التنسيق بين الجهات المعنية وشح المياه الطبيعية والمقالع والكسارات «وخاصة التفجيرات» والاستثمارات والتعدين والتعرية على المنحدرات، والتوسع العمراني في المناطق المحيطة بالمحمية وكسر الأراضي الحراجية وتمديدات وأسلاك الكهرباء وخطوط النار العشوائية والدخول العشوائي للسيارات داخل المحمية ونشاطات الزوار المختلفة والعشوائية داخل المحمية، وقلة المصادر المتاحة للعمل والجفاف والتسرب من المدارس.

الانترنت.. ماذا بعد؟!

جلس على مكتبه وهو مفعم بالحماس والحيوية، كان الوقت متأخراً من ليلة الأربعاء العاصفة هذه، حبات المطر تطرق على الشباك بقوة تسابق أفكاره المتسارعة في رأسه، وضع يديه على لوحة المفاتيح وبدأ بكتابة الكلمات الاولى من مشروعه الصغير، لم يرد تضييع المزيد من الوقت، فقد ارتسمت المراحل الأساسية للعمل في مخيلته لكنه على يقين بأن عمله هذا سيكون مجهداً للغاية وسيستغرق شهوراً عدة لاحقة، إنه «توماس بيرنز لي»، المبرمج المتواضع في المركز الأوروبي للأبحاث النووية، كان هذا في إحدى ليالي العام 1989، لم يكن يعلم بأن اختراعه البسيط هذا سيغير وجه البشرية كما لم يفعل أي اختراع آخر، ها قد قام ببناء بعض المخططات الالكترونية على حاسبه المكتبي، أغلق الملفات مع طلوع الصباح، وطبع اسم المشروع على لوحة المفاتيح كي يتم حفظ تلك الملفات بأمان: «الشبكة العنكبوتية العالمية».

■ سمير حنا

ربع قرن قد مضى على ذلك، وها هي البشرية جمعاء تحتفل هذه السنة بمرور خمسة وعشرين عاماً على اختراع «توماس» الثوري هذا، تغير الكثير من ذلك الوقت إلى الآن، فكل ثلاثة من أصل خمسة أشخاص أصبحوا اليوم على اتصال مباشر بشبكة الانترنت، كما تعمل الشبكة العنكبوتية العالمية كل دقيقة على نقل مئات الملايين من الرسائل الالكترونية وما يقارب عشرين مليون صورة رقمية وتتناقل ما تعادل قيمته 15 مليون دولار من البضائع والخدمات، مجدداً، في كل دقيقة! ينظر «توماس» اليوم إلى هذه الأرقام ويبتسم قائلاً: «مع حلول العام 1993، أصبح الانترنت في كل مكان، وقد كنت حريصاً منذ البداية على توفير الوسائل اللازمة لمشاركة جميع ما يرغب به المستخدمون على الشبكة العالمية هذه، لكن، لم اكن اعلم بأنهم يريدون مشاركة كل شيء يتعلق بهم، كل شيء..! كما هي الحال اليوم..»

يبدو «توماس» سعيداً بما تحول إليه اختراعه البسيط، لقد غيرت الانترنت كل شيء، وخلقت واقعاً افتراضياً كان المنصة المثلى لاكتشافات لاحقة كان لها الأثر الأكبر في دفع عجلة التطور في كل مكان وفي أي مجال تقريباً، لكن فكر «توماس» كما غيره من زملائه لا ينصب اليوم على ما جرى في ربع القرن الماضي، إنه اليوم قلق للغاية عما ستؤول إليه الاحوال في السنين القادمة، هناك تحديات ضخمة تواجه مستقبل هذه الشبكة، تحديات ستعمل على تقويض إحدى أسس هذه الاختراع : «حرية جريان المعلومات».

حيادية الإنترنت

إن مخاوف «توماس» مبررة ومشروعة، فقد أصبحت الانترنت جزءاً لا يتجزأ من حياة المليارات من البشر، خمسة مليارات في العقد القادم على وجه الخصوص، وها هو اليوم يحذر من قيام شركات الاتصالات الأمريكية الكبرى بخطف الفكرة الجوهرية التي ساهمت في انتشار هذه الشبكة وشعبيتها، أطلق الناشطون بالتعاون مع «توماس» على تلك القضية اسم «قضية حيادية الانترنت» وهي تقوم ببساطة على ضمان حرية انتقال المعلومات عبر عقد الشبكة العالمية دون أي اعتبار لمصدرها أو محتواها ودون أي عمليات «تصفية» أو «انتقاء» قد تقوم بها حكومات أو جهات غير رسمية، والأهم، دون أن تقوم أي جهة كانت بمطالبة المستخدمين بأي أجور لقاء حصولهم على تلك المعلومات، أي أن هذه القضية ستقف في وجه شكل جديد من «رأسمالية المعلومات» المدعوم من كبريات شركات الاتصالات الأمريكية والتي أعلنت في أكثر من مناسبة عن نيتها خلق «أحواض مخصصة» من المعلومات لا يصلها إلا من يقدر على دفع أجورها وستبقى بعيدة عن متناول «العامة» من الناس.

إنها الوسيلة الأحدث التي ستعمل من خلالها شركات الاتصالات العملاقة على التحكم بمصير الانترنت ومستخدميها، وسيدر عليها المزيد من الأرباح دون أي اعتبار لحرية الحصول على المعلومات والتي قامت عليها شبكة الانترنت في الأساس، فقد أعلنت شركات AT&T، Verizon ومثيلاتها من مزودات خدمة الانترنت الأمريكية عن خلق خطوط تناقل للمعلومات ذات سرعات عالية وبأسعار خاصة، وستعمل على حصرية تناقل المعلومات ضمن هذه الشبكات الخاصة والمكلفة بالطبع بين مستخدميها فقط، ولن يتمكن المستخدم العادي المزود بدارات متوسطة أو منخفضة القدرة على دخولها والاستفادة مما قد تقدمه، وبالتالي، سينقسم المستخدمون إلى طبقتين أساسيتين، تتمتع الاولى بحرية الوصول إلى جميع المعلومات التي يمكن أن تقدمها الشبكة بالاستفادة من الحد الأقصى من مصادرها، بينما ستعاني طبقة أخرى من الحرمان من تلك المصادر والاكتفاء بقنوات محدودة تخضع نوعية المعلومات التي تقدمها لإرادة تلك الشركات الكبرى ومدى «تسامحها» في إطلاق ما ترغب من المعلومات إلى العلن.

سينقسم المستخدمون إلى طبقتين أساسيتين واحدة تتمتع بحرية الوصول إلى جميع المعلومات بالاستفادة من الحد الأقصى من مصادرها بينما ستعاني طبقة أخرى من الحرمان من تلك المصادر

خصخصة المعلومات

على كل حال، لقد أثار ذلك المشروع زوبعة من الرفض من قبل الناشطين المدافعين عن حرية التعبير حول العالم، كما جذبت اهتمام العديد من المؤسسات الحكومية المعارضة لنهج الولايات المتحدة الأمريكية الإمبريالي والذي وصل اليوم إلى مرحلة «خصخصة» المعلومة العابرة للمسافات، لكن، بفضل الدعم والتساهل الكبيرين المقدمين من المؤسسات القانونية والحكومية الأمريكية، قد يصبح هذا التوجه حقيقة واقعة في السنين القليلة القادمة، وسيبدأ حلم «توماس» لحرية تناقل المعلومات عبر الشبكة دون أي قيود بالتلاشي أمام جشع مؤسسات الاتصالات الأمريكية الكبرى، ولتتحول تلك الشبكة العملاقة إلى ساحة حرب تتصارع فيها القوى حول العالم كي تنتزع كمية مقبولة من المعرفة من حضن من يعمل يومياً على احتكارها وتحويلها إلى الاداة العصرية المثلى للاستبداد والسيطرة.

أخبار العلم

الفكاك من الثقوب السوداء ممكن

أعلن ستيفين هوكينغ، وهو عالم انجليزي معروف، مؤخرا عن نظرة جديدة تنفي وجود الثقوب السوداء في الفضاء. في كل الأحوال فإن الثقوب السوداء عبارة عن نقيض ما يراه العلماء المعاصرون في نظر صاحب النظرة الجديدة. ويُعتقد أن الثقوب السوداء تنتشر في الفضاء وهي عبارة عن مناطق ذات كتلة كبيرة وحجم صغير، ما يمنحها جاذبية هائلة تمكّنها من جذب أي جسم وجرم سماوي ولو كان يسير بسرعة الضوء. وبعد امتصاصها له لا يستطيع الجرم وحتى الضوء ذاته الخروج من الثقب الأسود. أما النظرة الجديدة التي أعلنها الباحث الانجليزي فترى أن الثقب الأسود لا يستطيع احتجاز ما يمتصه إلا لبعض الوقت، ولا بد من خروج الجرم المحتجز من الثقب الأسود، وإن كان شكله عند الخروج مغايرا لشكله الأصلي. ويستطيع المؤمن بنظرة ستيفين هوكينغ أن يقول ببساطة إن الفضاء يخلو من مناطق يختفي فيها الضوء إلى الأبد، أي أن المؤمن بالنظرة الجديدة يستطيع أن يقول إن الثقوب السوداء لا وجود لها.

■■■

مكتبة الإسكندرية تنقذ مئات آلاف الكتب الهولندية

تنتظر مئات الآلاف من الكتب شحنها من أمستردام إلى الإسكندرية، بعد أن استجابت إدارة مكتبة الاسكندرية لاستغاثة المعهد الملكي الهولندي للمناطق الإستوائية، والتي كان سيتم التخلص من قسم كبير منها.

وكتب مدير مكتبة الإسكندرية إسماعيل سراج الدين في رسالة بعثها بالبريد الإلكتروني: «أنا لا أتحمل فكرة أن تنتهي هذه المجموعة في آلة إتلاف الورق».

واعتبر مدير المعهد الملكي للمناطق المدارية والاستوائية في أمستردام هارتيفلت هذا الأمر بأنه «تطور غريب ولكنه رائع». إذ كان قد حاول ولشهور طويلة تأمين مكان لهذه الكتب، لتفادي التلف الذي يهدد القسم الأكبر منها، لكن دون جدوى.

وعلق هارتفيلت على الاستجابة المصرية «هذا أفضل خيار ممكن. الإسكندرية هي مهد حضارة الكتب».

وتلقى المعهد الملكي للمناطق المدارية والإستوائية قبل عامين وبشكل مفاجئ خبرا مفاده أنه بسبب التخفيضات في الميزانية سوف يتم التخلص من قسم كبير من مقتنيات المعهد من الكتب.

ويمتلك المعهد واحدة من أكبر مجموعات الكتب في هولندا، والتي تغطي تقريبا كل ما له علاقة بالتنمية الاجتماعية والسياسية والإقتصادية في البلدان غير الغربية.

وأخذت جامعة ليدن وجامعة قصر السلام في لاهاي حيث يوجد مقر محكمة العدل الدولية وكذلك متحف ريكس في أمستردام قسماً صغيراً من هذه المجموعة، لكن الجزء الأكبر من المجموعة وهو عبارة عن 400 ألف كتاب و20 ألف مجلة سوف يتم إرساله إلى الإسكندرية.

■ وكالات

عودي غداً...

■ فيحاء ظاظا

يصدح صوت المنبه في غرفتي.. يوقظني، يحمل اليوم الرقم 16 من أيام اعتدت فيها سماع هذا الصوت في التوقيت الصباحي نفسه، لكن اليوم له طابع مختلف، أشعر فيه بتفاؤل كبير لأنني بالأمس استكملت جميع الأوراق المطلوبة في الحصول على عقد موسمي، أسعى وراءه منذ زمن، وأهم أوراقي كانت موافقة الوزير وتوقيع الإدارة العامة للوزارة عليها.

يوم ربيعي مشرق، بدأته مع رائحة القهوة وصلوات أمي ودعواتها لي بالتوفيق في الحصول على وظيفة. كنت أحمل معي جرعة من التفاؤل وأنا أركب السرفيس مسرعة. وصلت وجهتي حيث الأمل المنتظر بالحصول على عمل، صعدت درجات البناء مسرعة، ودقات قلبي تسبقني.

استقبلتني السكرتيرة بابتسامة جميلة زادت من تفاؤلي، حييتها بثقة، وقدمت طلبي «أريد توقيع مباشرة بالعمل في العقد الموسمي عندكم وهذه أوراقي كاملة».

بادرتني السكرتيرة: «أهـلاً.. ولكن المدير مسافر وأظن أن الدائرة اكتفت من العقود».

ابهتت ابتسامتي ولكنني أكملت: «لقد عينت عندكم، ما العمل الآن؟».

جاوبتني بلطف دون أن تتوقف عن التحديق بي: «لا أعرف». بعد قليل من الصمت تداركت نفسي قائلة: «ساعديني أرجوك فانا بحاجة لهذا العمل».

تأملتني قليلاً ثم أخذتني إلى نائب المدير عله يجد لي حلاً. نظر الرجل في الأوراق وقال: «ليس لدينا شواغر» وتابع النظر في الأوراق بين يديه، آملاً أن أنصرف، لكنه تفاجأ بتسمري أمامه، أكدت له بكثير من الإلحاح أنني أريد حلاً بديلاً، فأنا فعلاً بحاجة لهذا العمل. وبعد أن صمت للحظات رد عليّ قائلاً: سوف أرسل أوراقك إلى دائرة أخرى، عل وعسى يكونوا بحاجة لكوادر عندهم، عادت لي أنفاسي بعد انقطاع شكرته، وأسرعت لأتابع الموضوع.

قدمت أوراقي للمدير الآخر الذي انتفض غاضباً دون تبرير قائلاً: «ومن قال لك أني بحاجة لموظفين، ألا تفهمون، لا أريد أي موظف عندي..»، وأرعد وأزبد. لم أنطق بحرف لكن ربما كانت معالم وجهي تتكلم وحدها، لأنه خفف من حدة كلامه وطلب مني الجلوس بينما انتابني غضب كبير وحاولت تمالك نفسي وهممت بالخروج وسمعته يقول: أنت لست معنية بهذا الموضوع ، كلامي للموظفين.....

عندها التفتُّ إليه قائلة: أننا بشر متساوون وجلوسك على هذا الكرسي لا يعطيك الحق أبداً بالصراخ وتحقير الآخرين، وفي النهاية أنت لست سوى موظف، وهذا العقد موقع من الإدارة العامة وقبلها من وزيرك، واستدرت مرة أخرى لأخرج، تاركة أوراقي على مكتبه. تفاجأ بجوابي وفتح عينيه ونظر في أوراقي ثم قال: «اتركيهم وعودي غداً؟» سألته: «ولماذا؟!»، أجابني بامتعاض: «لنشوف»..!!.

شعرت بالغضب يأكلني وعدت للبيت أفكر بسوداوية، ماذا يريد قوله غداً؟

عدت في صباح اليوم التالي تملؤني السوداوية، وكانت المفاجأة تنتظرني فقد وقع المدير أوراقي..!!. لم أفهم في البداية، ولكن معاملة السكرتيرة لي ومحاولتها معرفة «واسطتي» أوضحت المفارقة وأجابت على تساؤلاتي.

وبقي سؤال يحرقني، في كل مرة أعيد الكرة للبحث عن عمل إلى متى سيفرض عليّ المحاربة والقتال للحصول على وظيفة صغيرة بعقد مؤقت؟!.

يوميات تلميذ في مدرسة سومرية

من أطرف اكتشافات علماء الآثار في وادي الرافدين رسالة مدونة على ألواح الطين تحكي حالة تلميذ في مدرسة سومرية جنوب العراق . وتبين هذه الرسالة التي تعود إلى 4000 سنة ألفها مدرس مجهول الاسم من أساتذة «بيت الألواح»، بكلماتها وعباراتها الواضحة البسيطة كيف أن الطبيعة الإنسانية بأقية ما تزال كما هي و لم تتبدل.

■ عبد الرزاق دحنون

لم تختلف حياة التلميذ السومري كثيراً عن التلميذ الذي يعيش في عصرنا اليوم، فهو يخشى إن تأخر عن موعد بدء الدرس أن يضرب بالعصا. ويستيقظ في الصباح الباكر يحث أمه أن تهيئ له طعامه على عجل. وفي المدرسة نجد المعلم ومساعده يضربون التلميذ كلما أساء السلوك.

يبدو أن حال المعلم السومري ومعاشه كان ضئيل القدر لا يسدّ الرمق كحال زميله المعلم في أيامنا هذه، وكان يسعده أن يحصل على بعض العون من آباء التلاميذ.

تحتوي الرسالة حواراً يبدأ بسؤال التلميذ: إلى أين كنت تذهب منذ أيامك المبكرة؟ كنت أذهب إلى المدرسة. وماذا كنت تفعل؟ يجيب التلميذ إجابة تشغل أكثر من نصف محتويات الرسالة حيث يقول: كنت أستظهر لوحي وآكل طعامي وأهيئ لوحي الجديد لأكتبه. وبعد العصر أنصرف من المدرسة، أطلع أبي على درسي المكتوب، ثم أستظهر له لوحي فيسر أبي لذلك. وفي اليوم التالي أعود إلى المدرسة متأخراً من أجل رغيفين من الخبز، تأخرت أمي في خبزهما على التنور أدخل الصف وأنا وجل خافق القلب في حضرة مدرسي، وأحييه باحترام.. الخ.

وسواء قدم ذلك التلميذ تحيته أم لم يقدمها فإن يومه كان عصيباً، فقد تلقى الضرب بالعصا من أجل ما ارتكبه من هفوات كالتكلم والقيام في الصف والخروج..ووبخه المعلم قائلاً: إن خط يدك في الاستنساخ رديء غير مرض، وضربه بالعصا من أجل ذلك. طفح كيل الصبي، فأشار على أبيه ناصحاً إياه بأن خير ما يفعله أن يدعو المدرس إلى بيته ويسترضيه ببعض الهدايا. وربما تعتبر هذه أول حالة مدونة عن التملق أو مسح الجوخ في التاريخ. استمع الأب إلى نصيحة ابنه التلميذ.

> **لم يكن الأستاذ الذي كتب الرسالة ليحلم بأن قطعته الأدبية التي ألفها في الحياة المدرسية كما شاهدها في زمانه، ستبعث حية بعد أربعة آلاف عام**

جاء المدرس وبعد أن دخل البيت أجلسوه في أشرف مكان، وقام التلميذ على خدمته، فقدم الطعام والشراب وكسا الأب المعلم حلّة جديدة ووضع خاتماً في إصبعه. طابت نفس المعلم من هذا الإكرام وحسن الضيافة فأخذ يطمئن التلميذ قائلاً بلغة شعرية: أيها الفتى، لأنك لم تهمل قولي ولم تنبذ إرشادي، عسى أن تبلغ أعلى المراتب في فن الكتابة، وتبلغ الذرى بين طلاب المدرسة، حقاً لقد أحسنت إنجاز أعمال المدرسة وأصبحت طالب علم مجد.

تنتهي الرسالة بهذه الكلمات المشجعة المليئة بالتفاؤل والأمل. لم يكن الأستاذ الذي كتبها ليحلم بأن قطعته الأدبية التي ألفها في الحياة المدرسية كما شاهدها في زمانه، ستبعث حية بعد أربعة آلاف عام، على يد عالم الآثار صموئيل نوح كريمر حيث عرضها في كتابه الجميل «من ألواح سومر». وهذه الرسالة متداولة، فهناك ما لا يقل عن إحدى وعشرين نسخة منها، متفاوتة في حالاتها من حيث الكمال والحفظ . منها ثلاث عشرة نسخة في متحف الجامعة في فيلادلفيا وسبع نسخ في متحف الشرق القديم في إستنبول وواحدة في متحف اللوفر في باريس.

سوسة التونسية تحتفي بـ«الفاجومي»

نظمت مدينة سوسة التونسية أول معرض كتاب دولي يحمل اسمها ويتزامن المعرض مع بداية الربيع ويضم فعاليات ثقافية متنوعة للكبار والصغار ويكرم اسم الشاعر المصري الراحل أحمد فؤاد نجم.

تحت إشراف وزارة الثقافة وبالتنسيق والتعاون مع اتحاد الناشرين التونسيين والمندوبية الجهوية للثقافة، وينتظم هذا الصالون الدولي في دورته الأولى من 14 إلى 20 آذار الجاري. ويراهن هذه المرة على الثقافة، وعلى الكتاب تحديداً. ويشتمل البرنامج العام على فعاليات ثقافية يومية للأطفال والكبار وسيشارك عدد هام من الكتّاب والمفكرين والمبدعين بالإضافة إلى العرض الموسيقي الاستعراضي الذي تؤمنه مجموعة «أفريقيا» للإيقاع ومجموعة جلال دومة للرقص والموسيقا.

تحتفي الدورة الأولى للصالون الدولي للكتاب بسوسة بالشاعر العربي أحمد فؤاد نجم لتكريم «شاعر الغلابة» لفتة ولو بسيطة لمسيرته ومدونته الشعرية الثرية وتاريخه النضالي الكبير.

وسوف يكون الاحتفال من خلال إقامة أمسية خاصة بـ «الفاجومي» يتمّ فيها تقديم عدد من أشهر أغانيه وقصائده مع حديث عن تجربته ومسيرته، فضلا عن إعداد نشرية خاصة به يتمّ توزيعها في أول أيام التظاهرة.

■ وكالات

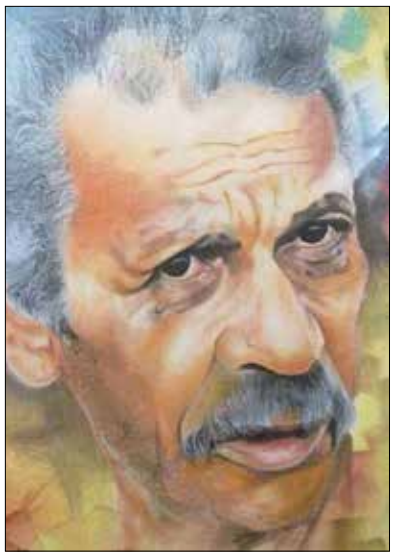

كاربوف: ستالين والسينما

يؤكد الكاتب فلاديمير كاربوف في كتابه القائد الأعلى قائلاً:« توصل ستالين إلى قناعة مفادها أن الفن شأنه في ذلك شأن الأعمال التربوية والسياسية يلعب دوراً هاماً في حياة المجتمع ولهذا كان يستمع إلى آراء المثقفين ومقترحاتهم من أجل تحديد الطرق والوسائل التي تحرك ممثلي الثقافة، وعندما فهم الآلية التي تتشكل بها الحياة الروحية والوحدة المعنوية اللازمة، قرر التأثير عليها وتوجيهها إلى الطريق الذي يؤمن تنشئة الإنسان السوفيتي على أسس أخلاقية ومعنوية رفيعة». وبدأ ستالين تنفيذ هذه المهمة من خلال السينما والأدب والفن.

■ آلان كرد

ولهذا فقد أولى ستالين اهتماماً خاصاً بالسينما التي كان يعتبرها أكثر الوسائل فعالية للتأثير على مجموعة كبيرة من الناس ولهذا يجب استخدامها كأداة تربوية فعالة لدعم الأخلاق الجديدة الاشتراكية الطابع في ذلك الحين وأقام بنفسه مكان الحديقة الشتوية في الكرملين صالة سينمائية لمشاهدة الأفلام وكان يدعو إليها أعضاء المكتب السياسي لمناقشة هذه الأفلام وكان ستالين نفسه يشاهد يومياً فيلماً أو فيلمين.

أعجب ستالين بفيلم «تشابايف» للمخرجين الإخوة فاسيلييف وبالأداء الرائع للممثل بابوشكين ليس بسبب سويته الفنية فحسب وإنما لتأثيره التربوي الهائل أيضاً لذلك طلب من المخرج دوفيجنكو إخراج فيلم مشابه عن شورس «تشابايف أوكرانيا» سعياً منه لزيادة تقارب الشعبين الشقيقين في روسيا وأوكرانيا.

وبحسب الصورة التي يرسمها المفسرون في هذه الأيام لأعمال ستالين فإن الأمر لم يتعد قيام ديكتاتور باستدعاء المخرج دوفيجنكو وإعطائه أمراً بإنتاج فيلم عن شورس، بينما في الواقع كان ستالين يتعامل بلطف مع كل العاملين في مجال الفن وكان يعطي الإبداع والمبدعين حقهم ويتذكر المخرج دوفيجنكو كلمات ستالين عند الحديث عن فيلم شورس: «لا كلامي ولا كلام الصحف سيكون ملزماً أنت إنسان حر في أن تقوم بإخراج فيلم شورس أو لا، وإذا كنت مشغولاً بأعمال أخرى فقم بها ولا تخجل».

«الفتية الفرحون»..!

في السنوات السابقة للحرب، أعطى ستالين أهمية كبرى لموضوع تعاضد الشعوب وتوطيد الصداقة فيما بينها وكذلك لتنمية التماسك المعنوي وبث الروح القتالية للدفاع عن الوطن في وقت كانت الحرب تدق طبولها بأشكال عدة منها الداخلية والخارجية، فأنتجت مجموعة أفلام وطنية منها: «الحرب يمكن أن تبدأ غداً»، «بطرس الأول»، «نحن من كرونشتادت»، «ألكسندر نيفسكي»، «مينين وبوجارسكي»، «سوفوروف» ، «أرسين».

وقفت الدولة إلى جانب مبدعي السينما الآخرين فبالإضافة إلى الجوائز والأوسمة أعطيت عام 1935 سيارة كهدية لكل من إيزنشتاين والإخوة فاسيلييف وبودوفكين وكوزنتسوف وغيرهم تشجيعاً لهذا النوع من العمل الذي كان في بداياته.

ولم يكن ستالين متزمتاً أو جافاً كما يدعي الكثير من الكتاب بل كانت تعجبه الأفلام الكوميدية مثل فيلم «الفتية الفرحون» للمخرج ألكسندروف والذي لاقى نقداً جارحاً من بعض القادة السوفييت حينها بسبب محاولة المخرج إعطاءه طابعاً أمريكياً هوليوودياً أما ستالين فقد صرح بعد مشاهدته للفيلم بأنه قد شعر وكأنه قضى شهراً من الراحة..!!

الصراع مع التروتسكية

كما ساعد ستالين المخرج روم والسيناريست كابلر في فيلمي «لينين في أكتوبر» و«لينين عام 1918»، بحكم معرفته وقربه الشديد من الشخصية التي تناولها الفيلمان، كما ساعد إرملر في فيلمه «المواطن العظيم» وفي ملاحظاته على الفيلم الأخير حدد ستالين جوهر الصراع مع المعارضة التروتسكية بقوله: «الصراع مع التروتسكيين يبدو وكأنه صراع على السلطة بين حزبين ولكنه في الحقيقة هو مجابهة بين برنامجين أحدهما يلبي متطلبات الثورة ويحظى بتأييد الشعب بينما الآخر يناقض مصالح الثورة ويلقي معارضة الشعب».

في آذار عام 1941 تم منح جوائز ستالين لستة كتاب وهم: ألكسي تولستوي عن «بطرس الأول» ولشولوخوف عن «الدون الهادئ» وليسرغييف تسينسكي عن «قلعة سيباستوبل» كما حصدت الأفلام المنتجة عن الروايات السابقة أكثر من 25 جائزة.

كان اهتمام ستالين منصباً على إعداد أجيال جديدة تتمتع بأخلاق عالية وروح سامية، وكانت الأعمال المرشحة تغطى بشكل واسع على وسائل الإعلام وصفحات الجرائد، حتى وصل الأمر إلى درجة حوت كل سرية وفوج في الجيش على غرفة للمطالعة ومكتبة إضافة إلى قاعات للسينما.

ساعد ستالين على تدعيم الفن والأدب والسينما في تحقيق أهدافه التربوية ومنها منع ظاهرة الشهوانية والغرائزيات الحيوانية والعنف التي تسيطر على كل وسائل الدعاية والإعلان وشاشات السينما وصفحات المجلات اليوم، وإظهار الأعمال التي من شأنها بناء الإنسان الجديد.

مرت الذكرى الواحدة والستون لرحيل ستالين وما يزال حاضراً بشخصه وأعماله في ساحات الكفاح نموذجاً للنضال الثوري الذي أرعب النازيين والليبراليين في حياته ولا يزال يرعبهم بعد رحيله وما يزال تراثه منصة الثوريين المعرفية التي ستقف عليها الشعوب حتماً في كفاحها من أجل اشتراكية القرن الواحد والعشرين، ومنها فن السينما بغية إعادة ألقه ومهمته في بناء الإنسان الجديد وتشييد الأسس الروحية لحياة الشعوب وأخلاقها.

قراءة في كتاب: «التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي»

كثيرون لا يتصورون أنّ هناك حركات يسارية وشيوعية في الجزيرة والخليج العربي منذ أوائل الخمسينيات، وكثيرون لا يدركون حجم عملها وتضحياتها ودورها، بسبب طبيعة الأنظمة الدينية والعشائرية والعائلية الحاكمة وهيمنتها المطلقة وتحريمها لأي عمل سياسي مهما كان، وظروف العمل السري فيها، والتعتيم الإعلامي الكبير..

■ عرض زهير مشعان

تأريخ وتوثيق

أن توثق وتؤرخ لقضية ما فأنت تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، كذلك إلى معرفة ووثائق وحقَائق تتيح نقلها بشكل علمي وموضَوعي..

وأن تـؤرخ وتـوثـق لـحَركات يسارية في الجزيرة والخليج العربي في ظِل قلة وندرة الوثائق بسبب ظروف القمع الشديد والإرهاب التكفيري فهذا يتطلب معرفةً دقيقة وجهوداً مضاعفة..

و أن تؤرخ أيضاً وتوثق لهذه الحركات في هذه الظروف ضرورة موضوعية نتيجة قلة الدراسات وبعد تراجع استمر عقوداً، وبداية نهوض للحركات الثورية عموماً واليسارية خصوصاً..

هذا ما فعله المناضل عبد النبي العكري في كتابه التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي..فهو أحد المشاركين في هذه التنظيمات ولطبيعة علاقته بالعديد من قياداتها وتفرغ لهذا العمل على مدى عقود ثلاثة أمضاها خارج الوطن متفرغاً للعمل السياسي .

الكتاب في طبعته الأولى عام 2014 يتألف من أربعة أبوابٍ بما يقارب 300 صفحةٍ من القطع الكبير وصادر عن دار الفراديس في البحرين، وهو إنصاف لتاريخ هذه الحركات ومناضليها وتضحياتهم من أجل شعوبهم والتي لم ولن تذهب هدراً .

منهج الكتاب وأبوابه..

الكتاب ليس وثائقياً فقط وإنما هو تحليلي وفق منهج علمي هو المنهج الماركسي وهو يعتبر ليس مرجعاً فقط وإنما يستطيع القارئ له فهم ما جرى وما يجري حالياً ويستشفّ من خلاله التحولات المستقبلية القادمة، وما تشهده منطقتنا حالياً في صراعها مع الإمبريالية العالمية الصهيونية وليبراليتها الجديدة وكذلك الأنظمة القمعية والديكتاتورية القائمة على الاستغلال والنهب واحتكار الثروات والسلطات وهي أكثر الأنظمة تخلفاً في العالم .

تناول المؤلف في الباب الأول ظروف نشأة هذه التنظيمات التي ارتبطت باكتشاف النفط والانسحاب البريطاني ومنح الاستقلال لدول الخليج ونشوء مجلس التعاون الخليجي، وانتصار الثورة الإيرانية والحرب مع العراق وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفيتي مراعياً في ذلك خصوصيات المجتمع الخليجي .

وتناول الباب الثاني التنظيمات الشيوعية ومنظماتها الجماهيرية وبرامجها ومواقفها ومراحل تطورها وكان أهمها جبهة التحرير الوطني في البحرين 1956، وجبهة التحرر الوطني في السعودية 1956 والحزب الشيوعي في السعودية 1975 واتحاد الشعب الديمقراطي في الكويت 1975.

أما الباب الثالث فقد تناول تبلور التيار الماركسي في الخليج وأشهر قادته ومفكريه وتنظيمات اليسار الجديد وجبهاته والذي شمل 12 تنظيماً وأبرزها الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي والجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل وغيرها.

وبحث الباب الرابع تحولات اليسار في الخليج وخاصةً بسبب حرب الخليج الثانية، وانعكاسات البيروسترويكا ثمّ انهيار الاتحاد السوفيتي.

والكتاب مرفق به المراجع وملحق لنماذج من الوثائق والمنشورات والصحف..

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 14/ 03/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

ذكريات المتع الصغيرة

قبل عدة أيام تناقل مستخدمو الفيسبوك، من السوريين تحديداً، مقطع فيديو ترويجي نشر ضمن احتفالية عصير «أبو شاكر» بمناسبة مرور 60 عام على افتتاح محل العصائر الشهير في دمشق.

■ نور أبوفرّاج

يظهر في الفيلم بائع العصير العجوز وهو يحكي تاريخ عمله في المحل منذ عام 1953، تتقاطع ذكريات البائع مع لقطات لصنع العصير، وصورة المعصرة الحديدية القديمة قبل أن تستبدل بالأدوات الكهربائية الحديثة، لا تختلف ثرثرات أبو شاكر وحكاياته، عن حكايا أي بائع تقليدي: فهو يروي مواقف مضحكةً حصلت معه أثناء العمل. كما لو أن عينيه راقبت طوال تلك السنوات الشارع الذي تغير وحمل معه عابرين جدد، بينما بقي هو مكانه وراء «بسطة» صنع العصير. يبدو «أبو شاكر» الشيخ في الفيديو، كفنانٍ مشهورٍ يلقى التكريم؛ هناك فرقة من العازفين الشباب يعزفون لحناً خاصاً له، ويسارع الأطفال وبعض الشبان لالتقاط الصور التذكارية معه. لا يخفى الغرض الدعائي من الفيلم، فهو في نهاية المطاف إعلانٌ مبتكر لكأس من الكوكتيل! لكن الانتشار الكثيف للفيديو دفع بعض الجهات الإعلامية، كراديو المدينة أف أم، لإجراء لقاءات صحفية مع البائع الذي غدا رمزاً من رموز المدينة.

سيتساءل من لم يعش في دمشق، ولا عبرها يوماً، وتسكع في شوارعها، عن سبب هذا الاهتمام المبالغ به بفيديو ترويجي لمحل عصائر؟! والحقيقة أن دلالات هذا الاهتمام المكثّف بنشر رابط الفيلم من قبل الكثيرين، وفي مقدمتهم من اضطروا للسفر خارج البلاد، تفوق في مغزاها أهمية الفيلم القصير.

أثار بائع العصير العجوز شجون الناس، لأنهم يريدون تثبيت صورة المكان كما كانت، كما يتذكرونها، لأنهم يريدون أن يصدقوا أنهم إذا ما طافوا يوماً في حارات دمشق، عبروا جسري «فيكتوريا» و«الثورة» ، تجاوزوا «ساحة المحافظة» سيصلون إلى الزقاق المرصوف الضيّق الذي يتوضع فيه المحل الصغير ليسقي العطاش الذين يفترشون حافة الرصيف، كما لو أن شيئاً لم يتغير!

ففي الوقت الذي كان لبلدان أخرى «ماكدونالدها» و«كنتاكيها» كان للسوريين، عصير «أبو شاكر»،«بوظة بكداش»، «فلافل بيسان»، «محلات الكنافة النابلسية»، تلك «متعٌ صغيرة» ظّلت متاحة للسواد الأعظم من السوريين في الوقت الذي التهم فيه غلاء الأسعار ما تبقى من رغباتهم وحاجاتهم.

قد يكون مجرد محل للعصير، لكن زبائنه، لا يريدون تصديق ذلك، فهم أودعوه، وَغيره من المحال والشوارع ، ذكرياتهم، وحياة اشتاقوها، وأصدقاء طواهم الغياب. هم يريدون تذكر التفاصيل التي توحدهم، وتجمعهم، بعد أن أتعبتهم الانقسامات. للحظة فقط تتراجع الإصطفافات السياسية والدينية والثقافية، ويتذكر الجميع أنهم جلسوا يوماً في الظلام على مقاعد» سينما الكندي «، وشربوا الشاي «الخمير» ذاته في مقهى «النوفرة» أو«الكمال»، وانحشروا في باص النقل الداخلي المكتظ، تلك التفاصيل العابرة الصغيرة، هي التي وحدتهم يوماً وتوحدهم كل يوم، وتجعل منهم بحق أصحاب البلد.

في الوقت الذي كان لبلدان أخرى ماكدونالدها وكنتاكيها كان للسوريين عصير أبو شاكر.. بوظة بكداش..فلافل بيسان.. بالإضافة محلات الكنافة النابلسية

«أدب الفرح»..

ضمن فعالية أدبية لجمعية عاديات طرطوس، طرح مجموعة من الأدباء من مدينة حمص نصوصاً أدبية منها الشعر وشرحاً لمعنى نشاطهم الذي أطلقوا عليه اسم «أدب الفرح».

■ محمد سلوم

وأكد المشاركون بأن نصوصهم محاولة لإظهار رؤية أدبية جديدة ضمن الفضاء الثقافي المتكون، يحبو لأول مرة ويشق التربة مثبتاً فكرة أن مولوداً يطل من جديد وستكون ولادته في سورية أم الحضارات.

من القاعة التاريخية التراثية للمدينة القديمة التي تختزل حضارة عالمية عمرها آلاف السنين، حاول المشاركون رسم صورة للحياة الإنسانية، وتحولات الإنسان في مرحلة التغيير التي استحقت وتقديم معاناته والضغط الذي يرزح تحته ويحرمه مما أنتجه في تاريخه، بهدف الخلاص استعادة حقه في ما أنتج.

وبعد أن قدم الشعراء الثلاثة «محمد حيان الأخرس – نعمة سليمان – مجد محمد علي» نصوصهم، علق الأديب محمد ياسين الأخرس قائلاً: «إن ما قدم اليوم رؤية جديدة انطلقت من السؤال المركزي الصعب، من هو هذا الإنسان وماذا يفعل في هذا الكون، وبدأت تعطي ثمارها هنا وهناك، ومن ينظر بدقة إلى البلد يرى أن القديم يأكل بعضه بعضا ويتنازع، وينعكس على كل واحد منا وفي كل بيت، لكنه في النهاية الثمن الذي لابد من دفعه إذا كنا سنسير للأمام، وعندما يشرق غد سورية لن يبقى من هذا السواد إلا الذكرى».

وكان للضيوف آراؤهم، حيث قدروا عالياً القراءة الأدبية للواقع السوري ودور وأهمية الإنسان ككائن وجودي له دوره، لكنهم اكدوا أن الشاعر دائماً يعكس ما في ذاته وما في الواقع في شعره وثقافته، حيث كان الأدب عبر تاريخه يجمع الفرح والحزن وكان الشعر يحمل درجة من التفاؤل، وكثيراً ما كان الغالب على شعرنا هو الأنا، وأن الشعراء الثلاثة لم يقدموا أي قصيدة فرح بقدر ما عزفوا على أوتار قديمة حاولوا أن يجددوا بها .

إن القراءة الصحيحة للواقع السوري، والرؤية الواقعية لوجود تربة خصبة لفضاء جديد وولادة جديدة لفضاء ثقافي جديد يتكون في رحم الأزمة، تعبر عنه هذه المحاولات، وتستقي أهميتها منه فالبديل المنتظر دائماً لا يظهر إلا في مرحلة متقدمة من عمر الأزمة، ربما سنراه عما قريب .

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

صرخة الولادة

في برزخ الانتظار.. في المرحلة الانتقالية بين موت القديم وولادة الجديد، ورغم كل آلام المخاض ثمة ثقافة جديدة تتكون، ثقافة يُعبِّر عنها المسيح السوري الجديد المعلق على صليب ثقافة الفضاء السياسي القديم وثنائياته التي ذبحت الحقيقة بسيف البروباغندا، أو غيّبتها في زنزانة الذرائع، المسيح الذي يتجلى في روح أنثى تحترق كشجر الزيتون في إدلب، أو سنبلة ظمأى على ضفاف دجلة والفرات، أو إحدى شقيقات موجة مخطوفة في الساحل..

«كفى عنفاً» هي صرخة الولادة لهذا المولود الجديد، صحيح أن هذه الثقافة الجديدة لا تقدم لنا بقوالب نظرية، وبمصطلحات تراعي «البريستيج الثقافي» لروّاد صالونات الأزمة، ومراكز أبحاث بيزنس «الثورة»، ولكنها بالتأكيد ثقافة الـ«أنا» السورية منذ «بعل» وحتى آخر الآلهة المغدورة في مخيمات اللجوء بمضارب «أبناء العمومة»، هي ثقافة الوجدان السوري الجمعي..!

صرخة الولادة هذه.. هذا «الحديث القدسيّ» الذي أوحت به التجربة الملموسة للأغلبية الشعبية في سورية في رحم أزمة توشك أن تحول البلاد إلى هشيم، لاتنتمي إلى طائفة بعينها، أو دين أو قومية أو نظام أو معارضة، ولا إلى ظروف الأزمة فقط بل تؤسس لوعي ثقافي جديد تواكب عملية التغيير الجذري القادمة بالضرورة.

إن الثقافة الوطنية السورية الجديدة، يجب أن تقطع مع كل ما أصاب الوعي الوطني من علل سواء تلك التي أفرزها نمط الوعي الذي طفا على السطح في ظل سيادة عقلية المجتمع الاستهلاكي، أو ما أضافته وعززته التطورات المأساوية في الأزمة الوطنية، وخصوصاً موضوعا الانتماء والهوية.

هذا الاعتلال في مسألتي الانتماء والهوية لم يهبط من السماء، بل هي خلايا سرطانية فتكت بالجسد السوري، وهي ظلال الفساد الذي فعل فعله الاجتماعي، وخصوصاً بعد استقدام النموذج الليبرالي الذي يعتبر بيئة حاضنة لكل التشوهات، لينتج البنية الثقافية المتوافقة معه، ويخلق «ردّة» في بعض الأوساط نحو انتماءات ما قبل الدولة الوطنية، وليتسبب تالياً بنكوص في مسألة الانتماء الوطني. ومع تأكد أن تلك المقدمات الاقتصادية استنفدت دورها، فإنها وبتغييرها الحتمي ستأخذ معها كل توابعها التي أسست لثقافة اللاانتماء.